

# أَدَبُ الطَّلَبِ

## وَسُئْهُمُ الْأَرْبَابِ

لِلإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّوْكَانِيِّ  
المتوفى ١٢٥٠ هـ

وَلِيِّهِ

ذَمٌّ مِنْ لَا يَعْصِي بِعَالِمِهِ

لِلْحَافِظِ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرٍ  
المتوفى ٥٧١ هـ

أَحْتَشَى عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ  
وَالاجْتِهَادِ فِي طَلَبِهِ

لِلْعَزِيزَةِ أَبِي هَالِدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْكَرِيِّ  
المتوفى بِمَدِينَةِ ٣٩٥ هـ

فَضْلُ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ وَأَهْلِهِ وَطَائِفَتِهِ

وَمَا وَدَّ فِيهِ مِنَ الْأَيَّامِ الْعَظِيمَةِ وَالْأَهْلِ الْكَرِيمَةِ وَالْأَنَا الْخَبِيرَةِ

لِلْعَزِيزَةِ جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَائِفَةِ الْكَلْبِ

المتوفى ٩٨٦ هـ



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

صَفَقَهَا وَعَلَّقَهَا عَلَيْهِمَا

أَحْمَدُ قَرْنِيْدُ الْمَرْيَدِيُّ

أَدَبُ الطَّلَبِ

وَمِنْهُمْ أَلَا رِبِّ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّوْكَانِيِّ

المتوفى ١٢٥٠ هـ

ووليّه

أَحَثَّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ  
وَالاجْتِهَادِ فِي طَلَبِهِ

ذَمَّ مَنْ لَا يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ  
لِلْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرٍ  
المتوفى ٥٧٦ هـ

لِلْعَلَّامَةِ أَبِي هَدَّادٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسَاكِرِيِّ  
المتوفى بِسَنَةِ ٣٩٥ هـ

فَضَّلَ الْعِلْمَ الشَّرِيفَ وَأَهْلَهُ وَطَالَ إِلَيْهِ  
وَتَأَوَّدَ فِيهِ مِثْلَ الْأَيَّامِ الْعَظِيمَةِ وَالْأَنْفُسِ الْكَرِيمَةِ وَالْأَنَامِ الْجَمِيلَةِ  
لِلْعَلَّامَةِ جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَظَرِيَّةٍ الْكَلْبِيِّ  
المتوفى ٩٨٦ هـ

حَقَّقَهَا وَعَلَّقَهَا عَلَيْهِمَا

أَحْمَدُ فَرْيَدُ الْمَرْيَدِيُّ



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

**Title:** Adab al-ṭalab wamuntahā al-'arab  
 followed by: Al-ḥaṭṭ 'alā ṭalab al-'ilm  
 followed by: Ḍamm man lā ya'mal bi-'ilmih  
 followed by: faḍl al-'ilm al-ṣarīf wa-'ahlih  
 (4 books in the merits of the knowledge and learning)

**Author:** Muḥammad ben 'Alī al-Šūkānī  
 and: Abū Hilāl al-'Askari  
 and: Abū al-Qāsim ben 'Asākir  
 and: Jamāluddīn ben Ḥāhirah

**Editor:** Aḥmad Farīd al-Miziyaḍi

**Publisher:** Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

**Pages:** 208

**Year:** 2006

**Printed in:** Lebanon

**Edition:** 1<sup>st</sup>

الكتاب: أدب الطلب ومنتهى الآزب

ويليه: الحث على طلب العلم

ويليه: ذم من لا يعمل بعلمه

ويليه: فضل العلم الشريف وأهله وطالبيه

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني

و: أبو هلال العسكري

و: أبو القاسم ابن عساكر

و: جمال الدين ابن ظهيرة

المحقق: أحمد فريد المزيدي

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 208

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-4534-7



9 0000

9 782745 145345

منشورات مكتبة دار الكتب العلمية



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved ©  
 Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان  
 ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضخيم الكتاب كاملاً أو  
 مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر  
 أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م ١٤٢٧ هـ

منشورات مكتبة دار الكتب العلمية

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت  
 Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣١٤٣٩٨ - ٣١٦١٣٥ (٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية  
 Aaramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

هاتف: ٩٦١ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٦١  
 فاكس: ٩٦١ ٨٠٤٨١٣  
 ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان  
 رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

أَدَبُ الطَّلَبِ  
وَمِنْهُمُ الْأَرَبُ  
لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّوْكَانِيِّ  
الْمُتَوَفَّى ١٢٥٠ هـ

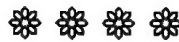
مَقَّمَهُ وَعَلَّوْهُ عَلَيْهِ  
أَحْمَدُ فَرِيدُ الزَّهْدِيِّ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ترجمة مختصرة للشوكاني

- هو مُحَمَّد بن عَلِي بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الشوكاني، ثُمَّ الصنعاني.  
ولد في وسط نهار يوم الإثنين، الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١١٧٣ هـ.  
وعمل قاضياً، واشتغل بالتصنيف فتفوق فيه وأكثر، من مصنفاته الشهيرة:
- ١- نيل الأوطار عَلَى منتقى الأخبار.
  - ٢- السيل الجرار عَلَى منتقى الأخبار
  - ٣- تُحفة الذاكرين عَلَى حصن الحصين.
  - ٤- وبل الغمام شرح شفاء الآلام.
  - ٥- البدر الطالع.
  - ٦- أدب الطلب ومنتهى الأرب، بتحقيقنا.
  - ٧- رسائل الشوكاني، وهي المعروفة بالفتح الرباني.
- وتوفي سنة ١٢٥٠ هـ.

وانظر: البدر الطالع (٢/ ٢١٤، ٢٢٥)، التاج والإكليل (٣٠٥، ٣١٧)، نيل الأوطار (٢/ ٢٩٧، ٣٠٢)، الرسالة المستطرفة (ص ١١٤)، معجم المؤلفين (٣/ ٥٤١).







# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المؤلف

أحمدك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأُصَلِّي وأُسلِّم على رسولك وآله، وأسألك التثبيت والهداية، وأعوذُ بك من الخذلان والغواية. وبعد: فأني قد عزمتُ -عزم الله لي على الخير- على أن أجمع في هذه الورقات ما ينبغي لطالب العلم اعتماده في طلبه، والتحلي به في إirاده وإصداره، وابتدائه وانتهائه، وما يشرع فيه ويتدرج إليه حتى يبلغ مراده، على وجه يكون به فائزاً بما هو الثمرة والعلة الغائية التي هي أول الفكر وآخر العمل. وسمَّيته: «أدب الطلب ومنتهى الأرب».

وإني أتصور الآن أن الكلام بمعونة الله ومشيته لأبْدُ أن يتعدى إلى فوائد ومطالب ينتفع بها المنتهي كما ينتفع بها المبتدئ، ويحتاج إليها الكامل كما يحتاج إليها المقصر، ويعدها المتحققون بالعرفان من أعظم الهدايا، فأول ما على طالب العلم أن يُحسن نيته، ويُصلح طويته، ويتصور أن هذا العمل الذي قصد له، والأمر الذي أرادته هو الشريعة التي شرعها الله سبحانه لعباده، وبعث بها رسله، وأنزل بها كتبه، ويُجرد نفسه عن أن يشوب ذلك بمقصد من مقاصد الدنيا، أو يخلطه بما يُكدره من الإرادات التي ليست منه كمن يريد به الظفر بشيء من المال، أو يصل به إلى نوع من الشرف، أو البلوغ إلى رئاسة من رئاسات الدنيا، أو جاه يُحصله به، فإن العلم طيِّب لا يقبل غيره، ولا يحتمل الشراكة، والروائح الخبيثة إذا لم تغلب على الروائح الطيبة فأقل الأحوال أن تساويها، وبمجرد هذه المساواة لا تبقى للطيب رائحة، والماء الصافي العذب الذي يستلذه شارب، كما يُكدره الشيء اليسير من الماء المالح فضلاً عن غير الماء القاذورات تُنقص لذته مجرد القذاة فيه ووقوع الذباب عليه، هذا على فرض أن مجرد تشريك العلم مع غيره له حكم هذه المحسوسات، وهيئات ذاك،

فإن من أراد أن يجمع في طلبه العلم بين قصد الدنيا والآخرة؛ فقد أراد الشطط، وغلط أقبح الغلط، فإن طلب العلم من أشرف أنواع العبادة وأجلها وأعلىها.

وقد قال الله سبحانه: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]. ففقد الأمر بالعبادة بالإخلاص الذي هو روحها.

وصح عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- حديث: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup>.

وهو ثابت في دواوين الإسلام كلها، وقد تلقته الأمة بالقبول، وإن كَانَ أحاديثاً أجمع جميع أهل الإسلام عَلَى ثبوته وصحته. وقد تقرر في علم البيان والأصول بأن "إنما" من صيغ الحصر، وثبت القول بذلك عن الصحابة.

روي عن ابن عباس أنه احتج عَلَى اختصاص الربا بالنسيئة بحديث: «الربا في النسيئة»، ولم يُخالفه الصحابة في فهمه، وإنما خالفوه في الحكم مستدلين بأدلة أخرى مُصرحة بثبوت ربا الفضل، وكما أن هذا التركيب يُفيد ما ذكرناه من الحصر، كذلك لفظ «الأعمال بالنية أو النيات»، كما ورد في بعض ألفاظ الحديث الثابتة في الصحيح، فإن الألف واللام تُفيد الاستغراق، وهو يستلزم الحصر، وهكذا ورد في بعض ألفاظ الحديث: «لا عمل إلا بنية».

وهي أيضاً من صيغ الحصر، بل هي أقواها، والمراد بالأعمال هنا: أفعال الجوارح حتَّى اللسان، فتدخل الأقوال، ومن نازع في ذلك فقد أخطأ، ثُمَّ لا بُدَّ لقوله: "بالنيات" من تقدير متعلق عام؛ لعدم ورود دليل يدل عَلَى التعلق الخاص، فيُقدر الوجود، أو الكون، أو الاستقرار، أو الثبوت، أو ما يُفيد مفاد ذلك، فيكون التقدير: إنما وجود الأعمال وكونها واستقرارها أو ثبوتها بالنيات، فلا وجود، أو لا كون، أو لا استقرار، أو لا ثبوت لِمَا لم يكن كذلك، وهو ما ليس فيه.

لا يُقال: إن تقدير الثبوت والوجود والكون ونحوها يستلزم عدم وجود

(١) رَوَاهُ البخاري (٩/١) (١)، ومسلم (١٥١٥/٣) (١٩٠٧)، والترمذي (١٧٩/٤)، (١٦٤٧).



الذات أو عدم النية وقد وجدت في الخارج؛ لأننا نقول: المراد الذات الشرعية، وهي غير موجودة، ولا اعتبار بوجودات غير شرعية، ونفي الذات هو المعنى الحقيقي، فلا يُعدل عنه إلى غيره إلا لصارف، ولا صارف هنا، على أنه لو فرض وجود صارف إلى المعنى المجازي، لم يكن المقدر ها هنا إلا الصحة أو ما يُفيد مفادها، وهي مستلزمة لنفي الذات، فتقرر بمجموع ما ذكرنا أن حصول الأعمال وثبوتها لا يكون إلا بالنية، فلا حصول أو لا ثبوت لما ليس كذلك، فكل طاعة من الطاعات وعبادة من العبادات إذا لم تصدر عن إخلاص نية وحُسن طوية لا اعتداد بها ولا التفات إليها، بل هي إن لم تكن معصية فأقل الأحوال أن تكون من أعمال العبث واللعب التي هي بما يصدر عن المجانين أشبه منها بما يصدر عن العقلاء.

ومن أهم ما يجب على طالب العلم تصوره عند الشروع، واستحضاره عند المباشرة، بل وفي كل وقت من أوقات طلبه، مُبتدئاً ومُنتهياً، مُتعلماً وعالمًا أن يُقرَّ في نفسه أن هذا العمل الذي هو بصده؛ هو تحصيل العلم الذي شرعه الله لعباده، والمعرفة لما تعبدهم في محكم كتابه وعلى لسان رسوله، والوقوف على أسرار كلام الله ﷻ ورسوله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإن هذا المطلب الذي هو بسبب تحصيله ليس هو من المطالب التي يقصدها من هو طالب للجاه والمال والرياسة، بل هو مطلب يتأجر به الرب سبحانه، وتكون غايته العلم بما بعث الله به رسله، وأنزل فيه كتبه، وذلك سبب الظفر بما عند الله من خير.

ومثل هذا لا مدخل فيه لعصية، ولا مجال عنده لحيمة، بل هو شيء بين الله سبحانه وبين جميع عباده، تعبدهم به تعبدًا مطلقًا أو مشروطًا بشروط، وأنه لا يخرج عن ذلك فرد من أقوامهم، بل أقدامهم متساوية في ذلك، عالمهم وجاهلهم وشريفهم ووضيعهم، وقديمهم وحديثهم، ليس لواحد منهم أن يدعي أنه غير متعبد بما تعبد الله به عباده، أو أنه خارج عن التكليف، أو أنه غير مَحْكوم عليه بأحكام الشرع، ومطلوب منه ما طلبه الله من سائر الناس، فضلًا عن أن يرتقي إلى درجة التشريع، وإثبات الأحكام الشرعية، وتكليف عباد الله

سبحانه بما يصدر عنه من الرأي، فإن هذا أمر لم يكن إلا لله سبحانه لا غيره من البشر كائنًا من كَانَ إلا فيما فوضه إلى رسله، وليس لغير الرسل في هذا مَدْخَل، بل الرسل منهم متعبدون بِمَا تعبدهم الله به، مُكَلَّفُونَ بما كُلِّفُوا به، مُطَالَبُونَ بما طلبه منهم، وتخصيصهم بأمور لا تكون لغيرهم لا يعني خروجهم عن كونهم كذلك، بل هُمْ من جملة البشر، ومن سائر العباد في التكليف بما جاءوا به عن الله.

وقد أخبروا بهذا، وأخبر به الله عنهم، كما في غير موضع من الكتاب العزيز ومن السنة النبوية، وكما وقفنا عليه في التوراة والإنجيل والزبور مُكرَّرًا في كل واحد منها.

وإذا كَانَ هذا حال الرسل -عليهم الصلاة والسلام- في التعبد بالأوامر الشرعية والتوقف في التبليغ عَلَى ما أمرهم تعالى بتبليغه فلا يشرعون للناس إلا ما أذن لهم به وأمرهم بإبلاغه، وليس لهم من الأمر شيء إلا مُجرد البلاغ عن الله، والتوسط بينه وبين عباده فيما شرعه لهم وتعبدهم به، كما هو معنى الرسول والرسالة لغة وشرعًا عِنْدَ من يعرف علم اللغة ومصطلح أهل الشرع.

ولا يُنافي هذا وقوع الخلاف بين أئمة الأصول في إثبات اجتهاد الأنبياء ونفيه، فإن الخلاف المحرر في هذه المسألة لفظي عِنْدَ من أنصف وحقق، فكيف بحال غيرهم من عباد الله ممن ليس هو من أهل الرسالة ولا جعله الله من أهل العصمة، كالصحابة والتابعين فتابعيهم من أئمة المذاهب فسائر حملة العلم، فإن من زعم أن لواحد من هؤلاء أن يُحدث في شرع الله ما لم يكن فيه، أو يتعبد عباد الله بما هو خارج عما هو منه؛ فقد أعظم عَلَى الله الفرية، وتقوَّل عَلَى الله تعالى بما لم يقل، وأوقع نفسه في هوة لا ينجو منها إلا طرحها في مطرح سوء، ووضعها في موضع شر، ونادى عَلَى نفسه بالجهل، والجرأة عَلَى الله تعالى، والمخالفة لما جاءت به الشرائع، وما أجمع عليه أهلها، فإن هذه رتبة لم تكن إلا لله، ومنزلة لا ينزلها غيره، ولا يدعيها سواه، فمن ادَّعَاهَا لغيره تصريحًا أو

تلويحاً؛ فقد أدخل نفسه في باب من أبواب الشرك، وكان ذلك هو الفائدة التي استفادها من طلبه، والربح الذي ربحه من تبعه ونصبه، وصار اشتغاله بالعلم جناية عليه، ومحنة له، ومُصيبة أصاب بها نفسه، وبليةً قادها إليها، ومعصية كان عنها بالجهل وعدم الطلب في راحة.

وهكذا من لم يُحسن لنفسه الاختيار، ولا سلك فيها مسالك الأبرار، ولا اقتدى بمن أمر الله به من أهل العلم الذين جعلهم محلاً لذلك ومرجعة.

فإذا تقرّر لك هذا وعلمت بما فيه من الضرر العظيم الذي يَمَحِقُ بركة العلم، ويُسَوِّدُ وجهه، ويُصِيرُهُ بعد أن كَانَ من العبادات التي لا تُشَبِّهُهَا طاعةٌ ولا تماثلها قرينة، معصيةً مَحْضَةً، وخطيئة خالصة؛ تبين لك نفعُ ما أرشد إليه من تحرّي الإيمان الذي من أعظم أركانه وأهم ما يحصله لك أن تكون مُنْصَفًا لا متعصبًا في شيء من هذه الشريعة، فإنها ودیعة الله عندك، وأمانته لديك، فلا تَخُنْهَا وتَمَحِقْ بركتها بالتعصب لعالم من علماء الإسلام، بأن تجعل ما يصدر عنه من الرأي ويُروى له من الاجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد، فإنك إن فعلت ذلك كنت قد جعلته شارعاً لا مُتَشَرِّعاً، ومكلفاً لا مُكَلَّفًا، ومتعبداً لا متعبداً.

وفي هذا من الخطر عليك والوبال لك ما قدمناه، فإنه وإن فضلك بنوع من أنواع العلم، وفاق عليك بمدرك من مدارك الفهم، فهو لم يخرج بذلك عن كونه محكوماً عليه متعبداً بما أنت متعبد، فضلاً عن أن يرتفع عن هذه الدرجة إلى درجة يكون رأيه فيها حجة على العباد، واجتهاده لديها لازماً لهم، بل الواجب عليك أن تعترف له بالسبق، وتقرّ له بعُلُوّ الدرجة اللاتقة به في العلم، مُعْتَقِداً أن ذلك الاجتهاد الذي اجتهد، والاختيار الذي اختاره لنفسه بعد إحاطته بما لا بد منه، هو الذي لا يجب عليه غيره، ولا يلزمه سواه، لما ثبت في الصحيح عنه ﷺ من طرق أنه: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر»<sup>(١)</sup>.

(١) رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٣١٨/١٣) (٧٣٥٢)، ومسلم (١٣٤٢/٣) (١٧١٦)، وابن ماجه (٧٧٦/٢) (٢٣١٤)، والبيهقي (١١٨/١٠ - ١١٩).

وفي خارج الصحاح من طرق أئته: «إذا أصاب فله عشرة أجور»<sup>(١)</sup>. وقد صححه الحاكم في المستدرک.

وفضل الله واسع، وعطاؤه جم، وليس لك أن تعتقد أن صوابه صواب لك، أو خطأه خطأ عليه، بل عليك أن تُوطِّنَ نفسك على الجدِّ والاجتهاد والبحث بما يَدْخُلُ تحت طوقك، وتُحِيط به قدرتك، حتَّى تبلغ إلى ما بلغ إليه من أخذ الأحكام الشرعية من ذَلِكَ المعدن الَّذي لا معدن سواه، والموطن الَّذي هُوَ أول الفكر وآخر العمل، فإن ظفرت به، فقد تدرَّجت من هذه البداية إلى تلك النهاية، وإن قصَّرت عنه، لم تكن ملومًا بعد أن قررت عند نفسك، وأثبتت في تصورك أنه لا حجة إلا لله، ولا حكم إلا منه، ولا شرع إلا ما شرعه، وأن اجتهادات المجتهدين ليست بحجة على أحد، ولا هي من الشريعة في شيء، بل هي مُختصة بمن صدرت عنه لا تتعداه إلى غيره، ولا يجوز له أن يحمل عليه أحدًا من عباد الله، ولا يحلُّ لغيره أن يقبلها عنه ويجعلها حجة عليه يدين الله بها، فإن هذا شيء لم يأذن الله به، وأمرٌ لم يسوِّغه لأحد من عباده، ولا يغرك ما استدلَّ به القائلون بجواز التقليد، فإنه لا دلالة في شيء مما جاءوا به على محلِّ النزاع، وقد أوضحنا ذَلِكَ في مؤلف مُستقل، وهو: "القول المفيد في حكم التقليد"، فارجع إليه إن بقي في صدرك حرجٌ، فإنَّكَ تقف فيه على ما يُريحك، وينشجُ به صدرك، ويفرح عنده رُوعُك.

**فإن قلت:** وكيف يقدر على تصور ما أرشدت إلى تصوره، ويتمكن من توطين نفسه على ما دللت عليه من أراد الشروع في العلم بادئ بدء، وهو إذ ذاك لا يدري ما الشرع، ولا يتعقل الحجة، ولا يعرف الإنصاف، ولا يهتدي إلى ما هديته إليه، إلا بعد أن يتمرن ويُمارس ويكون له من العلم ما يفهم به ما تريد منه؟.

**قلت:** ما أرشدت إليه يُعرف بمجرد العقل وسلامة الفطرة وعدم ورود ما يرد عليها مما يغيرها، وعلى فرض ورود شيء من المتغيرات عليها كاعتقاد حقيقة

(١) رَوَاهُ الدَّارُقُطْنِيُّ (٢٠٣/٤) (٤)، وانظر: المخرجون لابن حبان (٢٠٦/٢).

التقليد ونحوه، فارتفاع ذَلِكَ يحصل بأدنى تنبيه، فإن هذا أمر يقبله الطبع بأول وهلة، لمطابقته للواقع وحقيقته.

وكل ما كَانَ كذلك فهو مقبول، والطبائع تنفعل له انفعالاً بأيسر عمل وأقل إرشاد، وهذا أمر يعلمه كل أحد، ويشترك في معرفته أفراد الناس على اختلاف طبقاتهم، ولهذا نبّه عليه الشارع، فَقَالَ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَلَكِنْ أَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَّانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ». وهو ثابت في الصحيح<sup>(١)</sup>.

وإني أخبرك أيها الطالب عن نفسي -تَحَدُّثًا بنعمة الله سبحانه، ثُمَّ تقريبًا لِمَا ذكرتُ لك من أن هذا الأمر كامنٌ في طبائع الناس، ثابت في غرائزهم، وأنه من الفطرة التي فطر الله الناس عليها- أَنِّي لَمَّا أَرَدْتُ الشُّرُوعَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَلَمْ أَكُنْ إِذْ ذَاكَ قَدْ عَرَفْتُ شَيْئًا مِنْهُ، حَتَّى مَا يَتَعَلَّقُ بِالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، إِلَّا مُجَرَّدَ مَا يَتَلَقَاهُ الصَّغِيرُ مِنْ تَعْلِيمِ الْكَبِيرِ لِكَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ وَنَحْوَهُمَا، فَكَانَ أَوَّلَ بَحْثٍ طَالَعْتُهُ بَحْثُ كَوْنِ الْفَرْجَيْنِ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فِي «الْأَزْهَارِ وَشَرْحِهِ»؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ الَّذِي أَرَدْتُ الْقِرَاءَةَ عَلَيْهِ وَالْأَخْذَ عَنْهُ كَانَ قَدْ بَلَغَ فِي تَدْرِيسِ تِلْكَ تِلْكَ إِلَى هَذَا الْبَحْثِ، فَلَمَّا طَالَعْتُ هَذَا الْبَحْثَ قَبْلَ الْحُضُورِ عِنْدَ الشَّيْخِ، وَرَأَيْتُ اخْتِلَافَ الْأَقْوَالِ فِيهِ، سَأَلْتُ وَالِدِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ أَيُّهَا يَكُونُ الْعَمَلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: يَكُونُ الْعَمَلُ عَلَى مَا فِي الْأَزْهَارِ.

فقلتُ: صاحب الأزهار أكثر علمًا من هؤلاء؟ قَالَ: لا. قلتُ: فكيف كَانَ اتِّبَاعُ قَوْلِهِ دُونَ أَقْوَالِهِمْ لَازِمًا؟ فَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ النَّاسُ، فَإِذَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ، فَسَتَعْرِفُ مَا يَأْخُذُ بِهِ وَمَا يُتْرَكُ، فَسَأَلْتُ اللَّهَ عِنْدَ ذَلِكَ أَنْ يَفْتَحَ عَلَيَّ مِنْ مَعَارِفِهِ مَا يَتَمَيَّزُ لِي بِهِ الرَّاجِحُ مِنَ الْمَرْجُوحِ، وَكَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ بَحْثِ نَظَرْتِهِ، وَأَوَّلِ مَوْضُوعِ دَرَسَتِهِ، وَقَعَدْتُ فِيهِ بَيْنَ يَدَيِ الْعِلْمِ، فَاعْتَبَرْتُ بِهِذَا وَلَا تَسْتَبْعِدُ مَا أُرْشَدْتُكَ إِلَيْهِ، فَتُحْرَمَ بَرَكَاتُ الْعِلْمِ، وَتُثَمَّنَحَ فَائِدَتُهُ.

ثُمَّ مَا زِلْتُ بَعْدَ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ، أَنْظُرُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَأُدْرِسُهَا عَلَى

(١) انظر: ما رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٥/٣) (١٣٨٥)، ومسلم (٢٠٤٨/٤).

الشيوخ، ولا أعتقد ما يعتقدُه أهل التقليد من حقِّية بعضها بِمجرد الألف والعادة والاعتقاد الفاسد والافتداء بِمَنْ لا يقتدى به، بل أسأَلُ مَنْ عنده علم بالأدلة عن الراجح، وأَبْحَثُ فِي كُتُب الأدلة عَمَّا له تعلق بذلك، وأستروح إليه، وأتعلل به، مع الجدِّ فِي الطلب، واستغراق الأوقات فِي العلم، خصوصًا علوم الاجتهاد وما يلتحق بِها، فَإِنِّي نشطتُ إِلَيْهَا نشاطًا زائدًا لِمَا كُنتُ أَتصوره من الانتفاع بِها، حتَّى فتح اللهُ بِمَا فتح، ومنع ما منع، فله الحمدُ كثيرًا، حَمْدًا لا يُحاطُ به، ولا يُمكن الوقوف عَلَى كُنْهه.

فإذا وطنت نفسك أَيُّهَا الطالبُ عَلَى الإنصاف، وعدم التعصب لِمذهب من المذاهب، ولا لعالم من العلماء، بل جعلت الناس جَمِيعًا بِمنزلة واحدة، فِي كونهم منتمين إِلَى الشريعة، محكومًا عليهم بِمَا لا يجدون لأنفسهم عنها مخرجًا، ولا يستطيعون تحوُّلاً، فضلاً عن أن يرتقوا إِلَى واحد منهم، أو يلزمه تقليده، وقبول قوله؛ فقد فُزْتَ بِأعظم فوائد العلم، وربحت بأنفس فرائده، ولأمر ما جعل -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- المُنْصِفَ أَعْلَمَ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ مُقْصِرًا، فَإِنَّهُ أخرج الحاكم فِي المستدرک وصححه مرفوعًا: «أعرفُ الناس أَبصرُهُم بِالْحَقِّ إِذَا اختلف الناس، وَإِنْ كَانَ مُقْصِرًا فِي الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ». هكذا فِي حفظي، فليراجع المستدرک.

فانظر كيف جعل -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- المُنْصِفَ أَعْلَمَ النَّاسِ، وجعل ذَلِكَ هُوَ الخصلة الموجبة للأعلمية، وَلَمْ يعتبر غيرها، وَإِنَّمَا كَانَ أَبصر الناس بِالْحَقِّ إِذَا اختلف الناس؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لديه هوى، ولا حَمِيَّة، ولا عصبية لِمذهب من المذاهب أو عالم من العلماء، فصفت غريزته عن أن تتكدر بشيء من ذَلِكَ، فلم يَكُنْ له مأرب ولا مقصد إلا مجرد معرفة ما جاء عن الشارع، فظفر بذلك بسهولة من غير مشقة ولا تعب؛ لَأَنَّهُ موجود: لِمَا فِي كِتَابِ اللهِ، وهو بين أظهرنا فِي المصاحف الشريفة مُفسَّر بتفاسير العلماء الموثوق بِهِم.

وإِمَّا فِي سَنَةِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، وهي أَيْضًا موجودة، قد أَلْفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أدلة المسائل من السنة كُتُبًا متنوعة، منها ما هُوَ

عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ، فَكَانَ تَنَاوُلُهُ يَسِيرًا، ثُمَّ قَدْ تَكَلَّمَ الْأُئِمَّةُ عَلَى صِحَّتِهَا وَحُسْنِهَا وَضَعْفِهَا، فَجَاءُوا بِمَا لَا يَحْتَاجُ النَّازِرُ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَوَضَعُوا فِي ذَلِكَ مَوْلاَفَاتٍ مُشْتَمِلَةً عَلَى ذَلِكَ اشْتِمَالًا عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِ وَأَبْدَعَ أَسْلُوبٍ، ثُمَّ أَوْضَحُوا مَا فِي السَّنَةِ مِنَ الْغَرِيبِ، بَلْ جَمَعُوا بَيْنَ الْمُتَعَارِضَاتِ، وَرَجَّحُوا مَا هُوَ رَاجِحٌ، وَلَمْ يَدْعُوا شَيْئًا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ.

فَإِذَا وَقَفَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَدْ تَأَهَّلَ لِلْاجْتِهَادِ وَظَفَرَ بِعِلْمِهِ، أَخَذَهُ أَخْذًا غَيْرَ أَخْذٍ مِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَعَمِلَ عَلَيْهِ مَطْمَئِنَّةٌ بِهِ نَفْسِهِ، سَاكِنَةٌ إِلَيْهِ، نَافِرَةٌ عَنْ غَيْرِهِ، هَارِبَةٌ مِنْهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ سَبَبَ الْخُرُوجِ عَنْ دَائِرَةِ الْإِنْصَافِ وَالْوُقُوعِ فِي مَوْبَقَاتِ التَّعَصُّبِ كَثِيرٌ جَدًّا.

فَمِنْهَا - وَهُوَ أَكْثَرُهَا وَقُوعًا وَأَشَدُّهَا بَلَاءً -: أَنْ يَنْشَأَ طَالِبُ الْعِلْمِ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي قَدْ تَمَّزَّهَبَ أَهْلُهَا بِمَذْهَبٍ مَعِينٍ، وَاقْتَدُوا بِعَالِمٍ مَخْصُوصٍ، وَهَذَا الدَّاءُ قَدْ طَبَقَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَعَمَّ أَهْلَهَا، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ إِلَّا أَفْرَادٌ، قَدْ يَوْجَدُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ فِي الْمَدِينَةِ الْكَبِيرَةِ، وَقَدْ لَا يَوْجَدُ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَلْفَوْا هَذِهِ الْمَذَاهِبَ قَدْ صَارُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا هِيَ الشَّرِيعَةُ، وَأَنَّ مَا خَرَجَ عَنْهَا خَارِجٌ عَنِ الدِّينِ، مُبَايِنٌ لِسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٥٣]، [الرُّومُ: ٣٢].

فَأَهْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْحَقَّ بِأَيْدِيهِمْ، وَأَنَّ غَيْرَهُمْ عَلَى الْخَطَأِ وَالضَّلَالِ وَالْبِدْعَةِ. وَأَهْلُ الْمَذْهَبِ الْآخَرِ يَقَابِلُونَهُمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَالسَّبَبُ أَنََّّهُمْ نَشَأُوا فَوَجَدُوا آبَاءَهُمْ وَسَائِرَ قَرَابَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَرَثَهُ الْخَلْفَ عَنِ السَّلَفِ، وَالْآخَرَ عَنِ الْأَوَّلِ، وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قُصُورُهُمْ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، بِسَبَبِ التَّغْيِيرِ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِمْ مِنْ جَدُّوهِ قَبْلَهُمْ، وَإِذَا وَجَدَ فِيهِمْ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقِيقِينَ، فَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْطِقَ بِذَلِكَ مَعَ أَحْصَى خَوَاصِّهِ وَأَقْرَبِ قَرَابَتِهِ، فَضَلًّا عَنْ غَيْرِهِ، لِمَا يَخَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى مَالِهِ، أَوْ عَلَى جَاهِهِ، بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ وَتَبَايُنِ الْعِزَائِمِ الدِّينِيَّةِ، فَيَحْصِلُ مِنْ قُصُورِهِمْ - مَعَ تَغْيِيرِ فِطْرِهِمْ - يَمْنُ أَرْشُدُهُمْ إِلَى الْبَقَاءِ



عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ الْحَقُّ وَخِلَافُهُ الْبَاطِلُ، وَسَكُوتٌ مِنْ لِسَانِهِ فَطَنَةٌ وَلَدِيهِ عِرْفَانٌ وَعِنْدَهُ إِنْصَافٌ - عَنْ تَعْلِيمِهِمْ مَعَالِمَ الْإِنْصَافِ وَهَدَايَتِهِمْ إِلَى طُرُقِ الْحَقِّ مَا يُوْجِبُ جَمُودَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ. وَاعْتِقَادَهُمْ أَنَّ الْحَقَّ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ، مُنْحَصَرٌ فِيهِ، وَأَنَّ غَيْرَهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ وَلَا هُوَ مِنَ الْحَقِّ، فَإِذَا سَمِعَ عَالِمًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يُفْتِي بِخِلَافِهِ، أَوْ يَعْمَلُ عَلَى مَا لَا يُوَافِقُهُ، اعْتَقَدَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ، وَمِنْ الدَّعَاةِ إِلَى الْبِدْعَةِ.

وهذا إذا عجز عن إنزال الضرر به بيده أو لسانه، فإن تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ، فعَلَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، وَيَدْخِرُهُ فِي صَحَائِفِ حَسَنَاتِهِ، وَيَتَأَجَّرُ اللَّهُ بِهِ.

وهذا معلومٌ لكلِّ أحدٍ، وَقَدْ شَاهَدْنَا مِنْهُ مَا لَا يَأْتِي عَلَيْهِ حَصْرٌ وَلَا تُحِيطُ بِهِ عِبَارَةٌ، بَلْ قَدْ بَلَغَ هَذَا الْمَتَعَصِبُ فِي مَعَادَاةٍ مِنْ يُخَالِفُهُ إِلَى حَدٍّ تَجَاوَزَ بِهِ عِدَاوَتَهُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَوْ عَلِمَ الْمَخْدُوعُ الْمَغْرُورُ بِأَنَّ سَعْيَهُ ضَلَالٌ، وَعَمَلُهُ وَبَالٌ، وَأَنَّهُ مِنْ ﴿الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ ﴿١٢﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣ - ١٠٤]؛ لَأَقْصَرَ عَنْ غَوَايَتِهِ، وَارْعَوَى عَنْ بَعْضِ جَهْلِهِ، لَكِنَّهُ جَهْلٌ قَدَّرَ نَفْسَهُ وَخَسِرَانَ سَعْيِهِ، وَتَحَامَى غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْفَهْمِ إِرْشَادَهُ إِلَى الْحَقِّ وَتَنْبِيهِهِ عَلَى فُسَادِ مَا هُوَ فِيهِ، مَخَافَةً عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ وَمِمَّنْ يَشَابِهُهُ فِي ذَلِكَ، فَتَعَاظَمَ الْأَمْرُ، وَعَمَّ الْبَلَاءُ، وَتَفَاقَمَ الْأَمْرُ، وَعَمَّ الضَّرَرُ.

ولو نَظَرَ ذَلِكَ الْمَتَعَصِبُ بَعَيْنَ الْإِنْصَافِ، وَرَجَعَ إِلَى عَقْلِهِ، وَمَا تَقْتَضِيهِ فِطْرَتُهُ الْأَصِيلَةَ؛ لَكَفَّ عَنْ فَعْلِهِ، وَأَقْصَرَ عَنْ غِيِّهِ وَجَهْلِهِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَاكَ، وَفَرَّغَ الشَّيْطَانُ مِنْهُ، إِلَّا مِنْ عَصَمَ اللَّهُ، وَقَلِيلٍ مَا هُمْ.

وهكذا صَاحِبُ الْمَعْرِفَةِ، وَحَامِلُ الْحُجَّةِ، وَثَاقِبُ الْفَهْمِ، لَوْ وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى الْإِرْشَادِ، وَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْحَقِّ، وَنَصَرَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ، وَنَصَرَ دِينَهُ، وَقَامَ فِي تَبْيِينِ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِتَبْيِينِهِ؛ لَحَمِدَ مَسْرَاهُ وَشَكَرَ عَاقِبَتَهُ، وَأَرَاهُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مِنْ بَدَائِعِ صُنْعِهِ وَعَجَائِبِ وَقَايَتِهِ وَصَدَقَ مَا وَعَدَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠].

﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٧]، ما يزيده ثباتاً ويشدُّ من عضده، ويُقوِّي قلبه في نُصرة الحق ومعاوضة أهله.

ومن تأمل الأمر كما ينبغي؛ عرف أن كل قائم بحجة الله إذا بينها للناس كما أمره الله، وصدع بالحق، وضرب بالبدعة في وجه صاحبها، وألقم المتعصب حجراً، وأوضح له ما شرعه الله لعباده، وأنه في تمسكه بمحض الرأي مع وجود البرهان الثابت عن صاحب الشرع، كخابط عشواء، وراكب العمياء، فإن قبل منه، ظفر بما وعده رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- من الأجر في حديث: «لَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ -عَلَى يَدَيْكَ- رجلاً...» الحديث<sup>(١)</sup>.

وإن لم يقبل منه؛ كَانَ قد فعل ما أوجب الله عليه، وخلّص نفسه من كتم العلم الذي أمره الله بإفشائه، وخرج من ورطة أن يكون من الذين يكتمون ما أنزل الله من البينات والهدى.

ودفع الله عنه ما سوّته له نفسه الأمّارة من الظنون الكاذبة، والأوهام الباطلة، وانتهى حاله إلى أن يكون كعبه الأعلى، وقوله الأرفع، ولم يزد ذلك إلى رفعة في الدنيا والآخرة، وحظاً عند عباد الله، وظرفاً بما وعد الله به عباده المتقين، وهم وإن أرادوا أن يضعوه بكثرة الأقاويل، وتزوير المطاعن، وتلفيق العيوب، وتواعده بإيقاع المكروه به، وإنزال الضرر عليه، فذلك كله ينتهي إلى خلاف ما قدره، وعكس ما ظنوه، وكانت العاقبة للمتقين، كما وعد به عباده المؤمنين ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣].

ولقد تتبعت أحوال كثير من القائمين بالحق، المبلغين له كما أمر الله، المرشدين إلى الحق، فوجدتهم ينالون من حسن الأحدوثة، وبعُد الصيت، وقوة الشهرة، وانتشار العلم، وتفاق المؤلفات وطيرانها وقبولها في الناس، ما لا يبلغه غيرهم، ولا يناله من سواهم.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠/٧) (٣٧٠١)، ومسلم (١٨٧٢/٤).

وسأذكرُ لك هنا جماعةً مِنَّ اشتهرت مذهبهم، وانتشرت أقوالهم، وطارت مصنفاتهم بعدهم، وما أصابهم من المحنة ما نالهم؛ كإمام دار الهجرة مالك بن أنس<sup>(١)</sup>، فإنه بُلي بِخصوم، وعاداه ملوك، فنشر الله مذهبه في الأقطار، واشتهر من أقواله ما ملأ الأنجاد والأغوار.

كذلك الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، فإنه وقع له من المحن -التي هي مِنح- ما لا يخفى على مَنْ له اطلاع، وضُرب بين يدي المعتصم العباسي ضرباً مُبرِّحاً، وهُمُوا بقتله مرة بعد مرة، وسجنوه في الأمكنة المظلمة، وكَبَلُوهُ بالحديد، ونوعوا له أنواع العذاب، فنشر الله من علومه ما لا يحتاج إلى بيان، ولا يفتقر إلى إيضاح، وكانت العقابة له، فصار بعد ذَلِكَ إمام الدنيا غير مُدافع، ومرجع أهل العلم غير منازع، ودَوَّنَ الناسُ كلماته وانتفعوا بها، وَكَانَ يتكلم بالكلمة فتطيرُ في الأفاق، فإذا تكلم بالكلمة في رجلٍ بجرَحٍ؛ تبعه الناس، وبطلَ علمُ المجروح، وإن تكلم في رجلٍ بتعديل، كَانَ هُوَ العدلُ الَّذِي لا يحتاج بعد تعديله إلى غيره، ثُمَّ الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، أصابه من مُحَمَّد بن يحيى الذهلي<sup>(٣)</sup> وأتباعه من المحنة ما مات به كمدًا، ثُمَّ جعل الله تعالى كتابه الجامع الصحيح كما ترى أصحَّ كتاب في الدنيا، وأشهرَ مؤلف في الحديث، وأجلَ دفتر من دفاتر الإسلام.

ثُمَّ انظر أحوال من جاء بعد هؤلاء بدهر طويل كابن حزم المغربي، فإنه أُصِيبَ بِمحنٍ عظيمة، بسبب ما أظهره من إرشاد الناس إلى الدليل، والصدع بالحق، وتضعيف علم الرأي، حتَّى أَفْضَى ذَلِكَ إلى امتحان الملوك له، وإيقاعهم به، وتشريده من موطنه، وتَحْرِيق مصنفاته، ومع ذَلِكَ نشر الله من علومه ما صار عند كل فرقة، وفي كل بلاد المسلمين، وبين ظَهْراني كل طائفة، ثُمَّ كذلك شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية أَحْمَد بن عبد الحليم، فإنه لَمَّا أَبَانَ للناس

(١) انظر ترجمته في: ترتيب المدارك (٢٢٨/١).

(٢) انظر ترجمته في: مناقب ابن حنبل لابن الجوزي (٣٨٥).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (١٩١/٧) (١٠٨٦).

فساد الرأي، وأرشدهم إلى التمسك بالدليل، وصدع بِمَا أمره الله به، وَلَمْ يَخَفْ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَنَّهُمْ قَامَ عَلَيْهِ طَوَائِفُ مِنَ الْمُنْتَمِينَ إِلَى الْعِلْمِ، الْمُنْتَحِلِينَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاصِبِ وَغَيْرِهِمْ، فَمَا زَالُوا يُحَاوِلُونَ وَيَصَاوِلُونَ، وَيَسْعَوْنَ بِهِ إِلَى الْمُلُوكِ، وَيَعْقِدُونَ لَهُ مَجَالِسَ الْمَنَازِرَةِ، وَيُفْتُونَ تَارَةً بِسَفْكَ دَمِهِ، وَتَارَةً بِتَشْرِيدِهِ، وَتَارَةً بِاعْتِقَالِهِ، فَنَشَرَ اللَّهُ مِنْ فَوَائِدِهِ مَا لَمْ يُنْشَرْ بَعْضُهُ لِأَحَدٍ مِنْ مُعَاَصِرِيهِ، وَتَرْجَمَهُ أَعْدَاؤُهُ -فَضْلًا عَنْ أَصْدِقَائِهِ- بِتَرَاجُمٍ لَمْ يَتيسَّرَ لَهُمْ مِثْلُهَا وَلَا مَا يَقَارِنُهَا لِأَحَدٍ مِنَ الَّذِينَ يَتَعَصَّبُونَ لَهُمْ، وَيَدَّأَبُونَ فِي نَشْرِ فُضَائِلِهِمْ، وَيَطْنُبُونَ فِي إِطْرَائِهِمْ. وَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ ارْتِفَاعِ الصِّيتِ وَبُعْدِ الشُّهُرَةِ مَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ، حَتَّى اخْتَلَفَ مِنْ جَاءَ بَعْدَ عَصْرِهِ فِي شَأْنِهِ، وَاشْتَغَلُوا بِأَمْرِهِ، فَعَادَاهُ قَوْمٌ، وَخَالَفَهُ آخَرُونَ، وَالْكَلُّ مُعْتَرِفُونَ بِقُدْرِهِ، مُعْظَمُونَ لَهُ، خَاضِعُونَ لِعِلْمِهِ، وَاشْتَهَرَ هَذَا بَيْنَهُمْ غَايَةَ الْإِشْتِهَارِ، حَتَّى ذَكَرَهُ الْمُتَرَجِمُونَ لَهُ فِي تَرَاجِمِهِمْ، فَيَقُولُونَ: وَكَانَ مِنَ الْمَائِلِينَ إِلَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَوْ الْمَائِلِينَ عَنْهُ.

وهذه الإشارة إنما هي لقصد الإيضاح لك، لتعلم بِمَا يصنعه الله لعباده وعلماء دينه وَحَمَلَةَ حِجَّتِهِ، وَفِي كُلِّ عَصْرِ مِنْ هَذَا الْجَنَسِ مِنْ تَقْوِمٍ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى الْعِبَادِ.

وانظر في أهل قطرنا، فإنه لَا يَخْفَى عَلَيْكَ حَالُهُمْ إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ لَهُ إِطْلَاعٌ عَلَى أَخْبَارِ النَّاسِ وَبَحْثٌ عَنْ أَحْوَالِهِمْ، كَالسَّيِّدِ الْإِمَامِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرِ، فإنه قَامَ دَاعِيًا إِلَى الدَّلِيلِ فِي دِيَارِنَا هَذِهِ فِي وَقْتِ غُرْبَةٍ، وَزَمَانٍ مِيلَ مِنَ النَّاسِ إِلَى التَّقْلِيدِ، وَإِعْرَاضٍ عَنِ الْعَمَلِ بِالْبِرْهَانِ، فَنَالَهُ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ مِنَ الْخَنِّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مُصْنَفَاتُهُ، حَتَّى تَرَسَّلَ عَلَيْهِ مِنْ تَرَسُّلٍ مِنْ مَشَائِخِهِ بِرِسَالَةٍ، حَاصِلُهَا الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ لِمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْعَمَلِ بِالْإِسْلَامِ وَطَرَحِ التَّقْلِيدِ، وَقَامَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَثَلَبُوهُ بِالنَّظْمِ وَالنَّثْرِ، وَلَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ شَيْئًا، بَلْ نَشَرَ اللَّهُ مِنْ عِلْمِهِ، وَأَظْهَرَ مِنْ مَعَارِفِهِ مَا طَارَ كُلُّ مَطَارٍ.

ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ -مَعَ طَوْلِ فَضْلٍ وَبُعْدِ عَهْدٍ- لِسَيِّدِ الْعِلْمِ الْحُسَيْنِ

أَحْمَدُ الْجَلَالُ<sup>(١)</sup>، والعلامة صَالِحُ بْنُ مَهْدِي الْقِبْلِيِّ<sup>(٢)</sup>، فنالا من الحن والعداوة من أهل عصرهما ما حمل الأول عَلَى استقراره فِي هجرة الجراف مُعْزَلاً عن الناس، وحمل الثاني عَلَى الارتحال إِلَى الحرم الشريف والاستقرار فيه حَتَّى توفاهُ الله فيه، ومع هذا فنشر الله من علومهما، وأظهر مؤلفاتهما، ما لم يكن لأحد من أهل عصرهما ما يقاربه فضلاً عن أن يساويه.

ثُمَّ كَانَ فِي الْعَصْرِ الَّذِي قَبْلَ عَصْرِنَا هَذَا السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ، وَلَهُ فِي الْقِيَامِ بِحُجَّةِ اللَّهِ، وَالْإِرْشَادِ إِلَيْهَا، وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنِ الْعَمَلِ بِالرَّأْيِ، وَتَرْغِيبِهِمْ إِلَى عِلْمِ الرِّوَايَةِ مَا هُوَ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ، فَعَادَاهُ أَهْلُ عَصْرِهِ، وَسَعَوْا بِهِ إِلَى الْمُلُوكِ، وَلَمْ يَتْرَكُوا فِي السَّعْيِ عَلَيْهِ بِمَا يَضُرُّهُ جَهْدًا، وَطَالَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمُ الْمَصَاوِلَةُ وَالْمَقَاوِلَةُ، وَلَمْ يَظْفَرُوا مِنْهُ بِطَائِلٍ، وَلَا نَقْصُوهُ مِنْ جَاهٍ وَلَا مَالٍ، وَرَفَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَجَعَلَ كَلِمَتَهُ الْعَلِيَا، وَنَشَرَ لَهُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ الْمَطُولَةِ وَالْمُخْتَصِرَةِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذِهِ الدِّيَارِ، وَلَمْ يَنْتَشِرْ لِمُعَاَصِرِيهِ الْمُؤْذِنِينَ لَهُ الْمُبَالِغِينَ فِي ضَرَرِهِ بَحْثٌ مِنَ الْمُبَاحِثِ الْعِلْمِيَّةِ، فَضْلاً عَنْ رِسَالَةٍ، فَضْلاً عَنْ مُؤَلَّفٍ بَسِيطٍ. فَهَذِهِ عَادَةُ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ، فَاعْلَمْهَا وَتَيَقَّنْهَا.

وَكَانَ شَيْخُنَا السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup> -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ أَكْبَرِ النَّاسِ نَشْراً لِلْحَقِّ، وَإِرْشَاداً لَهُ، وَتَلْقِيناً لَهُ، وَهَذَا لِمَا يُخَالِفُهُ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ عِلْماً يُقْتَدَى بِهِ، وَمَرْجِعاً يَأْوِي إِلَيْهِ أَهْلُ عَصْرِهِ، وَأَخْضَعَ لَهُ كُلَّ مُخَالَفٍ لَهُ، وَاعْتَرَفَ لَهُ كُلُّ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ إِمَامُ عَصْرِهِ وَعَالِمُهُ وَمُجْتَهِدُهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ مَا كَانَ يَنَالُهُ مِنَ الْمُخَالَفُونَ لَهُ مِنَ الْغِيَةِ الَّتِي هِيَ غَايَةُ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، وَنِهَايَةُ مَا يِلْغُونَ إِلَيْهِ.

وَإِنِّي أَخْبَرْتُكَ أَنَّهَا الطَّالِبُ عَنْ نَفْسِي، وَعَنِ الْحَوَادِثِ الْجَارِيَةِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَهْلِ عَصْرِي، لِيَزِدَادَ يَقِينِكَ، وَتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيمَا أُرْشِدُكَ إِلَيْهِ:

اعلم أَنِّي كُنْتُ عِنْدَ شُرُوعِي فِي الطَّلَبِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا لَكَ سَابِقاً،

(١) انظر ترجمته فِي: البدر الطالع للشوكاني (١٩١/٢ - ١٩٤).

(٢) انظر: المرجع السابق (٢٨٨/١).

(٣) انظر: المرجع السابق (٣٦٠/١).

ثُمَّ كُنْتُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْبَحْثِ عَنِ الدَّلِيلِ وَالنَّظَرِ فِي مَجَامِيْعِهِ؛ أَذْكَرُ فِي مَجَالِسِ شِيُوخِي، وَمَوَاقِفِ تَدْرِيسِهِمْ، وَعِنْدَ الْاجْتِمَاعِ بِأَهْلِ الْعِلْمِ، مَا قَدْ عَرَفْتُهُ مِنْ ذَلِكَ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الْكَلَامِ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّأْيِ مُخَالَفٍ لِلدَّلِيلِ، أَوْ عِنْدَ وُرُودِ قَوْلِ عَالِمٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ تَمَسَّكَ بِدَلِيلٍ ضَعِيفٍ وَتَرَكَ الدَّلِيلَ الْقَوِيَّ، أَوْ أَخَذَ بِدَلِيلٍ عَامٍ وَبَعَمِلَ خَاصًّا، أَوْ بِمُطْلَقٍ وَطَرَحَ الْمُقَيَّدَ، أَوْ بِمَجْمَلٍ وَلَمْ يَعْرِفِ الْمُبَيَّنَّ أَوْ بِمَنْسُوخٍ وَلَمْ يَنْتَبِهْ لِلنَّاسِخِ، أَوْ بِأَوَّلٍ وَلَمْ يَعْرِفْ بَآخِرَ، أَوْ بِمَحْضِ رَأْيٍ وَلَمْ يَبْلُغْهُ أَنْ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلًا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ، فَكُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، لَا سِيَّمَا فِي مَوَاقِفِ الْمُتَعَصِّبِينَ، وَمَجَامِعِ الْجَامِدِينَ تَكَلَّمْتُ بِمَا بَلَغَتْ إِلَيْهِ مَقْدَرَتِي، وَأَقْلُ الْأَحْوَالِ أَنْ أَقُولَ: اسْتَدِلُّ هَذَا بِكَذَا، وَفُلَانٌ الْمَخَالَفُ لَهُ بِكَذَا، وَدَلِيلُ فُلَانٍ أَرْجَحُ لِكَذَا، فَمَا زَالَ أُسْرَاءَ التَّقْلِيدِ يَسْتَنْكِرُونَ ذَلِكَ وَيَسْتَعْظُمُونَهُ، لِعَدَمِ الْفَهْمِ بِهِ، وَقَبُولِ طِبَائِعِهِمْ لَهُ، حَتَّى وَلَدَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ.

ثُمَّ كُنْتُ إِذَا فَرِغْتُ مِنْ أَخْذِ فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ، أَوْ مُصَنَّفٍ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ عَلَى شِيُوخِي أَقْبَلَ جَمَاعَةً مِنَ الطُّلَبَةِ إِلَيَّ، وَعَوَّلُوا عَلَيَّ فِي تَدْرِيسِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ يَأْخُذُ أَتْرَابِي شَيْئًا مِنَ الْحَسَدِ الَّذِي لَا يَخْلُو عَنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، ثُمَّ تَكَاثَرَ الطُّلَبَةُ عَلَيَّ فِي عُلُومِ الاجْتِهَادِ وَغَيْرِهَا، وَأَخَذُوا عَنِّي أَخْذًا خَالِيًا عَنِ التَّعَصُّبِ، سَالِمًا مِنَ الْإِعْتِسَافِ.

فَكُنْتُ أَقْرَرُ لَهُمْ دَلِيلَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ، وَأَوْضَحُ لَهُمُ الرَّاجِحَ فِيهَا، وَأُصْرِحُ لَهُمْ بِوُجُوبِ الْمَصِيرِ إِلَى ذَلِكَ، وَكَانُوا قَدْ تَمَرَّنُوا وَعَرَفُوا عُلُومَ الاجْتِهَادِ، وَذَهَبَ عَنْهُمْ مَا تَكَدَّرَتْ بِهِ فِطْرُهُمْ مِنَ الْمَغِيرَاتِ؛ فَزَادَ ذَلِكَ الْمَخَالَفِينَ عَدَاوَةَ وَشَنَاعَةَ وَحَسَدًا وَبَغْضًا، وَأَطْلَقُوا أَلْسِنَتَهُمْ بِذَلِكَ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ تَرَدُّدِي إِلَى أَبْحَاثِ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ السَّاكِنِينَ بِصَنْعَاءَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِلَادِ الْبَعِيدَةِ وَالْمَدَائِنِ النَّائِيَةِ، فَأَحْرَرَ الْجَوَابَاتِ عَلَيْهِمْ فِي رِسَائِلٍ مُسْتَقْلَةٍ، مِمَّا يَرْغَبُ تِلَامِذَتِي لِتَحْصِيلِ ذَلِكَ، وَتَنْتَشِرُ فِي النَّاسِ، فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ الْمُتَعَصِّبُونَ، وَرَأَوْهُ يَخَالَفُ مَا يَعْتَقِدُونَ؛ اسْتَشَاطُوا غَضَبًا، وَعَرَضُوا ذَلِكَ عَلَيَّ مَنْ يَرْجُونَ مِنْهُ الْمَوَافَقَةَ وَالْمُسَاعَدَةَ؛ فَمَنْ

ثالب بلسانه، ومعترض بقلمه، وأنا مصمم على ما أنا فيه، لا أثني عنه، ولا أميل عن الطريقة التي أنا فيها، وكثيراً ما يرفعون ذلك إلى من لا علم عنده من رؤساء الدولة الذين لهم في الناس شهرة وصولاً، فكان في كل حين يبلغني من ذلك العجب، ويناصحني من يظهر لي المودة، ومن لا تخفى عليه حقيقة ما أقول وحقيقته، مع اعترافهم بأن ما أسلكه هو ما أخذه الله على الذين حملوا الحجة؛ لكنهم يتعللون بأن الواجب يسقط بدون ذلك، ويذكرون أحوال أهل الزمان، وما هم عليه، وما يخشونه من العواقب؛ فلا أرفع لذلك رأساً، ولا أعول عليه، وكنت أتصور في نفسي أن هؤلاء الذين يتعصبون علي، ويشغلون أنفسهم بذكرى والخط علي هم أحد رجلين: إما جاهل لا يدري أنه جاهل، ولا يهتدي بالهداية، ولا يعرف الصواب، وهذا لا يعاب الله له؛ أو رجل متميز، له حظ من علم، وحصّة من فهم؛ لكنه قد أعمى بصيرته الحسد، وذهب بإنصافه جب الجاه، وهذا لا ينجع فيه الدواء، ولا تنفع عنده المحاسنة، ولا يؤثر فيه شيء، فما زلت على ذلك، وأنا أجد المنفعة بما يصنعونه أكثر من المضرة، والمصلحة العائدة على ما أنا فيه بما هم فيه أكثر من المفسدة.

ولقد اشتد بلاهم، وتفاقت محتتهم في بعض الواقعات، فقاموا قومة شيطانية، وصالوا صولة جاهلية، وذلك أنه ورد إلي سؤال في شأن ما يقع من كثير من المقصرين من الذم لجماعة من الصحابة صانهم الله، وغضب على من ينتهك أعراضهم المصونة، فأجبت برسالة<sup>(١)</sup>؛ ذكرت فيها ما كان عليه أئمة الزيدية من أهل البيت وغيرهم، ونقلت إجماعهم من طرق، وذكرت كلمات قالها جماعة من أكابر الأئمة، وظننت أن نقل إجماع أهل العلم يرفع عنهم العماية، ويردهم عن طرق الغواية؛ فقاموا بأجمعهم، وحرروا جوابات زيادة على عشرين رسالة؛ مشتملة على الشتم والمعارضة بما لا ينفي إلا على بهيمة، واشتغلوا بتحرير ذلك، وأشاعوه بين العامة، ولم يجدوا عند الخاصة إلا الموافقة؛ تقية

(١) هي «إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي».



لشرهم، وفراراً من معرفتهم، وزاد الشر وتفاقم، حتى أبلغوا ذلك إلى أرباب الدولة، والمخالطين للملوك من الوزراء وغيرهم، وأبلغوه إلى مقام خليفة العصر<sup>(١)</sup> - حفظه الله -، وعظم القضية عليه جماعة ممن يتصل به؛ فمنهم من يشير عليه بحبسي، ومنهم من ينتصح له بإخراجه من موطني، وهو ساكت لا يلتفت إلى شيء من ذلك؛ وقاية من الله، وحماية لأهل العلم، ومدافعة عن القائمين بالحجة في عباده، ولم تكن لي إذ ذاك مداخلة لأحد من أرباب الدولة ولا اتصال بهم، واشتد لهج الناس بهذه القضية، وجعلوها حديثهم في مجامعهم، وكان من بيني وبينهم مودة يشيرون عليّ بالفرار أو الاستتار، وأجمع رأيهم عليّ أني إذا لم أساعدهم عليّ أحد الأمرين، فلا أعود إلى مجالس التدريس التي كنت أدرس بها في جامع صنعاء، فنظرت ما عند تلامذتي، فوجدت أنفسهم قوية، ورغبتهم في التدريس شديدة؛ إلا القليل منهم، فقد كادوا يستترون من الخوف، ويفرون من الفزع، فلم أجد لي رخصة في البعد عن مجالس التدريس وعدت، وكان أول درس عاودته عند وصولي إلى الجامع في أصول الفقه بين العشاءين، فانقلب من الجامع، وتركوا ما هم فيه من الدرس والتدريس، ووقفوا ينظرون إلي متعجبين من الإقدام عليّ ذلك؛ لما قد تقدر عندهم من عظم الأمر، وكثرة التهويل والوعيد والترهيب، حتى ظنوا أنه لا يمكن البقاء في صنعاء، فضلاً عن المعاودة للتدريس، ثم وصل - وأنا في حال ذلك الدرس - جماعة لم تجر لهم عادة بالموصول إلى الجامع، وهم متلفعون بشياهم لا يعرفون، وكانوا ينظرون إلي، ويقفون قليلاً، ثم يذهبون، ويأتي آخرون، حتى لم يبق شك مع أحد أنها إن لم تحصل منهم فتنة في الحال؛ وقعت مع خروجي من الجامع، فخرجت من الجامع، وهم واقفون عليّ مواضع من طريقي، فما سمعت من أحدهم كلمة، فضلاً عن غير ذلك، وعادت الدروس كلها، وتكاثر الطلبة المتميزون زيادة عليّ ما كانوا عليه في كل فن، وقد كانوا ظنوا أنه لا يستطيع أحد أن يقف بين يدي؛ مخافة عليّ أنفسهم من الدولة والعامّة، فكان الأمر عليّ خلاف ما ظنوه، وكنت

(١) انظر ترجمته في: «البدر الطالع» (١/٤٥٩).

أتعجب من ذلك، وأقول في نفسي: هذا من صنع الله الحسن، ولطفه الخفي، لأن من كَانَ الحامل له عَلَى ما وقع الحسد والمنافسة؛ لم ينجح كيده، بل كَانَ الأمر عَلَى خلاف ما يريد.

ومن عجيب ما أشرحه لك: أنه كَانَ في درس بالجامع بعد صلاة العشاء الآخرة في صحيح البخاري يحضره من أهل العلم -الذين مقصدهم الرواية وإثبات السماع- جماعة، ويحضره من عامة الناس جمع جم؛ لقصد الاستفادة بالحضور، فسمع ذلك وزير رافضي من وزراء الدولة، وكانت له صولة وقبول كلمة؛ بحيث لا يخالفه أحد، وله تعلق بأمر الأجناد، فحملة ذلك عَلَى أن استدعى رجلاً من المساعدين له في مذهبه، فنصب له كرسيًا في مسجد من مساجد صنعاء، ثُمَّ كَانَ يُسرج له الشمع الكثير في ذلك المسجد، حتى يصير عجبًا من العجب، فتسامع به الناس، وقصدوا إليه من كل جانب؛ لقصد الفرجة والنظر إلى ما لا عهد به، والرجل الذي عَلَى الكرسي يملئ عليهم في كل وقت ما يتضمن الثلب لجماعة من الصحابة -صانهم الله-، ثُمَّ لم يكتف ذلك الوزير بذلك، حتى أغرى جماعة من الأجناد من العبيد وغيرهم بالوصول إلي؛ لقصد الفتنة، فوصلوا وصلاة العشاء الآخرة قائمة، ودخلوا الجامع عَلَى هيئة منكرة، وشاهدتهم عند وصولهم، فلما فرغت الصلاة قَالَ لي جماعة من معارفي: إنه يحسن ترك الإملاء تلك الليلة في البخاري، فلم تطب نفسي بذلك، واستعنت بالله، وتوكلت عليه، وقعدت في المكان المعتاد، وقد حضر بعض التلاميذ وبعضهم لم يحضر تلك الليلة، لما شاهد وصول أولئك الأجناد، ولما عقدت الدرس وأخذت في الإملاء رأيت أولئك يدورون حول الحلقة من جانب إلى جانب، ويقعقعون بالسلاح، ويضربون سلاح بعضهم في بعض، ثُمَّ ذهبوا ولم يقع شيء بمعونة الله تعالى وفضله ووقايته.

ثُمَّ إِنَّ ذلك الوزير أكثر السعاية إلى المقام الإمامي هو ومن يوافقه عَلَى هواه ويطابقه في اعتقاده من أعوان الدولة، واستعانوا برسائل، بعضها من علماء السوء، وبعضها من جماعة من المقصرين، الذين يظنهم من لا خبرة له في عداد أهل العلم.

وحاصل ما في تلك الرسائل: أني قد أردت تبديل مذهب أهل البيت - عليهم السلام-، وأنه إذا لم يتدارك ذلك الخليفة بطل مذهب آبائه، ونحو هذا من العبارات المفتراة، والكلمات الخشنة، والأكاذيب الملفقة.

ولقد وقفت على رسالة منها لبعض أهل العلم، ممن جمعي وإياه طلب العلم ونظمنا جميعاً عقد المودة، وسابق الإلفة فرأيت يقول فيها مخاطباً لإمام العصر: إن الذي ينبغي له ويجب عليه أن يأمر جماعة يكبسون منزلي، ويهجمون على مسكني، ويأخذون ما فيه من الكتب، المتضمنة لما يوجب العقوبة من الاجتهادات المخالفة للمذهب، فلما وقفت على ذلك قضيت منه العجب، ولولا أن تلك الرسالة بخطة المعروف لدي لما صدقت، وفيها من هذا الزور والبهت والكلمات الفظيعة شيء كثير، وهي في نحو ثلاثة كراريس، وعند تحرير هذه الأحرف<sup>(١)</sup> قد انتقم الله منه، فشرده إمام العصر إلى جزيرة من جزائر البحر، مقروناً في السلاسل بجماعة من السوق وأهل الحرف الدنيئة، وأهلكه الله في تلك الجزيرة: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. وكان حدوث هذه الحادثة عليه، ونزول هذه الفاقة به بمرأى ومسمع من ذلك الوزير الرافضي، الذي ألف له تلك الرسالة؛ استجلاباً لما عنده، وطلباً للقرب إليه، وتودداً له.

ومن جملة ما وقفت عليه من الرسائل المؤلفة بعناية هذا الوزير: رسالة إلى بعض مشائخي الذين أخذت عنهم بعض العلوم الإلهية، وفيها الزور ومحض الكذب ما لا يظن بمن هو دونه، وما حملة على ذلك إلا الطمع في الوزير؛ فعاقبه الله بقطع ما كان يجري عليه من الخليفة، وأصيب بفقر مدقع وفاقة شديدة، حتى صار عبرة من العبر وكان يفد إلي يشكو حاله، وما هو فيه من الجهد والبلاء، فأبلغ جهدي في منفعته وما يسد فاقتة، وهكذا جماعة من المترسلين علي، المبالغين في إنزال الضرر بي، أرجعهم الله إلي راغمين، وأحوجهم لمعونتي مضطرين، ولم أعاقب أحداً منهم بما أسلفه، ولا كافيته بما قدمه.

فانظر صنع الله مع من عودي وأوذني؛ لأجل تمسكه بالإنصاف، ووقوفه عند الحق.

(١) انظر ترجمته في: مصادر الفكر الإسلامي لمحمد الحبيشي (ص ١٣٩).

اللهم إني أحمّدك على جميل صنعك، وجزيل فضلك، وجميل طولك، حمداً يتجدد بتجدد الأوقات، ويتعدد بعدد المعدودات، وإني لم أكن أهلاً لما أوليته، فأنت له أهل وبه حقيق، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

ومما أسوقه إليك أيها الطالب وأعجبك منه: أنه كَانَ لي صديق بمدينة من مدائن اليمن، جمعني وإياه الطلب والألفة والوداد، وكان عالي القدر، رفيع المنزلة في العلم، كبير السن، بعيد الصيت، مشهور الذكر، ولعله كَانَ يفيد الطلبة في الفقه قبل مولدي، وقرأ عليه بعض شيوخه، ورحل إلى صنعاء، وطلب علوم الاجتهاد في أيام طلبي لها، وكان بيني وبينه من المودة أمر عظيم، وله معي مذكرات ومباحثات وترسلات في فوائد كثيرة، هي في مجموع رسائله، فلما حدث ما حدث من قيام ما قام علي من الخاصة والعامة، وكان إذ ذاك قد فارق صنعاء وعاد إلى مدينته، وعكف عليه الطلبة، واستفادوا به في الفنون، فقاموا عليه، وقالوا: إنه بلغ إلينا ما حدث من أليفك الذي تكثر الثناء عليه، والمذاكرة له من مخالفة المذهب والتظاهر بالاجتهاد، فإن كنت موافقاً له قمنا عليك؛ كما قام عليه أهل صنعاء، وإن كنت تخالفه فيما ظهر منه فترسل عليه، فوصلت منه رسالة في عدة كراريس، وما حمّله على ذلك إلا المداراة لهم، والتقية منهم وظاهرها المخالفة، وباطنها الموافقة، مع حسن عبارة، وجودة مسلك، ولم أستنكر ذلك منه ولا أنبته عليه؛ فإن الصدع بالحق، والتظاهر بما لا يوافق الناس من الحق لا يستطيعه إلا الأفراد، وقليل ما هم.

ووصلت رسائل من جماعة آخرين في مدائن بعيدة من صنعاء، فيها ما هو موافق لي، مقوّم لما ذهبت إليه، وفيها ما هو مخالف لذلك ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]. وليس بعجيب خذلان من خذلني ولم يقم بنصري، ولم يصدع بالحق في أمري، من علماء صنعاء العارفين بالعلوم، المتمسكين منها بجانب، يفرقون به بين الحق والباطل؛ فتورة العامة يتقيها غالب الناس، ولا سيما إذا حطّبوها في جبل من ينتمي إلى دولة، ويتصل بملك ويتأيد بصولة، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، وينصر دينه، ويؤيد شرعه.

وبالجملة؛ فالشرح لما حدث لي من الحوادث في هذا الشأن يطول، ولو ذهبت أسردها، وأذكر ما تعقبها - من ألطاف الله التي هي من أعظم العبر، ومنحه التي لا تبلغها الأفهام، ولا تحيط بها الأوهام - لم يف بذلك إلا مصنف مستقل. وليس المقصود هاهنا إلا ما نحن بصده من تنشيط طالب العلم، وترغيبه في التمسك بالإنصاف، والتحلي بحلية الحق، والتلبس بلباس الصدق، وتعريفه بأن قيامه في هذا المقام كما أنه سبب الفوز بخير الآخرة هو أيضًا سبب الوصول إلى ما يطلبه أهل الدنيا من الدنيا، وأن له الثأر على من خالفه، والظهور على من ناوأه في حياته وبعد موته، وأنه بهذه الخصلة الشريفة - التي هي الإنصاف - ينشر الله علومه، ويظهر في الناس أمره، ويرفعه إلى مقام لا يصل إلى أدنى مراتبه من يتعصب في الدين، ويطلب رضا الناس بإسقاط رب العالمين.

ومن جملة الأسباب التي يتسبب عنها ترك الإنصاف، ويصدر عنها البعد عن الحق، وكتم الحجة، وعدم ما أوجبه الله من البيان: حب الشرف والمال، اللذين هما أعدى على الإنسان من ذئبين ضارين؛ كما وصف ذلك رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup> - فإن هذا هو السبب الذي حرف به أهل الكتاب كتب الله المنزلة على رسله، وكنمو ما جاءهم فيها من البينات والهدى، كما وقع من أحبار اليهود، وقد أخبرنا الله بذلك في كتابه العزيز، وأخبرنا به رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في الثابت عنه في الصحيح، وهذا السبب بقي من بقي على الكفر من العرب وغيرهم، بعد قيام الحجة عليهم، وظهور الحق لهم، وله نافق من نافق، ووقع في الإسلام من أهل العلم بذلك السبب عجائب مودعة بطون كتب التاريخ، وكم من عالم قد مال إلى هوى ملك من الملوك؛ فوافقه على ما يريد، وحسن له ما يخالف الشرع، وتظهر له بما يتفق لديه من المذاهب، بل قد وضع بعض المحدثين للملوك أحاديث عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -؛ كما وقع من وهب بن وهب<sup>(٢)</sup> البختري مع الرشيد، ووقع من آخر في

(١) انظر ما رواه أحمد (٤٥٦/٣)، والنسائي في الكبرى (٣١٦/٨) (١١١٣٦)، والدارمي (٣٠٤/٢).

(٢) انظر ترجمته في: الميزان (٣٥٣/٤).

حديث: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل»<sup>(١)</sup>. فزاد في الحديث: «أو جناح»، موافقة للملك الذي رآه يلعب بالحمام ويسابق بينها، ووضع جماعة مناقب لقوم، وآخرون مثالب لآخرين، لا حامل لهم على ذلك إلا حب الدنيا، والطمع في الحطام، والتقرب إلى أهل الرئاسة بما ينفق لديهم ويروج عليهم، نسأل الله الهداية والحماية من الغواية.

وكم قد سمعنا ورأينا في عصرنا من أهله؛ فكثيراً ما نرى الرجل يعتقد في نفسه اعتقاداً يوافق الحق ويطابق الصواب، فإذا تكلم عند من يخالفه في ذلك، ويميل إلى شيء من البدعة - فضلاً عن أن يكون من أهل الرئاسة، وممن بيده شيء من الدنيا، فضلاً عن أن يكون من الملوك - وافقه وساعده وسانده وعاضده، وأقل الأحوال أن يكتفم ما يعتقد من الحق، ويغبط ما قد تبين له من الصواب عند من لا يجوز منه ضرراً، ولا يقدر منه نفعاً، فكيف ممن عداه؟ وهذا في الحقيقة من تأثير الدنيا على الدين، والعاجلة على الآجلة، وهو لو أمعن نظره وتدبر ما وقع فيه لعلم أن ميله إلى هوى رجل أو رجلين أو ثلاثة أو أكثر ممن يجاملهم في ذلك المجلس، ويكتفم الحق مطابقة لهم، واستجلاباً لمودتهم، واستبقاء لما لديهم، وفراراً من نفورهم هو من التقصير بجانب الحق، والتعظيم لجانب الباطل، فلولاً أن هؤلاء النفر لديه أعظم من الرب سبحانه لما مال إلى هواهم، وترك ما يعلم أنه مراد الله سبحانه، ومطلبه من عباده.

وكفك هذه الفاقة العظيمة، والداهية الجسيمة، فإن رجلاً يكون عنده فرد من أفراد عباد الله أعظم قدراً من الله سبحانه، ليس بعد تجريه على الله شيء، أرشدنا الله إلى الحق بحوله وطوله.

ومن غريب ما أحكيه لك من تأثير هوى الملوك، والميل إلى ما يوافق ما ينفق عندهم واقعة معي، مشاهدة لي، وإن كانت الوقائع في هذا الباب لا يأتي عليها الحصر، وهي مودعة بطون الدفاتر، معروفة عند من له خبرة بأحوال من تقدم، وذلك أنه عقد خليفة العصر - حفظه الله - مجلساً جمع فيه

(١) رواه أبو داود (٦٣/٣)، وابن حبان (١٦٣٨).

وزراءه، وأكابر أولاده، وكثيراً من خواصه، وحضر هذا المجلس من أهل العلم ثلاثة، أنا أحدهم، وكان عقد هذا المجلس لطلب المشورة في فتنة حدثت بسبب بعض الملوك، ووصول جيوشه إلى بعض الأقطار الإمامية، وتخاذل كثير من الرعايا واضطرابهم، وارتجاف اليمن بأسره بذلك السبب. فأشرت إلى الخليفة بأن أعظم ما يتوصل به إلى دفع هذه النازلة هو العدل في الرعية، والاقتصار في المأخوذ مهم على ما ورد به الشرع، وعدم مجاوزته في شيء، وإخلاص النية في ذلك، وإشعار الرعية في جميع الأقطار، والعزم عليه على الاستمرار، فإن ذلك من الأسباب التي تدفع كل الدفع، وتنجع أبلغ النجع، فإن اضطراب الرعايا، ورفع رؤوسهم إلى الواصلين ليس إلا لما يبلغهم من اقتصارهم على الحقوق الواجبة، وليس ذلك لرغبة في شيء آخر.

فلما فرغت من أداء النصيحة انبرى أحد الرجلين الآخرين، وهو ممن حظي من العلم بنصيب وافر، ومن الشرف بمرتبة عليّة، ومن السن بنحو ثمانين سنة، وقال: إن الدولة لا تقوم بذلك، ولا تتم إلا بما جرت به العادة من الجبايات ونحوها، ثم أطال في هذا بما يتحير عنده السامع، ويشترك في العلم بمخالفته للشرعية العالم والجاهل، والمقصر والكامل، وذكر أنه قد أخذ الجباية ونحوها من الرعية فلان وفلان، وعدد جماعة من أئمة العلم، ممن لهم شهرة، وللناس فيهم اعتقاد.

وهذا مع كونه عناداً للشرعية، وخلافاً لما جاءت به، وجرأة على الله نصباً للخلاف بينه وبين من عصاه، وخالف ما شرعه، هو أيضاً مجازفة بحتة في الرواية عن الذين ساهم، هو محض الكذب وإنما يروى على بعض المتأخرين ممن لم يسمه ذلك القائل، وهذا البعض الذي يروى عنه ذلك إنما فعله أياً ما يسيرة، ثم طوى بساطه، وعلم أنه خلاف ما شرعه الله؛ فتركه. وإنما حمله على ذلك رأي رآه، وتدبير دبره، ثم تبين له فساد، فانظر -أرشدك الله- ما مقدار ما قاله هذا القائل في ذلك الجمع الحافل، الذي شمل الإمام، وجميع المباشرين للأعمال الدولية، والناظرين في أمر الرعية، ولم ينتفع هذا القائل بمقاتته لا من زيادة جاه



ولا مال، بل غاية ما استفاده، ونهاية ما وصل إليه: اجتماع الألسن على ذمه، واستعظام الناس لما صدر منه.

وهكذا جرت عادة الله في عباده، فإنه لا ينال من أراد الدنيا بالدين إلا وبالاً وخسراناً، عاجلاً أم آجلاً، خصوصاً من كان من الحاملين لحجة الله، المأمورين بإبلاغها إلى العباد. فإن خيره في الدنيا والآخرة مربوط بوقوفه على حدود الشريعة، فإن زاغ عنها زاغ عنه.

وقد صرح الله سبحانه بما يفيد هذا في غير موضع من كتابه العزيز، فأنت أيها الحامل للعلم لا تزال بخير، ما دمت قائماً بالحجة، مرشداً إليها، ناشراً لها، غير مستبدل بها عرضاً من أعراض الدنيا، أو مرضاة من أهلها.

ومن جملة الأسباب التي يتسبب عنها ترك الإنصاف، وكنم الحق، وغمط الصواب: ما يقع بين أهل العلم من الجدال والمراء؛ فإن الرجل قد يكون له بصيرة، وحسن إدراك، ومعرفة بالحق، ورغوب إليه، فيخطئ في المناظرة، ويحمله الهوى، ومحبة الغلب، وطلب الظهور على التصميم على مقاله، وتصحيح خطئه، وتقويم معوجه، بالجدال والمراء. وهذه الذريعة الإبلسية، والدسيسة الشيطانية قد وقع بها من وقع في مهاوٍ من التعصبات، ومزالق من التعسفات، عظيمة الخطر، مخوفة العاقبة. وقد شاهدنا من هذا الجنس ما يقتضي منه العجب، فإن بعض من يسلك هذا المسلك قد يجاوز ذلك إلى الحلف بالأيمان على حقيقة ما قاله، وصواب ما ذهب إليه، وكثير منهم يعترف بعد أن تذهب عنه سورة الغضب، وتزول عنه نزوة الشيطان - بأن فعل ذلك تعمدًا مع علمه بأن الذي قاله غير صواب. وقد وقع مع جماعة من السلف من هذا الجنس ما لا يأتي عليه الحصر، وصار ذلك مذاهب تروى، وأقوالاً تحكى، كما يعرف ذلك من يعرف.

ومن الأسباب المقتضية للتعصب: أن يكون بعض سلف المشتغل بالعلم قد قال بقول، ومال إلى رأي، فيأتي هذا الذي جاء بعده فيحمله حب القرابة على الذهاب إلى المذهب، والقول بذلك القول، وإن كان يعلم أنه خطأ، وأقل

الأحوال إذا لم يذهب إليه أن يقول فيه: إنه صحيح، ويتطلب له الحجج، ويبحث عما يقويه، وإن كَانَ بمكان من الضعف ومحل من السقوط، وليس له في هذا حظ، ولا معه فائدة إلا مجرد المباهاة لمن يعرفه، والتزين لأصحابه بأنه في العلم معرق، وأن بيته قديم فيه. ولهذا ترى كثيرًا منهم يستكثر من: قَالَ جدنا، قَالَ والدنا، واختار كذا، صنع كذا، فعل كذا، وهذا لا شك أن الطباع البشرية تميل إليه، ولا سيما طبائع العرب، فإن الفخر بالأنساب والتحدث بما كَانَ للسلف من الأحساب -يجدون فيه من اللذة ما لا يجدونه في تعدد مناقب أنفسهم، ويزداد هذا بزيادة شرف النفس، وكرم العنصر، ونبالة الآباء، ولكن ليس من الحمود أن يبلغ بصاحبه إلى التعصب في الدين، وتأثير الباطل عَلَى الحق، فإن اللذة التي يطلبها، والشرف الذي يريده -قد حصل له بكون من سلفه ذلك العالم، ولا يضره أن يترك التعصب له، ولا يمحى عليه شرفه، بل التعصب مَعَ كونه مفسدًا للحظ الأخرى يفسد عليه أيضًا الحظ الدنيوي؛ فإنه إذا تعصب لسلفه بالباطل فلا بد أن يعرف كُل من له فهم أنه متعصب، وفي ذلك عليه من هدم الرفعة التي يريدها، والمزية التي يطلبها ما هو أعظم عليه، وأشد من الفائدة التي يطلبها بكون له قريب عالم. فإنه لا ينفعه صلاح غيره مَعَ فساد نفسه. وإذا لم يعتقد فيه السامع التعصب اعتقد بلادة الفهم، ونقصان الإدراك، وضعف التحصيل؛ لأن الميل إلى الأقوال الباطلة ليس من شأن أهل التحقيق، الذين لَهُم كمال إدراك، وقوة فهم، وفضل دراية، وصحة رواية، بل ذلك دأب من ليست له بصيرة نافذة، ولا معرفة نافعة، فقد حصل عليه بما تلذذ به، وارتاح إليه من ذكر شرف السلف ما حقق عِنْد سامعه بأنه من خلف الخلف.

ولقد رأيت من أهل عصري في هذا عجبًا، فإن بعض من جمعني وإياه الطلب لعلوم الاجتهاد يتعصب لبعض المصنفين من قرابته تعصبًا مفرطًا، حتى إنه إذا سَمِعَ من يعترض عليه، أو يستبعد شيئًا قاله -اضطرب، وتزبد وجهه، وتغيرت أخلاقه، سواء عليه من اعتراض بحق أو بباطل؛ فإنه لا يقبل سماعه في

هذا كلاماً، ولا يسمع من نصيح ملاماً ومع هذا فهو بمحل من الإنصاف، ومكان من العرفان، قد تحصلت له علوم الاجتهاد تحصلاً قوياً، ونظر في الأدلة نظراً مشبعاً، وكان صدور مثل هذا منه يحملني في سن الحداثة، وشرح الشباب - على تحرير مباحث أنقض بها رسائل ومسائل من كلام قريبه، قاصداً بذلك إيقاظه، ورده إلى صواب الصواب، وكنت إذا أردت إغضابه أو الانتصاف منه ذكرت بحثاً من تلك الأبحاث، أو مسألة من تلك المسائل التي اعترضتها، وهذا السبب تجد من كان له سلف على مذهب من المذاهب كان على مذهبه، سواء كان ذلك المذهب من مذاهب الحق أو الباطل، ثم تجد غالب العلوية شيعة، وغالب الأموية عثمانية، وكان تعظيم عثمان في الدولة الأموية عظيماً، وأهل تلك الدولة مشغولون بحفظ مناقبه ونشرها، وتعريف الناس إياها، وكانوا إذ ذاك يثلبون من كانت بينه وبينه عداوة أو منافسة، ثم لما جاءت الدولة العباسية عقبها كان العباس عند أهلها أعظم الصحابة قدراً وأجلهم، وكذلك ابنه عبد الله، وتوصلت خلفاء بني العباس بكثير من شعراء تلك الدولة إلى تفضيل العباس على علي، ثم تفضيل أولاد العباس على أولاد علي، وكان الناس في أيامهم هم عندهم أهل البيت، ويطبقون ما ورد من فضائل آل عليهم، وأولاد علي إذ ذاك إنما هم عندهم خوارج؛ لقيامهم عليهم، ومنازعتهم لهم في الملك، ولقد كان بنو أمية قبلهم هكذا، يعتقد أهل دولتهم فيهم أنهم هم آل والقراية، وعصبة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأن العلوية والعباسية ليسوا من ذلك في ورود ولا صدر، بل أطبقوا هم وأهل دولتهم على لعن علي، ولا يعرف لديهم إلا بأبي تراب، والمنتسب إليه والمعظم له ترابي، لا يقام له وزن، ولا يعظم له جانب، ولا ترعى له حرمة. ثم قامت الدولة العبيدية، فانتسبوا إلى علي، وسوا دولتهم الدولة العلوية الفاطمية، ثم أفرطوا في التشيع، وغالوا في حب علي، وبغض كثير من الصحابة، واشتغل الناس بفضائل علي ونشرها، وبالغوا في ذلك، حتى وضع لهم علماء السوء أكاذيب مفتراة، وقد جعل الله ذلك الإمام في غنى عنها بما ورد في فضائله.

فالناشئ في دولة ينشأ على ما يتظهر به أهلها، ويجد عليه سلفه؛ فيظنه الدين الحق، والمذهب العدل، ثم لا يجد من يرشده إلى خلافه إن كَانَ قد تظهر أهله بشيء من البدع، وعملوا على خلاف الحق؛ لأن الناس إما عامة، وهم يعتقدون في تلك البدع التي نشأوا عليها، ووجدوها بين ظهرائهم إنما هي الدين الحق، والسنة القويمة، والنحلة الصحيحة، وإما خاصة، ومنهم من يترك التكلم بالحق والإرشاد إليه، مخالفة الضرر من تلك الدولة وأهلها، بل وعامتها، فإنه لو تكلم بشيء خلاف ما قد علموا عليه ونشروه في الناس لخشي على نفسه وأهله وماله وعرضه، ومنهم من يترك التكلم بالحق محافظة على حظ قد ظفر به من تلك الدولة من مال وجاه، وقد يترك التكلم بالحق -الذي هو خلاف ما عليه الناس- استجلاباً لخواطر العوام، ومخالفة من نفورهم عنه.

وقد يترك التكلم بالحق لطمع يظنه ويرجو حصوله من تلك الدولة، أو من سائر الناس في مستقبل الزمان، كمن يطمع في نيل رئاسة من الرئاسات، ومنصب من المناصب كائناً ما كَانَ، ويرجو حصول رزق من السلطان أو أي فائدة، فإنه يخاف أن تفوت عليه هذه الفائدة المظنونة، والرئاسة المطوع فيها، فيتظاهر بما يوافق الناس، ويتفق عندهم، ويميلون إليه، ليكون له ذلك ذخيرة، وبذا عندهم ينال بها عرض الدنيا الذي يرجوه، فكيف تجد ذلك الناشئ بين من كَانَ كذلك من يرشده إلى الحق، ويبين له الصواب، ويحول بينه وبين الباطل، ويجنبه الغواية، وهيئات ذاك؛ فالدنيا مؤثرة، والدين تبع لها، ومن شك في هذا فليخبرنا من ذاك الذي يستطيع أن يصرخ بين ظهرائي دولة من تلك الدول بما يخالف اعتقاد أهلها وتألفه عامتها وخاصتها؟ ووقوع مثل ذلك نادراً، إنما يقوم به أفراد من مخلصي العلماء ومنصفهم، وقليل ما هم، فإنهم لا يوجدون إلا على قلة وإعواز، وهم حملة الحجة على الحقيقة، والقائمون ببيان ما أنزل الله، والمترجمون للشريعة، وهم العلماء حقاً، وأما غيرهم ممن يعلم كما يعلمون، ولا يتكلم كما يتكلمون، بل يكتم ما أخذ الله عليه بيانه، ويعمل بالجهل مع كونه عالماً بأنه جهل، ويقول بالبدعة مع اعتقاده أنها بدعة، فهذا ليس بأهل لدخوله

فِي مسمى العلم، ولا يستأهل أن يوصف بوصفٍ من أوصافه، أو يدخل في عداد أهله، بل هو متظاهر، وأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته بالجهل والبدعة مطابقة لأهل الجهل والابتداع، وتنفيق لنفسه عليهم، واستجلاب لقلوبهم، ومـدارة لهم؛ حتى يبقى عليه جاهـه، ويستمر له رزقه الجاري عليه من بيت مال المسلمين، أو وقفهم، أو نحو ذلك، فهذا هو من البائعين عرض الدين بالدنيا، المؤثرين العاجلة على الآجلة، فضلاً عن أن يستحق الدخول في أهل العلم، والوصول إلى هذا العلم، ومن شك فيما ذكرته، أو تردد في بعض ما سقته -فليمعن النظر في أهل عصره هل يستطيع أحد من أهل العلم أن يخالف ما يهواه السلطان من المذاهب، فضلاً عن أن يصرح للناس بخلافه هذا على فرض أن ذلك الذي يهواه الملك بدعة من البدع الشنيعة، التي لا خلاف في شناعتها ومخالفتها للشرعية؛ كما تعتقده الخوارج<sup>(١)</sup> والروافض<sup>(٢)</sup>، فإن السنة الصريحة المتواترة التي لا خلاف فيها جاءت بقبح ذلك، وذم فاعله وضلاله.

فانظر -هداك الله وإياي- من يتكلم من أهل العلم، الساكنين في أرض الخوارج -كبلاد عمان ونحوها- بما يخالف مذهب الخوارج، أو ينكر ذلك عليهم، أو يرشد الناس إلى الحق.

وكذلك من كان ساكناً من أهل العلم ببلاد الروافض؛ كبلاد الأعاجم ونحوها، هل تجد رجلاً منهم يخالف ما هم عليه من الرفض، فضلاً عن أن ينكره عليهم؟ بل قد تجد غالب من في بلاد أهل البدع من العلماء الذين لا تخفى عليهم مناهج الحق وطرائق الرشـد يتظاهرون للملوك والعامـة بما يناسب ما هم عليه، ويوهمونهم بأنهم يوافقونهم، وأن تلك البدعة التي هم عليها ليست ببدعة، بل هي سنة وحق وشرعية، ويعملون كعملهم ويدخلون في ضلالهم؛ فيكونون ممن أضله الله على علم.

(١) انظر عنهم: الملل والنحل للشهرستاني (١/١١٤).

(٢) انظر عنهم: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص ٥-٨٥).

فمن كَانَ أهل العلم هكذا فهو لم ينتفع بعمله، فضلاً عن أن ينتفع به غيره، فعلمه محنة له، وبلاء عليه، والجاهل خير منه بكثير؛ فإنه فعل البدعة ووقع في غير الحق معتقداً أن ما فعله هو الذي تعبد الله به، وأراد به، فيا من أخذ الله عليه البيان، وعلمه السنة والقرآن إذا ما تجرأت على ربك بترك النبذة عليك وطرح ما أمرك به -فقف عند هذه المعصية - وكفى بها، وقس ما عملته! كالعدم، لا عليك ولا لك، ودع المجاورة لهذه المعصية إلى ما هو أشد منها، وأقبح من ترويج بدع المبتدعين، والتحسين لها، وإيهامهم أنهم على الحق، فإنك إذا فعلت كَانَ علمك -لا علمت- بلاء على أهلك تلك البدع، بعد كونه بلاء عليك؛ لأنهم يفعلون تلك البدع على بصيرة، ويتشددون فيها، ولا تنجع فيهم بعد ذلك من موعظة واعظ، ولا نصيحة ناصح، ولا إرشاد مرشد؛ لاعتقادهم فيك -لا كثر الله في أهل العلم من أمثالك- فإنك عالم محقق متقن، قد عرفت علوم الكتاب والسنة، فلم يكن في علماء السوء شر منك، ولا أشد ضرراً على عباد الله.

وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء، ويبالغون في إشهارها، وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجة لبدعتهم، ويضربون بها وجه من أنكر عليهم؛ كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلق بما شجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب؛ فإنهم يطيطرون عند ذلك فرحاً، ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم.

فإن قلت: لا شك فيما أرشدت إليه من وجوب الصدع بالحق، والهداية إلى الإنصاف، وتأثير ما قام عليه الدليل الصحيح على محض الرأي، وبيان ما أنزله الله للناس وعدم كتمه، لكن إذا فعل العالم ذلك، وصرخ بالحق في بلاد البدع، وأرشد إلى العمل بالدليل في مدائن التقليد؛ قد لا يتأثر عن ذلك إلا مجرد التنكيل به، والهتكت لحرمة، وإنزال الضرر به. قلت: إنما سألت هذا السؤال، وجئت بهذا المقال؛ ذهولاً عما قدمته لك، وأوضحته وكررت، من حفظ الله للمتكلمين

بالحق، ولطفه بالمرشدين لعباده إلى الإنصاف، وحمايته لَهُم عما يظنه من ضعف إيمانه، وخارت قوته، ووهنت عزيمته، فارجع النظر فيما أسلفته، وتدبر ما قدمته، تعلم به صدق ما وعد الله به عباده المؤمنين من أن العاقبة للمتقين.

ثُمَّ هب صدق ما حدثته، ووقع ما قدرته، وحصول المحنة عليك، ونزول الضرر بك، فهل أنت كُل العالم، وجميع الناس؟ أم تظن أنك مخلص في هذه الدار؟ أم ماذا عسى يكون إذا عملت بالعلم، ومشيت عَلَى الطريقة التي أمرك الله بِهَا؟ فنهاية ما ينزل عليك - ويحل لك - أن تكون قتيلاً للحق، وشهيداً للعلم، فتظفر بالسعادة الأبدية، وتكون قدوة لأهل العلم إلى آخر الدهر، وخزياً لأهل البدع، وقاصمة لظهورهم، وبلاء مصوباً عليهم، وعاراً لَهُم؛ ما داموا متمسكين بضلالهم، سادرين في عمايتهم، واقعين في مزالقهم، وكم قد سبقك من عباد الله إلى هذه الطريقة، وظفر بهذه المنزلة العلية، وفيهم لك القدوة، وجمهم الأسوة.

فانظر يا مسكين من قطعته السيوف، ومزقته الرماح من عباد الله في الجهاد؛ فإنهم طلبوا الموت، ورغبوا في الشهادة والبيض تغمد في الطلأ، والرماح تغرز في الكلا، والموت بمرأى منهم ومسمع، يأتيهم من أمامهم وخلفهم، ومن عن يمينهم وشمالهم، فأين أنت من هؤلاء ولست إلا قائماً بين ظهرائي المسلمين، تدعوهم إلى ما شرعه الله، وترشدهم إلى تأثير كتاب الله وسنة رسوله عَلَى محض الرأي والبدع؟ فإن الذي يظن بمثلك ممن يقوم بمقامك - إن لم تنجذب له القلوب بادئ بدء، ويتبعه الناس بأول نداء - أن يستنكر الناس ذلك عليه، ويستعظموه منه، وينالوه بألسنتهم، ويسئوا القالة فيه؛ فيكثروا الغيبة له، فضلاً عن أن يبلغ ما يصدر منهم إلى الإصرار ببدنه أو ماله فضلاً عن أن ينزل به منهم ما نزل بأولئك، وهب أنه ناله أعظم ما جوزه، وأقبح ما قدره؛ فليس هو بأعظم مما أصيب به من قتل في سبيل الله.

وهأنذا أرشدك عَلَى ما تستعين به عَلَى القيام بحجة الله، والبيان لما أنزله، وإرشاد الناس إليه، عَلَى وجه لا تتعاضمه، وتقدر فيه ما كنت تقدره من تلك الأمور التي جنت عند تصورها، وفرقت بمجرد تخيلها، وهو أنك لا تأتي الناس



بغته، وتصك وجوههم مكافحة ومجاهرة، وتنعي عليهم ما هُم فيه نعتًا صراحًا، وتطلب منهم مفارقة ما ألفوه طلبًا مضيقًا، وتقتضيه اقتضاء حثيًا، بل اسلك معهم مسالك المتبصرين في جذب القلوب إلى ما يطلبه الله من عباده، ورغبهم في ثواب المنقادين إلى الشرع، المؤثرين للدليل على الرأي، وللحق على الباطل؛ فإن كانوا عامة فهم أسرع الناس انقيادًا لك، وأقربهم امتثالًا لما تطلبه منهم، ولست تحتاج معهم إلى كثير مؤنة، بل اكتف معهم بترغيبهم في التعلم لأحكام الله، ثم علمهم ما علمك الله منها، على الوجه الذي جاءت به الرواية، وصح فيه الدليل؛ فهم يقبلون ذلك منك قبولاً فطرياً، ويأخذونه أخذاً خلقياً؛ لأن فطرتهم لم تتغير بالتقليد، ولا تكدرت بالممارسة لعلم الرأي، ما لم يتسلط عليهم شيطان من شياطين الإنس، قد مارس علم الرأي، واعتقد أنه الحق، وأن غيره الباطل، وأنه لا سبيل للعامة إلى الشريعة إلا بتقليد من هو مقلد له، واتباع من يتبعه؛ فإنه إذا تسلط على العامة مثل هذا وسوس لهم كما يوسوس الشيطان، وبالغ في ذلك؛ لأنه يعتقد ذلك من الدين، ويقطع بأنه في فعله داع من دعاة الحق، وهاد من هداة الشرع، وأن غيره على ضلالة، وهذا وأمثاله هُم أشد الناس على من يريد إرشادهم إلى الحق، ودفعهم عن البدع؛ لأن طبائعهم قد تكدرت، وفطرتهم قد تغيرت، وبلغت في الكثافة والغلظة والعجرفة إلى حد عظيم، لا تؤثر فيه الرقي، ولا تبلغ إليه المواعظ، فلم تبق عندهم سلامة طبائع العامة؛ حتى ينقادوا إلى الحق بسرعة، ولا قد بلغوا إلى ما بلغ إليه الخاصة من رياضة أفهامهم، وتلطيف طبائعهم، بممارسة العلوم التي تتعقل بها الحجج الشرعية، ويعرف بها الصواب، ويتميز بها الحق؛ حتى صاروا إذا أرادوا النظر في مسألة من المسائل أمكنهم الوقوف على الحق، والعثور على الصواب.

وبالجملة؛ فالخاصة إذا بقي فيهم شيء من العصبية كان إرجاعهم إلى الإنصاف متيسر، غير متعسر، بإيراد الدليل الذي تقوم به الحجة لديهم، فإنهم إذا سمعوا الدليل عرفوا الحق، وإذا حاولوا وكابروا، فليس ذلك عن صميم اعتقاد، ولا عن خلوص نية؛ فرياضة الخاصة بإيراد الأدلة عليهم، وإقامة حجج الله،

وإيضاح براهينه، وذلك يكفي؛ فإنهم لما قد عرفوه من علوم الاجتهاد، ومارسوه من الدقائق - لا يخفي عليهم الصواب، ولا يلتبس عليهم الراجح بالمرجوح، والصحيح بالسقيم، والقوي بالضعيف، والخالص بالمغشوش.

ورياضة العامة بإرشادهم إلى التعلم، ثم بذل النفس لتعليمهم ما هو الحق في اعتقاد ذلك المعلم بعد أن صار داعيًا من دعاة الحق، ومرشدًا من مرشدي المسلمين، ثم ترغيبهم بما وعد الله به، وإخبارهم بما يستحقه من فعل كفعالهم من الجزاء والأجر، ثم يجعل لهم من القدوة بأفعاله مثل ما يجعله لهم من القدوة بأقواله، أو زيادة؛ فإن النفوس إلى الاقتداء بالفعال أسرع منها إلى الاقتداء بالقوال.

والعقبة الكتود، والطريق المستوعرة، والخطب الجليل، والعبء الثقيل: إرشاد طبقة متوسطة بين طبقة العامة والخاصة، وهم قوم قلدوا الرجال، وتلقوا علم الرأي ومارسوه، حتى ظنوا أنهم بذلك قد فارقوا طبقة العامة، وتميزوا عنهم، وهم لم يتميزوا في الحقيقة عنهم، ولا فارقوهم إلا بكون جهل العامة بسيطًا، وجهل هؤلاء جهلاً مركبًا.

وأشد هؤلاء تغييرًا لفطرته، وتكديرًا لخالقته - أكثرهم ممارسة لعلم الرأي، وأثبتهم تمسكًا بالتقليد، وأعظمهم حرصًا عليه، فإن الدواء قد ينجع في أحد هؤلاء في أوائل أمره، وأما بعد طول العكوف على ذلك، والشغف به، والتحفظ له - فما أبعد التأثير، وما أصعب القبول؛ لأن طبائعهم ما زالت تزداد كثافة بازدياد تحصيل ذلك، وتستفيد غلظة وفظاظة باستفادة ذلك، وبمقدار ولوعهم بما هم فيه وشغفهم به تكون عداوتهم للحق، ولعلم الأدلة، وللقائمين بالحجة.

ولقد شاهدنا من هذه الطبقة ما لو سردنا بعضه لاستعظمه سامعه واستفظعه؛ فإن غالبهم لا يتصور بعد تمرنه فيما هو فيه إلا منصبًا يشب عليه، أو تيمًا يشاركه في ماله، أو أرملة يخادعها عن ملكها، أو فرصة ينتهزها عند ملك أو قاض؛ فيبلغ بها إلى شيء من حطام الدنيا، ولا يبقى في طبائعه هو شيء من نور العلم، وهدى أهله وأخلاقهم، بل هم أشبه شيء بالجبايرة، وأهل المباشرة

للمظالم، ومع هذا فهم أشد خلق الله تعصباً وتعنتاً، وبعداً من الحق، ورجوعهم إلى الحق من أبعد الأمور وأصعبها؛ لأنه لم يبق في أفهامهم فضلة لتعقل ذلك وتدبره، بل قد صار بعضها مستغرقاً بالرأي، وبعضها مستغرقاً بالدنيا.

فإن قلت: فهل بقي مطمع في أهل هذه الطبقة؟ وكيف الوصول إلى إرشادهم إلى الإنصاف وإخراجهم عن التعصب؟

قلت: لا مطمع إلا بتوفيق الله وهدايته؛ فإنه إذا أراد أمراً يَسُرُّ أسبابه، وسهل طرائقه، وأحسن ما يستعمله العالم مع هؤلاء: ترغيبهم في العلم، وتعظيم أمره، والإكثار من مدح علوم الاجتهاد، وأن بها يعرف أهل العلم الحق من الباطل، ويميزون الصواب من الخطأ، وأن مجرد التقليد ليس من العلم الذي ينبغي عد صاحبه من جملة أهل العلم؛ لأن كل مقلد يقر على نفسه بأنه لا يعقل حجج الله، ولا يفهم ما شرعه لعباده في كتابه، وعلى لسان رسوله، وأن من ظفر من طلبه، وفاز من كده ونصبه؛ لمجرد اتباع فرد من أفراد علماء هذه الأمة وتقليده، وقبول قوله دون حجته، فلم يظفر بطائل ولا نال حظاً، فإن بقي فيمن كان من هذه الطبقة نصيب من علو الهمة، وحظ من شرف النفس، وقسط من الرغبة في نيل ما هو أعلى مناقب الدنيا والآخرة - فقد تميل نفسه إلى العلم بعض الميل؛ فيأخذ من علوم الاجتهاد بنصيب، ويفهم بعض الفهم؛ فيعرف أنه كان معللاً لنفسه بما لا يسمن ولا يغني من جوع، ومشتغلاً بما لا يرتقي به إلى شيء من درجات العلم، فهذا الدواء لأهل هذه الطبقة من أنفع الأدوية، وهو لا يؤثر بعض التأثير إلا مع كون ذلك المخاطب له بعض استعداد للفهم، وعنده إدراك، وهو القليل، أما من كان لا يفهم شيئاً فيه من علوم الاجتهاد، وإن أجهد نفسه، وأطال عناها، وأعظم كدها، هو الغالب على أهل هذه الطبقة - فإنهم إذا استفرغوا وسعهم في علم الرأي، وأنفقوا في الاشتغال به شطراً من أعمارهم، وسكنت أنفسهم إلى التقليد سكوناً تاماً، وقبلته كلياً - لم تبق فيهم بقية لفهم شيء من العلوم، وقد شاهدنا من هذا الجنس من لا يأتي عليه الحصر، قد تقتضيه في بعض الأحوال رغبة تجذبه إلى النظر في علم النحو، فلا يفهمه قط فضلاً عن

سائر علوم الاجتهاد التي يفتتحها الطلبة بهذا العلم، فمن كَانَ عَلَى هذه الصفة، وهذه المنزلة لا يأتي إرشاده إلى تعلم علوم الاجتهاد بفائدة، وأحسن ما يستعمله معه من يريد تقليل تعصبه، ودفع بعض ما قد تغيرت به فطرته - هو أن ينظر العالم من عمل بذلك الدليل - الذي هو الحق - من قدماء المقلدين، فيذكرهم أنه قد خالف إمامهم في تلك المسألة فلان وفلان ممن هو في طبقة أو أعلى طبقة منه، وليس هو بالحق أولى من المخالفين له، فإن قبل ذهنهم هذا فقد انفتح باب العلاج للطبيب؛ لأنه ينتقل معهم من ذلك إلى ما استدل به إمامهم، وما استدل به من خالفه، وينتقل منه إلى وجوه الترجيح، مبتدئاً بما هو أقرب إلى قبول فهم ذلك العليل، ثُمَّ ينقله من مرتبة إلى مرتبة حتى يستعمل من الدواء ما يقلل تلك العلة؛ فإنه إذا أدرك العليل ذهاب شيء منها حصل له بعض نشاط يحمله عَلَى قبول ما يذهب بالبقية، لكن ما أقل من يقبل شيئاً من هذه الأدوية، فإنه قد ارتكز في ذهن غالب هؤلاء أن الصحة والسلامة لَهُم هي في نفس العلة التي قد تمكنت من أذهانهم؛ فسرت إلى قلوبهم وعقولهم، وأشربوا من حبها زيادة عَلَى ما يجده الصحيح عن العلة من محبة ما هو فيه من الصحة والعافية وسبب ذلك أنهم اعتقدوا أن إمامهم الذي قلده ليس في علماء الأمة من يساويه أو يدانيه، ثُمَّ اعتقدوا هذا الاعتقاد الباطل، وزاد بزيادة الأيام والليالي، حتى بلغ إلى حد يتسبب عنه أن جميع أقواله صحيحة جارية عَلَى وفق الشريعة، ليس فيها خطأ ولا ضعف، وأنه أعلم الناس بالأدلة الواردة في الكتاب والسنة، عَلَى وجه لا يفوت عليه منها شيء، ولا تخفى منها خافية، فإذا أسمعوا دليلاً في كتاب الله أو سنة رسوله قالوا: لو كَانَ هذا راجحاً عَلَى ما ذهب إليه إمامنا لذهب إليه ولم يتركه، لكنه تركه لما هو أرجح منه عنده، فلا يرفعون لذلك رأساً، يرون بمخالفته بأساً.

وهذا صنيع قد اشتهر عنهم، وكاد أن يعمهم قرناً بعد قرن، وعصرًا بعد عصر، عَلَى اختلاف المذاهب وتباين النحل، فإذا قَالَ لَهُم القائل: اعملوا هذه الآية القرآنية، أو - الحديث الصحيح - قالوا: لست أعلم من إمامنا حتى تتبعك، ولو كَانَ هذا كما تقول، لم يخالفه من قلده، فهو لم يخالفه إلا إلى ما هو أرجح منه.

وقد ينضم إلى هذا من بعض أهل الجهل والسفه والوقاحة وصف ذلك الدليل الذي جاء به المخاطب لهم بالبطلان والكذب إن كَانَ من السنة، ولو تمكنوا من تكذيب ما في الكتاب العزيز إذا خالف ما قد قلدوا فيه لفعلوا.

وأما في ديارنا هذه فقد لقنهم من هو مثلهم في القصور، والبعد عن معرفة الحق - ذريعة إبليسية، ولطيفة مشئومة، هي: أن دواوين الإسلام: الصحيحين، والسنن الأربع، وما يلتحق بها من المسندات والمجاميع، المشتملة على السنة إنما يشتغل بها، ويكرر درسها، ويأخذ منها ما تدعو حاجته إليه - من لم يكن من أتباع أهل البيت؛ لأن المؤلفين لها لم يكونوا من الشيعة، فيدفعون بهذه الذريعة الملعونة جميع السنة المطهرة؛ لأن السنة الواردة عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - هي ما في تلك المصنفات، ولا سنة غير ما فيها، وهؤلاء وإن كانوا يعدون من أهل العلم، ولا يستحقون أن يُذكروا مع أهلهم، ولا تنبغي الشغلة بنشر جهلهم وتدوين غباوتهم؛ لكنهم لما كانوا قد تلبسوا بلباس أهل العلم، وحملوا دفاتره، وقعدوا في المساجد والمدارس - اعتقدتهم العامة من أهل العلم، وقبلوا ما يلقنونه من هذه الفوائر<sup>(١)</sup> فضلوا وأضلوا، وعظمت بهم الفتنة، وحلت بسببهم الرزية فشاركوا سائر المقلدة في ذلك الاعتقاد في أئمتهم الذين قد قلدوهم، واختصوا من بينهم هذه الخصلة الشيعة والمقالة الفظيعة؛ فإن أهل التقليد من سائر المذاهب يعظمون كتب السنة، ويعترفون بشرفها، وأنها أقوال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وأفعاله، وأنها هي دواوين الإسلام، وأمهاات الحديث وجوامعه التي عول عليها أهل العلم في سابق الدهر ولاحقه، بخلاف أولئك؛ فإنها عندهم بالمنزلة التي ذكرنا، فضموا إلى شئنة التقليد شئنة أخرى هي أشنع منها، وإلى بدعة التعصب بدعة أخرى هي أفظع منها، ولو كَانَ لهم أقل حظ من علم، وأحقر نصيب من فهم - لم يخف عليهم أن هذه الكتب لم يقصد مصنفوها إلا جمع ما بلغ إليهم من السنة؛ بحسب ما بلغت إليه مقدرتهم، وانتهى إليه علمهم، ولم يتعصبوا فيها

(١) انظر مادة: فاقرة (القاموس المحيط: ص ٥٨٨)، وهي الدواهي.

لمذهب، ولا اقتصروا فيها على ما يطابق بعض المذاهب دون بعض، بل جمعوا سنة رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- لأمته؛ ليأخذ كل عالم منها بقدر علمه وبحسب استعداده، ومن لم يفهم هذا فهو مهيم لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب به النوع الإنساني، وغاية ما ظفر به من الفائدة بمعاداة كتب السنة: التسجيل على نفسه بأنه مبتدع أشد ابتداع، فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنة، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع.

فانظر -أصلحك الله- ما يصنع الجاهل بأهله، ويبلغ منهم حتى يوقعهم في هذه الهوة؛ فيعترفون على أنفسهم بما يقشعر له جلد الإسلام، وتبكي منه عيون أهله. وليتهم نزلوا كتب السنة منزلة فن من الفنون التي يعتقدون أن أهله أعرف به من غيرهم، وأعلم ممن سواهم. فإن هؤلاء المقلدة -على اختلاف مذاهبهم، وتباين نحلهم- إذا نظروا في مسألة من مسائل النحو بحثوا كتب النحاة، وأخذوا بأقوال أهله، وأكابر أئمتهم؛ كسيبويه<sup>(١)</sup> الأخفش<sup>(٢)</sup> ونحوهما، ولم يلتفتوا إلى ما قاله من قلدوهم في تلك المسألة النحوية؛ لأنهم يعلمون أن لهذا الفن أهلاً، هم المرجوع إليهم فيه، فلو فرضنا أنه اختلف أحد المؤلفين في الفقه -من أهل المذاهب، المأخوذ بقولهم، المرجوع إلى تقليدهم- وسيبويه، في مسألة نحوية لم يشك أحد أن سيبويه هو أولى بالحق في تلك المسألة من ذلك الفقيه؛ لأنه صاحب الفن وإمامه.

وهكذا، لو احتاج أحد من المقلدين أن ينظر في مسألة لغوية لرجع إلى كتب اللغة، وأخذ بقول أهلها، ولم يلتفت في تلك المسألة إلى ما قاله من هو مقلد له ولا عول عليه، ولا سيما إذا عارض ما يقوله من هو من أئمة اللغة، وخالف ما يوجد في كتبها؛ وهكذا، لو أراد أحدهم أن يبحث عن مسألة أصولية، أو كلامية، أو تفسيرية، أو غير ذلك من علوم العقل والنقل -لم يرجع

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٢٩).

(٢) انظر ترجمته في: المرجع السابق (١/٥٩٠).

فِي كُلِّ فَنٍ إِلَّا إِلَى أَهْلِهِ وَلَا يَعُولُ عَلَى سِوَاهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ أَنَّ أَهْلَ تِلْكَ الْفُنُونِ أَخْبَرَ بِهَا وَأَتَقَنَ لَهَا، وَأَعْرِفَ بِدَقَائِقِهَا وَخَفِيَّاتِهَا، وَرَاجَحَهَا وَمَرْجُوحَهَا، وَصَحِيحَهَا وَسَقِيمَهَا، بِخِلَافٍ مَنْ يَقْلُدُونَهُ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي عِلْمِ الْفَقْهِ بَارِعًا، عَارِفًا بِهِ - لَكِنَّهُ فِي هَذِهِ الْفُنُونِ لَا يَرْتَقِي إِلَى أَقْلِ أَهْلِهِ رَتَبَةً، وَأَحْقَرَهُمْ مَعْرِفَةً، وَلَا يَرْضَى مَقْلُودَهُ أَنْ يِعَارِضُوا بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْفُنُونِ قَوْلَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا مِنْ صَنِيعِهِمْ، وَتَبَيَّنَتْهُ فَقُلْ لَهُمْ: مَا بِالْكُمْ تَرَكْتُمْ خَيْرَ الْفُنُونِ نَفْعًا، وَأَشْرَفَ أَهْلًا، وَأَفْضَلَهُ وَاضِعًا، وَهُوَ عِلْمُ السَّنَةِ؛ فَإِنَّكُمْ قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ اشْتِغَالَ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ بِهِ - أَعْظَمُ مِنْ اشْتِغَالِ أَهْلِ سَائِرِ الْفُنُونِ بِفُنُونِهِمْ، وَتَنْقِيحِهِمْ لِسَهْوِهِ، وَتَهْذِيبِهِ، وَالْبَحْثِ عَنْ صَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ، وَمَعْرِفَةِ عِلَلِهِ، وَالْإِحَاطَةِ بِأَحْوَالِ رَوَاتِهِ، وَإِتْعَابِ أَنْفُسِهِمْ فِي هَذَا الشَّأْنِ مَا لَا يَتَعَبَهُ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْفُنُونِ فِي فُنُونِهِمْ، حَتَّى صَارَ طَالِبُ الْحَدِيثِ فِي تِلْكَ الْعَصُورِ لَا يَكُونُ طَالِبًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَرْحَلَ إِلَى أَقْطَارِ مُتَبَايِنَةٍ، وَيَسْمَعَ مِنْ شُيُوخٍ عَدَّةٍ، وَيَعْرِفَ الْعَالِيَّ وَالنَّازِلَ<sup>(١)</sup>، وَالصَّحِيحَ وَغَيْرَهُ، عَلَى وَجْهِهِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَخْرَجُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، فَضْلًا عَنْ زِيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِمْ مَنْ يَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ إِلَى خَمْسِمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، إِلَى أَلْفِ أَلْفِ حَدِيثٍ، هِيَ عَلَى ظَهْرِ قَلْبِهِ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهَا خَافِيَةٌ، وَلَا تَلْتَبِسُ عَلَيْهِ فِيهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَمَعَ هَذَا الْحَفِظِ وَالْإِتْقَانِ فِي الْمَتُونِ؛ كَذَلِكَ يَحْفَظُونَ وَيَتَقَنُونَ أَسَانِيدَهَا عَلَى حَدٍّ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مِنْ أَحْوَالِ الرِّوَاةِ شَيْءٌ، وَلَا يَلْتَبِسُ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَجَرَحٍ وَتَعْدِيلٍ، وَيَتْرَكُونَ مَنْ وَجَدُوا فِي حِفْظِهِ أَدْنَى ضَعْفٍ، أَوْ كَانَ بِهِ أَقْلُ تَسَاهُلٍ، أَوْ أَحْقَرُ مَا يُوْجِبُ الْحَرْجَ.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَمَنْ عَرَفَ الْفُنُونِ وَأَهْلَهَا مَعْرِفَةً صَحِيحَةً لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ شَكٌّ أَنَّ اشْتِغَالَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِفُنُونِهِمْ لَا يَسَاوِيهِ اشْتِغَالَ سَائِرِ أَهْلِ الْفُنُونِ بِفُنُونِهِمْ، وَلَا يَقَارِبُهُ؛ بَلْ لَا يَعْدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ شَيْءٌ كَثِيرٌ؛ فَإِنَّ طَالِبَ الْحَدِيثِ لَا يَكَادُ يَبْلُغُ مِنْ هَذَا الْفَنِّ بَعْضَ مَا يَرِيدُهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَفْنِيَ صَبَاهُ وَشَبَابَهُ وَكَهُولَتَهُ وَشَيْخُوخَتَهُ فِيهِ،

(١) انظر: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور عتر (٣٥٨).

ويطوف الأقطار، ويستغرق بالسماع والكتب الليل والنهار، ونحن نجد الرجل يشتغل بفن من تلك الفنون العام، والعامين، والثلاثة؛ فيكون معدوداً من محققي أهله ومتقنيهم، فما بالكم أيها المقلدة إذا أردتم الرجوع إلى فن السنة لم تصنعوا فيه كما تصنعونه في غيره من الرجوع إلى أهل الفن وعدم الاعتداد بغيرهم، وهل هذا منكم إلا التعصب البحت، والتعسف الخالص، والتحكم الصرف؟ فهلاً صنعتم في هذا الفن -الذي هو رأس الفنون وأشرفها- كما صنعتم في غيره؛ فرجعتم إلى أهله، وتركتم ما تجدونه مما يخالف ذلك في مؤلفات المشتغلين بالفقه، الذين لا يفرقون بين أصح الصحيح وأكذب الكذب؟ كما يعرف ذلك من يعرف نصيباً من العلم، وحظاً من العرفان، ومن أراد الوقوف على حقيقة هذا فلينظر مؤلفات جماعة هم في الفقه بأعلى رتبة مع التبحر في فنون كثيرة؛ كالجويني<sup>(١)</sup>، والغزالي<sup>(٢)</sup>، وأمثالهما، فإنهم إذا أرادوا أن يتكلموا في الحديث جاءوا بما يضحك منه سامعه ويعجب؛ لأنهم يوردون الموضوعات فضلاً عن الضعاف، ولا يعرفون ذلك، ولا يفطنون به، ولا يفرقون بينه وبين غيره، وسبب ذلك: عدم اشتغالهم بفن الحديث كما ينبغي؛ فكانوا عند التكلم فيه عبدة من العبر، وهكذا حال مثل هذين الرجلين، وأشباههم من أهل طبقتهم، مع تبهرهم في فنون عديدة، فما بالك بمن يتصدى للكلام في فن الحديث، ويشغل بإدخاله في مؤلفاته، وهو دون أولئك بمراحل لا تحصر!! وهكذا؛ تجد كثيراً من أئمة التفسير الذين لم يكن لهم كثير اشتغال بعلم السنة؛ كالزخشري<sup>(٣)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٤)</sup>، وغالب من جاء بعدهم؛ فإنهم يوردون في تفاسيرهم الموضوعات، التي لا يشك من له أدنى اشتغال بعلم الحديث في كونه موضوعاً مكذوباً على رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وذلك المفسر قد أدخله في تفسيره، واستدل به

(١) انظر ترجمته في: المنتظم (١٨/٩).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (١٩١/٦).

(٣) انظر ترجمته في معجم المفسرين (٦٦٦/٢).

(٤) انظر المرجع السابق (٥٩٦/٢).



على ما يقصده من تفسير كتاب الله سبحانه، وهكذا أئمة أصول الفقه؛ فإن أكثر من يشتغل الناس في هذا الزمان بمؤلفاتهم لا يعرفون فن الحديث، ولا يميزون شيئاً منه؛ بل يذكرون في مؤلفاتهم الموضوعات، ويبينون عليها القناطر.

وهذه الأسباب تلاعب الناس بهذا الفن الشريف، وكذبوا على رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وأقبح كذب؛ فصار من له تمييز يقضي من صنيعهم العجب إذا وقف على مؤلفاتهم، ومع ذلك فهم لا يشعرون بما هم فيه من الخطأ والخطل والزلل، وهم الموقعون لأنفسهم في هذه الورطة؛ بعدم رجوعهم في هذا الفن بخصوصه إلى أهله المشتغلين به؛ كما يرجعون إلى أهل سائر الفنون عند احتياجهم إلى مسألة من مسائله، ولست أظن سبب تخصيصهم لهذا الفن الشريف الجليل بعدم الرجوع إلى أهله دون غيره إلا ما يجده الشيطان في تزوين مثل ذلك لهم من المحال في الدين وإثبات الأحكام الشرعية بالأكاذيب المختلفة، وإغفال كثير من مهمات الدين؛ لعدم علم المتكلمين في الفقه بأدلتها.

وأنت لا يخفى عليك بعد هذا أن إنصاف الرجل لا يتم حتى يأخذ كل فن عن أهله، كائناً ما كان؛ فإنه لو ذهب العالم الذي قد تأهل للاجتهاد يأخذ مثلاً الحديث عن أهله، ثم يريد أن يأخذ ما يتعلق بتفسيره في اللغة عنهم كان مخطئاً في أخذ المدلول اللغوي عنهم، وهكذا أخذ المعنى الإعرابي عنهم؛ فإنه خطأ، بل يأخذ الحديث عن أئمة بعد أن يكشف عن سنده وحال رواته، ثم إذا احتاج إلى معرفة ما يتعلق بذلك الحديث من الغريب رجع إلى الكتب المدونة في غريب الحديث، وكذا سائر كتب اللغة المدونة في الغريب وغيره، وإذا احتاج إلى معرفة بنية كلماته رجع إلى علم الصرف، وإذا احتاج إلى معرفة إعراب أواخر كلماته رجع إلى علم النحو، وإذا أراد الاطلاع على ما في ذلك الحديث من دقائق العربية وأسرارها رجع إلى علم المعاني والبيان، وإذا أراد أن يسلك طريقة الجمع والترجيح بينه وبين غيره رجع إلى علم أصول الفقه، فالعالم إذا صنع هذا الصنع ظفر بالحق من أبوابه، ودخل إلى الإنصاف بأقوى أسبابه، وأما إذا أخذ العلم عن غير أهله ورجح ما يجده من الكلام لأهل العلم في فنون ليسوا من

أهلها، وأعرض عن كلام أهلها؛ فإنه يخبط ويخلط، ويأتي من الأقوال والترجيحات بما هو في أبعد درجات الإتيان، وهو حقيق بذلك، فإن من ذهب يقلد أهل علم الفقه فيما ينقلونه من أحاديث الأحكام، ولم يقتد بأئمة الحديث، ولا أخذ عنهم، واعتمد مؤلفاتهم -كَانَ حَقِيقًا بَأَن يَأْخُذ بِأَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ، مَكْذُوبَةٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، ويفرع عليها مسائل ليست من الشريعة<sup>(١)</sup>، فيكون من المتقولين على الله بما لم يقل، المكلفين عبادة بما لم يشرعه؛ فَيُضِلُّ وَيُضِلُّ، ولا بد أن يكون عليه نصيب من وزر العاملين بتلك المسائل الباطلة إلى يوم القيامة؛ فإنه قد سن لهم سنًا سيئة، ويصدق عليه قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ أَفْتِيَ بِفِتْيَا غَيْرِ ثَبَتٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ». أخرجه أحمد في (المسند)<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ: «مَنْ أَفْتِيَ -بِفِتْيَا- بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ». أخرجه أحمد<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، ورجال إسناده أئمة ثقات، وليس هذا بمجتهد حتى يقال: إنه إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، بل هذا مجازف، متجرئ على شريعة الله، متلاعب بها؛ لأنه عمد إلى من لا يعرف علم الشريعة المطهرة فرواها عنه، وترك أهلها بمعزل، فإن كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَخَذَ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الْفَنِّ فَهُوَ قَدْ أَتَى مَا أَتَاهُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْبَاطِلِ، وإثبات المسائل التي ليست بشرع عن عمد وقصد؛ فما أحقه أن يعاقب عَلَى ذَلِكَ، فقد صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثًا يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»، وفي رواية: «يُظَنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ»، والحديث ثابت في صحيح مسلم<sup>(٦)</sup> وغيره، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من

(١) انظر: الأجوبة الفاضلة للكنوي (ص ٢٩ - ٣٠).

(٢) انظر مسنده: (٣٢١/٢).

(٣) انظر ما رواه في سننه: (٢٠/١) (٥٣).

(٤) انظر مسنده: (٣٢١/٢).

(٥) انظر ما رواه في السنن: (٦٦/٤) (٣٦٥٧).

(٦) رواه مسلم في المقدمة (٩/١)، وأحمد في مسنده (١٤/٥).

الصحابة أنه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>، فهذا العامد إلى كتب من لا يعرفون صحيح الأحاديث من باطلها، ولا يميزونها بوجه من وجوه التمييز؛ كالمشتغلين بعلم الفقه، والمشتغلين بعلم الأصول -قد دخل تحت حديث: «فهو أحد الكاذبين»؛ لأن من كَانَ كذلك فهو مظنة للكذب عَلَى رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، وإن لم يكن عن عمد منه وقصد؛ لأنه أقدم عَلَى رواية ما لا يدري أصحح هو أم باطل، ومن أقدم عَلَى ما هذا شأنه وقع فِي الكذب، وأما إِذَا كَانَ الناقل من غير أهل الفن لا يدري أن من نقل عنه لا تمييز له فهذا جاهل ليس بأهل لأن يتكلم عَلَى أحكام الله فاستحق العقوبة من الله بإقدامه عَلَى الشريعة، وهو بهذه المنزلة التي لا يستحق صاحبها أن يتكلم معها عَلَى كلام فرد من أفراد أهل العلم فكيف عَلَى كلام الله ورسوله؟! فبعداً وسحقاً للمتجرئين عَلَى الله وعلى شريعته، بالإقدام عَلَى التأليفات للناس، مَعَ قصورهم وعدم تأهلهم، وقد كثر هذا الصنع من جماعة يبرزون فِي معرفة مسائل الفقه، التي هي مشوبة بالرأي، إن لم يكن هو الغالب عليها، ويتصدرون لتعليم الطلبة لهذا العلم، ثُمَّ تكبر أنفسهم عندهم لما يجدونه من اجتماع الناس عليهم، وأخذ العامة بأقوالهم فِي دينهم؛ فيظنون أنهم قد عرفوا الناس، وظفروا بما ظفر به علماء الشريعة، المتصدرون للتأليف والكلام عَلَى مسائل الشريعة؛ فيجمعون مؤلفات هي مما قمشت<sup>(٢)</sup>، وطم حبل الحاطب، صنع من لا يدري لمن لا يفهم، ثم يأخذها عنهم من هو أجهل منهم، وأقصر باعاً في العلم؛ فينتشر في العالم، وتظهر في الملة الإسلامية فاقرة من الفواقر، وقاصمة من القواصم، وصاحبها لجهله يظن أنه قد تقرب إلى الله بأعظم القرب، وتاجره بأحسن متاجره، وهو فاسد الظن، باطل الاعتقاد، مستحق لسخط الله وعقوبته؛ لأنه أقدم فِي محل الإحجام وتحلى بما ليس له، ودخل فِي غير مدخله، ووضع جهله عَلَى أشرف الأمور وأعلاها،

(١) رواه البخاري (١١٠)، ومسلم (١٠/١) (٣)، (١٠/١) (٤).

(٢) أي: جمعه، انظر المختار (ص ٢٣٠).

وأولها بالعلم والإتقان والتمييز وكمال الإدراك، فهذا هو بمنزلة القاضي الذي لا يعلم بالحق، فهو في النار؛ سواء<sup>(١)</sup> حكم بالحق أو الباطل؛ بل هذا الذي أقدم على تصنيف الكتب، وتحرير المجلدات في الشريعة الإسلامية، مع قصوره، وعدم بلوغه إلى ما لا بد لمن يتكلم في هذا الشأن منه - أحق بالنار من ذلك القاضي الجاهل؛ لأنه لم يصب بجهل القاضي الجاهل مثل من أصيب بمصنفات هذا المصنف المقصر، ومن فتح الله عليه من معارفه بما يعرف به الحق من الباطل، والصواب من الخطأ، لا يخفى عليه ما في هذه المصنفات الكائنة بأيدي الناس في كل مذهب؛ فإنه يقف من ذلك على العجب؛ ففي بعض المذاهب يرى أكثر ما يقف عليه في مصنف من مصنفات الفقه خلاف الحق، وفي بعضها يجد بعضه صواباً وبعضه خطأ، وفي بعضها يجد الصواب أكثر من الخطأ، ثم يعثر على ما يحرره مصنفو تلك الكتب من الأدلة لتلك المسائل التي قد دونوها فيجدها الصحيحة والحسن والضعيف والموضوع وقد جعلها المصنف شيئاً واحداً وعمل بها جميعها من غير تمييز، وعارض بين الصحيح والموضوع وهو لا يدري، ورجح الباطل على الصحيح وهو لا يعلم.

فما كان حق هذا المصنف - لا كثر الله في أهل العلم من أمثاله - بأن يؤخذ على يده، ويقال له: اترك ما لا يعنك، ولا تشتغل بما ليس من شأنك، ولا تدخل فيما لا مدخل لك فيه، ثم إذا فات أهل عصره أن يأخذوا على يده فلا ينبغي أن يفوت من بعدهم أن يأخذوا على أيدي الناس، ويحولوا بينهم وبين هذا الكتاب، الذي لا يفرق مؤلفه بين الحق والباطل. ولا يميز بين ما هو من الشريعة وما ليس منها، فما أوجب هذا عليهم! فإن هذا المشوم قد جنى على الشريعة وأهلها جناية شديدة، وفعل منكراً عظيماً، وهو يعتقد - لجهله - أنه قد نشر في الناس مسائل الدين، ويظن من اتبعه في الأخذ عنه أن هذا الذي جاء به هذا المصنف هو الشريعة؛ فانتشر بين الجاهلين أمر عظيم، وفتنة شديدة؛ وهذا

(١) انظر ما رواه أبو داود (٥/٤) (٣٥٧٣)، وابن ماجه (٧٧٦/٢) (٢٣١٥).

هو السبب الأعظم في اختلاط المعروف بالمنكر في كتب الفقه، وغلبة علم الرأي على علم الرواية، فإن المتصدر للتصنيف في كتب الفقه - وإن بلغ في إتقانه، وإتقان علم الأصول، وسائر الفنون الآلية إلى حد يتقاصر عنه الوصف - إذا لم يتقن علم السنة، ويعرف صحيحه من سقيمه، ويعول على أهله في إصداره، وإيراده - كانت مصنفاته مبنية على غير أساس - لأن علم الفقه هو مأخوذ من علم السنة إلا القليل منه، وهو ما قد صرح بحكمه القرآن الكريم، فما يصنع ذو الفنون إذا لم يكن عالماً بعلم الحديث، متقناً له، معولاً على المصنفات المدونة فيه؟

وم هذه العلة تجد المصنفين في علم الفقه يعولون في كثير من المسائل على محض الرأي، ويدونونه في مصنفاتهم، وهم لا يشعرون أن في ذلك سنة صحيحة يعرفها أقل طالب لعلم الحديث، وقد كثر هذا جداً من المشتغلين بالفقه؛ على تفاقم شره، وتعاضم ضرره، وجنوا على أنفسهم، وعلى الشريعة، وعلى المسلمين. وإذا شككت في شيء من هذا فخذ أي كتاب شئت من الكتب المصنفة في الفقه، وطالعه؛ تجد الكثير الواسع، وكثيراً ما تجد في ذلك من المسائل التي لم تدع إليها حاجة، ولا قام عليها دليل، بل مجرد الفرض والتقدير، وما يدور في مناظرة الطلبة، ويسبق إليه أذهانهم، فإن هذا يكون في الابتداء سؤالاً ومناظرة، ثم يجيب عنه من هو من أهل الفقه، وغالب من يتصدر منهم، وينفق بينهم هو من لا التفات له إلى سائر العلوم، ولا اشتغال منه بها، ولا يعرف الحجة، ولا يعقلها فيدون الطلبة جوابه، ويصير حينئذ فقيهاً وعالماً، وهو كلام جاهل لا يستحق الخطاب، ولا يعول على مثله في جواب، لو تكلم معه المتكلم في فن من فنون الاجتهاد لكان ذلك عنده بمنزلة من يتكلم بالعجمية، ويأتي بالمعميات، ويتعمد الألغاز، فيا هذا الجاهل - لا كثر الله في أهل العلم من أمثالك - ألا تقتصر على ما قد عرفته من كلام من تقلده؟ فإذا سألك سائل عن شيء منه نقلته له بنصه، وإن سألك عما لم يكن منه قلت: لا أدري! فما بالك، والكلام برأيك، وأنت جاهل لعلم الرأي، فضلاً عن علم الرواية، وعاطل عن كل معقول ومنقول،

لم تحط من علم الفقه -الذي ألفه أهل مذهبك- إلا بمختصر من المختصرات، فضلاً عن مؤلفات غير أهل مذهبك في الفقه، فضلاً عن المؤلفات في سائر العلوم، فأنت من علامات القيامة، ومن دلائل رفع العلم، وقد أخبرنا رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- عنك وعن أمثالك، وأبان لنا أنه يتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فيفتون بغير علم؛ فَيُضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ<sup>(١)</sup>، فأنت ممن يفتي بغير علم، ويتعمد الضلالة لنفسه والإضلال للناس، فاربع عَلَى ظلعك، وأقصر من غوايتك، واترك ما ليس من شأنك، ودع مثل هذا لمن علمه الله علم الكتاب والسنة، وأطلعه عَلَى أسرارها بما فتح له من المعارف الموصلة إليهما؛ فأنت إن وكلت الأمر إلى أهله، وألقيت عنان هذا المركب إلى فارسه -دخل إلى الشرع من أبوابه، ووصل إلى الحق من طريقه، وحط عن عباد الله كثيراً من هذه التكاليف، التي قد كلفهم بِهَا أمثالك من الجهال، وأراحهم من غالب هذه الأكاذيب التي يسمونها علماً، فإن ذلك الشيء، الجهل خير منه.

ولقد عظمت المحنة عَلَى الشرع وأهله هذا الجنس من المقلدة؛ حتى بطل كثير من الشريعة الصحيحة، التي لا خلاف بين المسلمين في ثبوتها؛ لاشتهارها بين أهل العلم، ووجودها إما في محكم الكتاب العزيز أو في ما صَحَّ من دواوين السنة المطهرة، التي هي مشتهرة بين الناس اشتهاً عَلَى وجه لا يخفى عَلَى من ينسب إلى العلم، وإن كَانَ قليل الحظ فيه، وسبب ذلك أن هؤلاء -كما عرفت- قد جعلوا غاية مطلبهم، ونهاية مقصدهم: العلم بمختصر من مختصرات الفقه، التي هي مشتملة عَلَى ما هو من علم الرأي والرواية، والرأي أغلب، ولم يرفعوا إلى غير ذلك رأساً من جميع أنواع العلوم، فصاروا جاهلين بالكتاب والسنة وعلمهما جهلاً شديداً؛ لأنه قد تقرر عندهم أن حكم الشريعة منحصر في ذلك المختصر، وأن ما عداه فضلة أو فضول، فاشتد شغفهم به، وتكالبهم عليه، ورغبوا عما عداه، وزهدوا فيه زهداً شديداً، فإذا سمعوا آية من كتاب الله، أو حديثاً من سنة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- مصرحاً بحكم من الأحكام الشرعية،

(١) انظر ما رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٠٥٨/٤).

تصريحاً يفهمه العامة من أهل طبقتهم -كَانَ ذلك هيئاً عندهم؛ كأنه لم يكن كلام الله أو كلام رسوله، ويطرحونه لمجرد مخالفته لحرف من حروف ذلك الكتاب، بل مفهوم من مفاهيمه، وهذا لا ينكره من صنيعهم إلا من لا يعرفهم، وقد عرفت منهم من لو جمع له الجامع مصنفًا مستقلًا من أدلة الكتاب والسنة، ويشمل على أدلة قرآنية وحديثية ما جاوز المئين أو الألوف، كلها مصرح بخلاف حرف من حروف ذلك المختصر الذي قد عرفه من الفقه، لم يلتفت إلى شيء من ذلك. ولو انضم إلى الكتاب والسنة المنقولة في ذلك المصنف إجماع الأمة -سابقها ولاحقها، وكبيرها وصغيرها من كل من يتسبب إلى العلم- على خلاف ما في ذلك المختصر لم يرفع رأسه إلى شيء من ذلك، ولا أستبعد أنه لو جاءه نبي مرسل أو ملك مقرب يخبره أن الحق الذي شرعه الله لعباده خلاف حرف من حروف ذلك المختصر لم يسمع منهما ولا صدقهما، بل لو انشقت السماء، وصرخ منها ملك من الملائكة بصوت يسمعه جميع أهل الدنيا بأن الحق على خلاف ذلك الحرف الذي في المختصر لم يصدق، ولا رجع إلى قوله، وأعظم من هذا أنك ترى الواحد منهم يعترف بأنه مقلد؛ ثم يحفظ عن شيخه مسألة يعترف أنها من أفكاره، وأنه لم يسبق إليها، مع اعترافه بأن ذلك الشيخ مقلد واعترافه بأن تقليد المقلد لا يصح، ثم يأخذ هذه المسألة عن شيخه ويعمل بها، قابلاً لها قبولاً تاماً، ساكناً إليها، مثلج الخاطر بها، مؤثراً لها على أدلة الكتاب والسنة وأنظار المبرزين من العلماء، ولو أجمعوا جميعاً فإن إجماعهم ودليلهم لا يثني هذا القدم الجافي الجلف عن كلام شيخه المقلد الذي سمعه منه.

وبالجملة؛ ممن كَانَ بهذه المنزلة فهو ممن طبع الله على قلبه وسلبه نور التوفيق فعمي عن طريق الرشاد وضل عن سبيل الحق، ومثل هذا لا يستحق توجيه الخطاب إليه، ولا يستأهل الاشتغال به، فإنه وإن كَانَ في مسلاخ إنسان وعلى شكل بني آدم فهو بالدواب أشبه، وإليها أقرب، ويا ليت لو كَانَ دابة ليسلم من معرفته عباد الله وشريعته.

ولكن هذا المخذول مع كونه حماري الفهم، مهيمي الطبع -قد شغل بالخط

عَلَى علماء الدين المبرزين، المشتغلين بالكتاب والسنة وعلمهما، وما يوصل إليهما، وعاداهم أشد العداوة، وكافحهم بالمكروه مكافحة، ونسبهم إلى مخالفة الشرع ومباينة الحق؛ بسبب عدم موافقتهم له عَلَى العمل بما تلقنه مِنْ شيخه الجاهل.

ولقد جاءت هذه الأزمنة فِي ديارنا هذه بما لم يكن فِي حساب، ولا خطر ببال إبليس أَنْ تكون له مثل هذه البطانة، ولا ظن أَنه ينجح كيده فيهم إِلَى هذا الحد، ويبلغون فِي طاعته هذا المبلغ؛ فَإِنْ غالبهم قد ضم إِلَى ما قدمنا مِنْ أوصافه وصفاً أَشد منها، وأشنع وأقبح، وهو أَنه سَمِعَ قاتلاً يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ يَمْلِي سَنَدًا؛ فيقول: حَدَّثَنَا فلان عن فلان -قامت قيامته، وثار شيطانه، واعتقد أَن هذا صنع أعداء أهل البيت، المناصبين لَهُم العداوة، المخالفين لهديهم. فانظر ما صنع هذا الشيطان، فَإِنْ فِي نسبته للمشتغلين بالسنة المطهرة إِلَى مخالفة أهل البيت طعناً عظيماً عَلَى أهل البيت؛ لأنه جعلهم فِي جانب والسنة فِي جانب آخر، وجعل بينهما عناداً وتخالفاً، فانظر هذا الشيوعي، المحب لأهل البيت، القائم فِي نشر مناقبهم؛ كَانَ أول ما قرره مِنْ مناقبهم النداء فِي الناس بِأَنْ من عمل بالسنة المطهرة، أَوْ رواها، أَوْ أحبها -فهو مخالف لأهل البيت وحاشا لأهل البيت أَنْ يكونوا كما قَالَ؛ فهم أحق الأمة باتِّباع سنة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، والاهتداء بهديه، والافتداء بكلامه.

ولقد رأينا هؤلاء الذين يسخطون عَلَى السنة المطهرة، ويعادون من اشتغل بِهَا وعكف عليها، يسمع أحدهم فِي المساجد والمدارس علوم الفلسفة، وسائر علوم غير الشريعة، يقرأها الطلبة عَلَى الشيوخ -فلا ينكر ذلك، ولا يرى به بأساً. فإذا سَمِعَ: حَدَّثَنَا فلان عن فلان، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، كَانَ هذا أَشد عَلَى سمعه من علم أرسطاطاليس، وأفلاطون وجالينوس، بل أَثقل عَلَى سمعه من فرعون وهامان.

فقبح الله أهل البدع، وقلل عددهم وأراح منهم؛ فَإِنَّهم أضر عَلَى الشريعة من كُلِّ شيء، قد شغلوا أنفسهم بمسائل معروفة، هي رأس مذهبهم وأساسه،



وتركوا ما عدا ذلك، وعابوه وعادوا أهله. انظر الرافضة؛ فأنت تجد أكثر ما لديهم وأعظم ما يشتغلون به ويكتبونه ويحفظونه مثالب الصحابة عليهم السلام المكذوبة عليهم؛ ليتوصلوا بذلك إلى ما هو غاية ما لديهم من السب والثلب لهم، صانهم الله وكبت مبغضهم. ثمَّ يعتبرون الناس جميعاً بهذه المسألة؛ فمن وافقهم فيها فهو المسلم حقاً، المحق، وإن فعل ما فعل، ومن خالفهم في هذه المسألة فهو المبطل المبتدع، وإن كَانَ عَلَى جانب من الورع وحظ من التقوى لا يغادر قدرهما، وقد يضمنون إلى هذه المسألة التظاهر بجمع الصلوات، وترك الجمع؛ كما قلته في أبيات:

تشيع الأقوام في عصرنا      منحصر في بدع بُتدع  
عداوة السنة والثلب للأس      لاف والجمع وتُرك الجمع

وأما معيار التشيع في ديارنا هذه عند جماعة من الزيدية - لا عند جميعهم - فيزيدون على هذه الأربع خامسة، وهي: التظاهر بترك بعض من سنن الصلاة؛ كالرفع، والضم؛ فإن أهل الطبقة التي ذكرنا لك أنها أصل الشر إذا رأوا من يفعل الرفع والضم ونحوهما؛ كالتوجه في الصلاة بعد التكبيرة، والتورك في التشهد الأخير، والدعاء في الصلاة بغير ما قد عرفوه - عادوه عداوة أشد من عداوتهم لليهود والنصارى، وظنوا أنه على شريعة آخرة، وعلى دين غير دين الإسلام، وأوقعوا في أذهان العوام أنه ناصبي، فانتقلوا من فعله لهذه السنن أو أحدها إلى النصب، الذي هو بغض علي، وحكموا عليه به حكماً جازماً، فانظر هذا الصنع الشنيع الذي هو شبيه بلعب الصبيان.

ومما أحكيه لك أنني أدركت في أوائل أيام طلبي رجلاً يقال له: الفقيه (صالح النهمي) قد اشتهر في الناس بالعلم والزهد، وطلب علوم الاجتهاد طلباً قوياً؛ فأدركها إدراكاً جيداً، فرفع يديه في بعض الصلوات، وراه يفعل ذلك بعض المدرسين في علم الفقه، المشهورين بالتحقيق فيه والإتقان له، فقال: اليوم ارتد الفقيه (صالح). فانظر هذه الكلمة من مثل هذا، مع شهرته في الناس، واجتماع كثير من طلبة علم الفروع عليه في جامع صنعاء وشبيه الناصع وثيابه

الحسنة كيف موقعها في قلوب العامة؟ وما تراهم يعتقدون في الفاعل لذلك بعد هذا؟ فأبعد الله هذا عالماً، وذهب بهذا علماً! وإن كَانَ لا عالم ولا علم فإن من يعقل الحجة ولا يفهم إلا مجرد الرأي - لا الرواية - ليس من العلم في شيء، ولا يستحق الدخول في باب من أبوابه، ولا ينبغي وصفه بشيء من صفاته، فيا هذا - لا حياك الله - أَيْكون فعل سنة الرفـع - التي اجتمع عَلَى روايتها - عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - العشرة المبشرة بالجنة، ومعهم زيادة عَلَى أربعين صحابياً - ردة وكفرًا وخروجًا من الملة الإسلامية؟! أُنَدري ما صنعت بنفسك يا جاهل؟ عمدت إلى سنة من السنن الثابتة ثبوتًا متواترًا فتركها، ولم تقنع لمجرد إنكار ثبوتها، بل جاوزت ذلك إلى أن جعلتها ردة، فجئيت عَلَى صاحب الشريعة أولاً، ثُمَّ عَلَى كُلِّ مسلم يفعل هذه السنة ثانيًا، ثُمَّ عَلَى نفسك ثالثًا، فخبت وخسرت وخبطت خطبًا ليس من شأن من هو مثلك من أسراء التقليد، وأتباع التعصيب، وكفرت عالماً من علماء المسلمين، يفعل سنة من سنن سيد المرسلين، فما بالك وهذا! وأنت تعترف عَلَى نفسك أنك لا تعرف الحق، ولا تعقل الصواب في مسائل الطهارة والتخلي، والوضوء والصلاة، فكيف قمت ها هنا مقام تكفير المسلمين، والحكم عليهم بصريح الردة، جازماً بذلك، متحدثاً به، مطمئناً إليه، فما أوجب إنكار مثل هذا المنكر عَلَى أئمة المسلمين وأولي الأمر منهم، فإن التنكيل بهذا المتكلم بمثل هذا الكلام بالحبس وسائر أنواع التعزير، التي تردعه وتردع أمثاله من أهل التعصب عن انتهاك أعراض المسلمين والتلاعب بعلماء الدين - من أعظم ما يتقرب به المتقربون، وأفضل ما يفعله من ولاه الله من أمر عباده شيئاً، فإن غالب ما يصدر من هؤلاء المتعصبين، من تمزق أعراض علماء الدين المتمسكين بالسنن الصحيحة، الثابتة في هذه الشريعة - هو راجع إلى الطعن عَلَى الشريعة، الرد لما جاءت به، وتقليب السنن بدعاً، والبدع سنناً، والأخذ عَلَى أيدي هؤلاء حتى يدعوا ما ليس من شأنهم، ويقلعوا عن غوايتهم، ويقصروا عن ضلالتهم، واجب عَلَى كُلِّ مسلم، وإذا لم تتناول أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا لم تتناول غيره.

ومن هذا الجنس -الذي يفعله أهل التعصب- فرارهم عن علماء الإنصاف، وطعنهم على من اتصل بهم أو أخذ عنهم، وتحذيرهم للعامة وللطلبة عن مجالسة من كَانَ كذلك، وإخبارهم لهُم بأن ذلك العالم سيضلهم، ويخرجهم عما هُم فيه من المذهب الذي هُم عليه، ثُمَّ يذكرون عِنْد هذا التحذير والإنذار مطاعن يطعنون بِهَا على ذلك العالم، ليجرد سماعها يثور غضب كُل مسلم، ويلتهب طبع من يسمع ذلك، كائناً من كَانَ؛ فيقولون مثلاً لذلك العامي، أو الطالب: هذا العالم الذي تتصل به ييغض علي بن أبي طالب، أو ييغض أهل البيت، أو نحو هذه العبارات الفظيعة؛ فعند سماع ذلك تقوم قيامة هذا المسكين، وليس بملوم؛ فإنه جاهل جاء إليه من له ثياب أهل العلم وسمتهم وشكلهم، فقال له: إن ذلك العالم يعتقد كذا أو يقول كذا؛ فصدقه، فالذنب محمول على ذلك القائل، ولا يكون إلا من أهل تلك الطبقة، التي هي منشأ الشر، ومنبع الفتنة، وقد اشتهر على ألسن الناس في صنعاء وما يتصل بِهَا أن العلماء المجتهدين، ومن يأخذ عنهم، ويتصل بهم في هذه العصور -يقال لهُم: سنية، وهذا هو اللقب الذي يتنافس فيه المتنافسون؛ فإن نسبة الرجل إلى السنة تنادي أبلغ نداء، وتشهد أكمل شهادة، بأنه متلبس بِهَا، ولكنه لما صار في اصطلاح هؤلاء المتعصبة يطلق على من يعادي علياً ويوالي معاوية -افتراء منهم على أهل العلم، واجترأ على المسلمين - استصعب ذلك من استصعبه عِنْد إطلاقه عليه في ألسن هؤلاء، الذين هُم بالدواب أشبه، ولم أجد أهل ملة من الملل، ولا فرقة من الفرق الإسلامية -أشد مهتاً، وأعظم كذباً، وأكثر افتراء من الرافضة، فإنهم لا يبالون بما يقولون من الزور كائناً ما كَانَ، ومن كَانَ مشاركاً لهُم في نوع من أنواع الرفض -وإن قل- كَانَ فِيهِ مشاهمة لهُم بقدر ما يشاركون فيه، فهذا الذي نجده في ديارنا هذه يختلف باختلاف المشاركة المذكورة، فمن تلاعب به الشيطان ولم يزل ينقله من درجة حتى وصل به إلى الرفض البحت -كما تشاهده في جماعة- فلا مطمع في كفه عن الطعن والتلبخ لخير القرون، فضلاً عن أهل عصره، وليس يفلح من كَانَ هكذا، ولا يرجع إلى حق ولا ينزع عن باطل، فإن تظاهر بالإنصاف والإقلاع عن البدعة والتلبس بالسنة، فالغالب أن

ذلك يكون لجلب مصلحة له دنيوية أو دفع مفسدة يخشى ضررها، ولا يصح إلا في أندر الأحوال، فالهداية بيد الله يهدي من يشاء، وقد شاهدنا من خضوع هؤلاء لأطماع الدنيا - وإن كانت حقيرة - ما لا يمكن التعبير عنه، فإنه لو طلب منه بعض أهل الدنيا أن يخرج من مذهبه، لكان سريع الإجابة قريب الانفعال حتى ينال ذلك الغرض الدنيوي، وهو لا محالة راجع إلى ما كان فيه، ومن كان دون هذا فهو أقل ضرراً منه للإسلام وأهله ولنفسه، وأقرب إلى الإنصاف، ثم من كان أقل تلبساً بهذه البدعة كان أقل شراً وأخف ضرراً، وهو يرجع عنها إذا طلب العلم ومارس فنونه وعكف على علم الحديث، فإن لم يكن متأهلاً لطلب العلوم فليلزم أهله المتصفين بالإنصاف العارفين بالحق المهتدي مهدي الدليل، وقد شاهدنا كثيراً ممن كان كذلك يقلع عنه، وتنحل من عقد ما قد أصابه عقدة بعد عقدة، حتى تصفو وتذهب ما تكدرت به فطرته، ويدخل إلى الحق من أبوابه بحسب استعداده وبقدر فهمه.

**ومن آفات التعصب الماحقة لبركة العلم:** أن يكون طالب العلم قد قالَ بقول في مسألة، كما يصدر ممن يفتي أو يصنف أو يناظر غيره ويشتهر ذلك القول عنه، فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه وإن علم أنه الحق وتبين له فساد ما قاله، ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا على الدين، فإنه قد يسول له الشيطان أو النفس الأمارة أن ذلك ينقصه ويحط من رتبته، ويخدش في تحقيقه ويغض من رئاسته، وهذا تخيل محتل وتسويل باطل، فإن الرجوع إلى الحق هو يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل، بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والازدراء عليه والاستصغار لشأنه، فإن منهج الحق واضح المنار يفهمه أهل العلم ويعرفون براهينه، ولا سيما عند المناظرة، فإذا زاغ عنه زائغ تعصباً لقول قد قاله أو رأي رآه، فإنه لا محالة يكون عند من يطلع على ذلك من أهل العلم أحد رجلين:

إما متعصب مجادل مكابر؛ إن كان له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق،

ويتميز به الصواب، أو جاهل فاسد الفهم باطل التصور؛ إن لم يكن له من العلم ما يتوصل به إلى معرفة بطلان ما صمم عليه وجادل عنه، وكلا هذين المطعنين فيه غاية الشين. وكثيراً ما تجد الرجلين المنصفين من أهل العلم قد تباريا في مسألة وتعارضاً في بحث، فبحث كل واحد منهما عن أدلة ما ذهب إليه، فجاءا بالمردية والنطيحة، على علم منه بأن الحق في الجانب الآخر، وأن ما جاء به لا يسمن ولا يغني من جوع، وهذا نوع من التعصب دقيق جداً يقع فيه كثير من أهل الإنصاف، ولا سيما إذا كان بمحضر من الناس، وأنه لا يرجع المبطل إلى الحق إلا في أندر الأحوال، وغالب وقوع هذا في مجالس الدرس وبجامع أهل العلم.

**ومن الآفات المانعة عن الرجوع إلى الحق:** أن يكون التكلم بالحق حدث السن - بالنسبة إلى من يناظره - أو قليل العلم أو الشهرة في الناس، والآخر بعكس ذلك، فإنه قد تحمله حمية الجاهلية والعصية الشيطانية على التمسك بالباطل؛ أنفة منه عن الرجوع إلى قول من هو أصغر منه سناً، أو أقل منه علماً، أو أخفى شهرة، ظناً منه أن في ذلك عليه ما يحط منه وينقص ما هو فيه، وهذا الظن فاسد؛ فإن الخط والنقص إنما هو في التصميم على الباطل، والعلو والشرف في الرجوع إلى الحق، بيد من كان، وعلى أي وجه حصل.

**ومن الآفات:** ما يقع تارة من الشيوخ وأخرى من تلامذتهم؛ فإن الشيخ قد يريد التظاهر لمن يأخذ عنه بأنه بمحل من التحقيق، وبمكان من الإتقان، فيحمله ذلك على دفع الحق إذا سبق فهمه إلى الباطل؛ لئلا يظن من يأخذ عنه أنه يخطئ ويغلط، وهو لو عرف ما عند ذلك الذي يأخذ عنه العلم أن رجوعه عن الخطأ إلى الصواب أعظم في عينه وأجلُّ عنده وزاده ذلك رغبة فيه ومحبة له، وإذا استمر على الغلط وصمم على الخطأ كان عنده دون منزلة الرجوع إلى الحق بمنازل. وهكذا التلميذ قد يخطر بباله التزين لشيخه، والتجمل عنده بأنه قوي الفهم سريع الإدراك صادق التصور، فيحمله ذلك على الوقوف على ما قد سبق إلى ذهنه من الخطأ والتشبث بما دفع له من الغلط.

وبالجملة؛ فالأسباب المانعة من الإنصاف لا تخفى على الفطن، وفي بعضها دقة تحتاج إلى تيقظ وتدبر، وتتفق في كثير من الحالات لأهل العلم والفهم والإنصاف، فالمعيار الذي لا يزيغ أن يكون طالب العلم مع الدليل في جميع موارده ومصادره، لا يشيه عنه شيء ولا يحول بينه وبينه حائل، فإذا وجد في نفسه نزوعاً إلى ما غير هو المدلول عليه الدليل الصحيح، وأدرك منها رغبة للمخالفة وتأثيراً لغير ما هو الحق؛ فليعلم عند ذلك أنه قد أصيب بأحد الأسباب السابقة من حيث لا يشعر، ووقع في محنة، فإن عرفها بعد التدبر، فليجتنبها كما يجتنب العليل ما ورد عليه من الأمور التي كانت سبباً لوقوعه في المرض، وإن خفيت عليه العلة التي حالت بينه وبين اتباع الحق، فليسأل من له ممارسة للعلم ومعرفة بأحوال أهله، كما يسأل المريض الطبيب إذا لم يعرف علته ولا اهتدى إليها، فقد يكون دفع العلة بمجرد تجنب الأسباب الموقعة فيها، كالحمية التي يرشد إليها كثير من الأطباء إذا لم تكن العلة قد استحسنت، وقد يكون دفعها باستعمال الأدوية التي تقاوم المادة الكائنة في البدن وتدافعها حتى تغلبها.

وهكذا علة التعصب، فإنه إذا عرف سببه أمكن الخروج منه باجتنابه، وإن لم يعرف سأل أهل العلم المنصفين عن دواء ما أصابه من التعصب، فإنه سيجد عندهم من الأدوية ما هو أسرع كشفاً وأقرب نفعاً وأنجع براً مما يجده العليل عند الأطباء.

واعلم أنه كما يتسبب عن التعصب محق بركة العلم، وذهاب رونقه، وزوال ما يترتب عليه من الثواب، كذلك يترتب عليه من الفتن المفضية إلى سفك الدماء، وهتك الحرم، وتمزيق الأعراض واستحلال ما هو في عصمة الشرع - ما لا يخفى على عاقل وقد لا يخلو عصر من العصور ولا قطر من الأقطار من وقوع ذلك، ولا سيما إذا اجتمع في المدينة والقرية مذهبان أو أكثر، وقد يقع من ذلك ما يفضي إلى إحراق الديار، وقتل النساء والصبيان، كمثلهما كان يقع بين السنة والشيعة ببغداد، فإنهم كانوا يفعلون في كل عام فتناً ويهرقون الدماء، ويستحلون من بعضهم البعض ما لا يستحلونه من أهل الذمة، بل قد لا

يستحلونه من الكفار الذين لا ذمة لهم ولا عهد، وهذا يعرفه كل من له خبرة بأحوال الناس، ومن أراد الاطلاع على تفاصيل ما كان يقع بينهم في بغداد بخصوصها، فلينظر في مثل تاريخ ابن جرير وفي تواريخ الذهبي وتاريخ ابن كثير ونحو ذلك؛ فإنه يسجل في حوادث كل سنة شيئاً من ذلك في الغالب، وقد تنتهي بهم التعصبات والمناقضات إلى ما هو من أنواع الجنون والحماقات القبيحة، كما وقع في كتب التواريخ أن أهل السنة ببغداد أركبوا امرأة على جمل وأركبوا رجلين آخرين، وسموا المرأة عائشة والرجلين طلحة والزبير، ومشوا معهم وتحزبوا وتجمعوا، فسمع بذلك الشيعة من أهل الكرخ فأقبلوا مشرعين بالسلاح والكراع، وقاتلوا أهل السنة قتالاً شديداً، وضربوا المرأة المسماة عائشة والمسمى طلحة والزبير ضرباً مبرحاً.

ومن غرائب مناقضاتهم: أن الشيعة لما اجتمعوا لزيارة الحسين بن علي<sup>(١)</sup> في عاشوراء، اجتمعت السنة وخرجوا يزورون مصعب بن الزبير، وجعلوا ذلك عادة لهم في عاشوراء، فانظر ما في هذه المناقضة من الجهل، فإن مصعباً ليس بمستحق لذلك؛ لأنه لم يكن معروفاً بعلم ولا فضل، بل أمير كبير ولي العراق من أخيه عبد الله بن الزبير<sup>(٢)</sup>، وسفك من الدماء ما لا يأتي عليه الحصر، وبقي كذلك حتى وقع الحرب بينه وبين عبد الملك بن مروان فخذله أهل العراق فقتل، فانظر أي فضيلة لمصعب يستحق بها أن يكون للسنة كالحسين للشيعة.

وبالجملة؛ فقد حدثت بسبب الاختلاف بين الطائفتين فوارق عظيمة، لو لم يكن منها إلا دخول التتر بغداد وقتلهم الخليفة والمسلمين، فإن سبب ذلك الوزير الرافضي ابن العلقمي، كان بينه وبين الأمير مجاهد الدين الدويدار من العداوة أمر عظيم، وكان مجاهد الدين يتعصب على الشيعة تعصباً شديداً، حتى أفضى ذلك إلى نهب أهل الكرخ وإحراق بعض مساكنهم، فغضب الوزير غضباً شديداً ولم

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤/١٤٠).

(٢) انظر ترجمته في: المرجع السابق (٥/٣٢١).

يستطع المكافأة إذ ذاك، فحمله ذلك على مكاتبة التتر وترغيبهم في بغداد وتسهيل الأمر عليهم، فأقبل (هولاكو) ملك التتر ومعه جيش من التتر عظيم، فوصلوا بغداد وأحاطوا بها من جميع جوانبها، وما زال الوزير يخدع الخليفة ويفرق جيوشه ويحول بينه وبين الحزم، حتى أعيته الحيلة وتمكن العدو، فخرج عند الوزير إلى التتر، وقد تقدم بينهم من المكاتبة ما فيه حرمة وذمة، وتكفل لهم بإيقاع الخليفة وأعيان المحل في أيديهم يقتلونهم كيف شاءوا ثم دخولهم بغداد بعد ذلك، ثم رجع إلى الخليفة وأخبره أن سلطان التتر لا يريد استئصاله، ولا نزع يده من الخلافة، وليس له رغبة إلى ذلك، بل مراده أن يكون متصرفاً عن أمر الخليفة، كما كان يتصرف عن أمرهم الملوك الحمدانية والبويهية والسلجوقية، وأنه يريد أن يتزوج ابن الخليفة بابنته، وما زال يخدع الخليفة ويقتل منه في الذروة والغارب، حتى أسعده ومال إلى مقاله، وقال له يخرج هو وأعيان البلد لعقد النكاح، فخرج الخليفة وإخوته وأولاده وأعمامه وأمرأؤه، وأعيان بغداد من كل طبقة من الطبقات التي تتصل بالخليفة، وكان الذي عين الخارجين وسامهم هو الوزير المذكور، فلم يدع أحداً من أركان الدولة يخشى منه، ولا سيما من كان متعصباً على الشيعة كالأمير مجاهد الدين الدويدار، فإنه جعلهم في أول الخارجين لشهود العقد، وقد كان أبرم هو وسلطان التتر أنه سيجعله وزيراً كما كان مع الخليفة العباسي، فلما خرج أولئك الأعيان والخليفة، قتلهم التتر جميعاً، ثم دخلوا بغداد فقتلوا من به من الطائفتين؛ لم يبقوا على شيعي ولا سني، وكان جملة القتلى -كما نقله كثير من ثقات المؤرخين- ثمانية عشر لئلاً عن ألف ألف قتيل، وثمانمائة ألف قتيل.

فانظر هذه الفارقة العظيمة التي تسببت عن تعصب الوزير الرافضي لأصحابه من الرافضة، لا رحمه الله، وقد كان يظهر التأسف والتندم، ويقول: إنه ما كان يظن أن الأمر يقع هكذا، وإنه كان يظن سلامة الشيعة، وعدم وصول الأمر إليهم حسبما قدمه لنفسه ولهم، ولم يصل إلى ما شرطه لنفسه من الوزارة ولا غيرها، وغاية ما ناله السلامة من القتل، ومات بعد أن اقترف هذه العظيمة



بأيام يسيرة دون سنة، وَكَانَ موته كمدًا عَلَى ما جناه عَلَى نفسه خصوصًا، وَعَلَى إخوانه من الرافضة وسائر المسلمين، وَكَانَ فِي بعض الأوقات يظهر التجلد ويقول لا يبالي بمن قُتِلَ ولا بمن أُصِيب، بعد أن شفى نفسه من الدويدار، فانظر هذه الجاهلية التي تظاهر بِهَا هذا الرافضي، وانظر ما صنع بالمسلمين، وما جناه الخليفة عَلَى نفسه مِنْ استخلاصه للوزارة وأمانته عَلَى الأسرار والركون إِلَيْهِ فِي تدبير الدولة.

وهكذا من ألقى مقاليد أمره إِلَى رافضي وإن كَانَ حقيرًا، فإنه لا أمانة لرافضي قط عَلَى من يخالفه فِي مذهبه ويدين بغير الرفض، بل يستحل ماله ودمه عِنْد أدنى فرصة تلوح له؛ لأنه عنده مباح الدم والمال، وكل ما يظهره مِنَ المودة فهو تقية<sup>(١)</sup>، يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة، وقد جربنا هذا تجريبيًّا كثيرًا، فلم نجد رافضيًّا يُخلص المودة لغير رافضي، وإن أثره بجميع ما يملكه وَكَانَ له بمنزلة الخول وتودد إِلَيْهِ بكل ممكن، ولم نجد فِي مذهب من المذاهب المبتدعة ولا غيرها ما نجده عِنْد هؤلاء من العداوة لمن خالفهم، ثُمَّ لم نجد عند أحد ما نجد عندهم من التجري عَلَى شتم الأعراض المحترمة، فإنه يلعن أقبح اللعن، ويسب أفظع السب كُل من تجري بينه وبينه أدنى خصومة وأحق جَدَال وأقل اختلاف؛ ولعل سبب هذا -والله أعلم- أنهم لما تجرؤوا عَلَى سب السلف الصالح، هان عليهم سب من عداهم، ولا جرم فكل شديد ذنب يهون ما دونه، وقد يقع بعض شياطينهم فِي عَلِي -كرم الله وجهه- حردًا عليه وغضبًا له، حيث ترك حقه، بل قد يبلغ بعض ملاعينهم إِلَى ثلب العرض الشريف النبوي -صانه الله- قائلًا: إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ الإيضاح للناس وكشف أمر الخلافة، ومن الأقدم فيها والأحق بِهَا.

وأما تسرع هذه الطائفة إِلَى الكذب وإقدامهم عليه والتهاون بأمره، فقد بلغ مِنَ سلفهم وخلفهم إِلَى حد الكذب عَلَى الله وَعَلَى رسوله وَعَلَى كتابه، وَعَلَى صالحِي أمته، ووقع منهم فِي ذلك ما يقشعر له الجلد، وناهيك بقوم بلغ

(١) انظر: مكاييد يهودية عبر التاريخ للشيخ عبد الرَّحْمَن حنبيكة.

الخدلان بغلاتهم إلى إنكار بعض كتاب الله وتحريف البعض الآخر، وإنكار سنة رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، وجاوز ذلك جماعة من زنادقتهم إلى اعتقاد الألوهية في ملوكهم، بل في شيوخ بلدانهم، ولا غرو فأصل هذا المظهر الرافضي مظهر إلحاد وزندقة، جعله من أراد كيد الإسلام سترًا له، فأظهر التشيع والحجة لآل رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- استجدابًا لقلوب الناس؛ لأن هذا الأمر يرغب فيه كل مسلم، وقصدا للتغريب عليهم، ثُمَّ أظهر للناس أنه لا يتم القيام بحق القرابة إلا بترك حق الصحابة، ثُمَّ جاوز ذلك إلى إخراجهم -صانهم الله- عن سبيل المؤمنين، ومعظم ما يقصده بهذا هو الطعن على الشريعة وإبطالها؛ لأن الصحابة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ- هُم الذين رَووا للمسلمين علم الشريعة من الكتاب والسنة. فإذا تم هذا -الزندق باطنًا الرافضي ظاهرًا- القدح في الصحابة وتكفيرهم والحكم عليهم بالردة؛ بطلت الشريعة بأسرها؛ لأن هؤلاء هُم حملتها الراوون لها عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، فهذا هو العلة الغائية لهم، وجميع ما يَتَظَهَّرُونَ به من التشيع كذب وزور، ومن لم يفهم هذا فهو حقيق بأن يتهم نفسه ويلوم تقصيره، ولهذا تجدهم إذا تمكنوا وصارت لهم دولة يتظاهرون بهذا ويدعون الناس إليه، كما وقع من القرامطة، والباطنية<sup>(١)</sup>، والإسماعيلية<sup>(٢)</sup>، ومن نَحَا نَحْوهم، فإنهم لما تمكنوا أظهروا صريح الكفر والزندقة<sup>(٣)</sup>، وفعلوا تلك الأفاعيل من الاستهتار بمحارم الله وما عظمه، كنقلهم للحجر الأسود من الحرم إلى هجر، وكقول رئيس القرامطة اللعين لما سفك دماء الحجاج بالبيت الحرام، وفعل به من المنكرات ما هو معروف:

ولو كَانَ هذا البيت لله ربنا      لصب علينا النار من فوقنا صَبًّا  
لَأَنَّا حَجَجْنَا حَجَّةَ جَاهِلِيَّةٍ      مُحَلَّة لَمْ تُبْقْ شَرْقًا وَلَا غَرْبًا  
ثم قال لمن بقي في الحرم سالمًا من القتل: يا حمير، أنتم تقولون: ﴿وَمَنْ

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادى (ص ٢٢).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ٤٣).

(٣) انظر: تاريخ الإلحاد: لعبد الرحمن بدوي (ص ٣٥).

دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقد كان أول هذه النحلة القرمطية التَّظَهُّرَ بِمَحَبَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَالتَّوَجُّعُ لَهُمُ وَالْعَدَاوَةُ لِأَعْدَائِهِمْ، ثُمَّ انْتَهَى أَمْرُهُمْ إِلَى مِثْلِ هَذَا. وهكذا الباطنية، فَإِنَّ مَذْهَبَهُمُ الَّذِي يَتَّظَهَّرُونَ بِهِ وَيَدَّوْنَهُ لِلنَّاسِ هُوَ التَّشْيِيعُ، وَلَا يَزَالُ شَيَاطِينُهُمْ يَنْقُلُونَ مِنْ دَخَلٍ مَعَهُمْ فِيهِ مِنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ، حَتَّى يَوْقِفُوهُ عَلَى بَابِ الْكُفْرِ وَصُرَاحِ الزُّنْدَقَةِ، وَإِذَا تَمَكَّنَ بَعْضُ طُغَاغِيَّتِهِمْ فَعَلَ كَمَا فَعَلَ عَلِيُّ بْنُ الْفَضْلِ<sup>(١)</sup> الْخَارِجِيُّ بِالْيَمَنِ، مِنْ دَعَاءِ النَّاسِ إِلَى صَرْيَحِ الْكُفْرِ وَدَعْوَى النَّبُوَّةِ، ثُمَّ التَّرْقِيِ إِلَى دَعْوَى الْأَلُوْهِيَّةِ، وَكَمَا فَعَلَهُ الْحَاكِمُ الْعَبِيدِيُّ بِمِصْرَ، مِنْ أَمْرِ النَّاسِ بِالسُّجُودِ لَهُ وَالْقِيَامِ عِنْدَ ذِكْرِهِ عَلَى صِفَةِ مَعْرُوفَةٍ، فَكَانَ إِذَا ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ قَامَ جَمِيعٌ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَخِرُّونَ سَاجِدِينَ، ثُمَّ يَقُومُ بِقِيَامِهِمْ مَنْ يَتَّصِلُ بِالْجَامِعِ مِنْ أَهْلِ الْأَسْوَاقِ، ثُمَّ يَسْرِي ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ أَهْلِ مِصْرَ، وَمَا كَانَ يُبْدِيهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَنَاقِضَةِ وَالْحِمَاقَاتِ الْبَارِدَةِ مَقْصُودِهِ مِنْ ذَلِكَ: تَجْرِيبُ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَاخْتِبَارُ طَاعَتِهِمْ لَهُ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ وَفِي مُخَالَفَةِ الشَّرِيعَةِ، حَتَّى يَنْقَلِبَهُمْ إِلَى مَا يَرِيدُهُ، وَكَمْ نَعُدُّدُ لَكَ مِنْ هَذَا.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَإِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا قَدْ انْتَهَى بِهِ الرِّفْضُ إِلَى ذِمِّ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَالْوَقِيعَةِ فِيهِمْ -وإن كَانَ يَنْتَمِي إِلَى غَيْرِ مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ- فَلَا تَشْكُ فِي أَنَّهُ مِثْلُهُمْ فِيمَا قَدْ مَنَّا لَكَ، وَجَرَّبَ هَذَا إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ يَفْهَمُ، فَقَدْ جَرَّبْنَاهُ وَجَرَّبَهُ مِنْ قَبْلُنَا، فَلَمْ يَجِدُوا رَجُلًا رَافِضِيًّا يَنْتَزِعُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مُحَرَّمَاتِ الدِّينِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَلَا تَغْتَرُّ بِالظُّوْهِرِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَتْرَكَ الْمَعْصِيَةَ فِي الْمَلَأِ وَيَكُونُ أَعْفَى النَّاسِ عَنْهَا فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ إِذَا أَمَكَّنَتْهُ فُرْصَةُ انْتِهَازِهَا انْتَهَازَ مِنْ لَا يَخَافُ نَارًا وَلَا يَرْجُو جَنَّةً.

وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُؤَذِّنًا مَلَاذِمًا لِلْجَمَاعَاتِ فَانْكَشَفَ سَارِقًا، وَآخَرُ كَانَ يَوْمَ النَّاسِ فِي بَعْضِ مَسَاجِدِ صَنْعَاءَ، وَلَهُ سَمْتُ حَسَنٍ وَهَدْيٌ عَجِيبٌ وَمُلَازِمَةٌ لِلطَّاعَةِ، وَكُنْتُ أَكْثَرَ التَّعَجُّبِ مِنْهُ، كَيْفَ يَكُونُ مِثْلُهُ رَافِضِيًّا؟ ثُمَّ سَمِعْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْهُ بِأُمُورٍ تَقْشَعْرُ لَهَا الْجُلُودُ، وَتَرْجُفُ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَكَانَ لِي صَدِيقٌ يُكْثِرُ الْجَحَالَةَ لِي وَالْوُصُولَ إِلَيَّ، وَفِيهِ رَفْضٌ يَسِيرٌ وَهُوَ مُنْتَزِعٌ عَنْ كُلِّ مُحْظُورٍ، ثُمَّ مَا

(١) انظر ترجمته في: الأعلام (٣١٩/٤).

زال ذلك يزيد به لأسباب، حتى صار يصنّف في مثالب جماعة من الصحابة، ثم صار يُمزق أعراض جماعة من أحياء أهل العلم والأموات، وينسبهم إلى النصب بمجرد كونهم لا يوافقونه على رفضه، ثم صار يتصل به جماعة ويأخذون عنه من الرفض ما لا يتظاهر بمثله أهل هذه الديار، وكنت أعرف منه في مبادئ أمره صلابة وعِفّة، فقلت: إذا كان ولا بد من رافضيٍّ عفيف فهذا، ثم سمعتُ عنه بفواقر، نسألُ الله الستر والسلامة.

وأما وثوبُ هذه الطائفة على أموال اليتامى والمستضعفين، ومن يَقْدرون على ظلمه -كائنًا من كان- فلا يحتاج إلى برهان، بل يكفي مُدّعيه إحالة مُنكره على الاستقرار والتتبع، فإنه سيظفر عند ذلك بصحة ما ذكرناه.

ولقد جربتُ أهل عصري في هذه المادة تجريبًا عظيمًا، لتعلقي بما تتعلق به الأطماع واختباري بالناس على اختلاف طبقاتهم، ولا شك أن الدنيا مؤثرة، وأن الوثوب على مصالحها وتقديمها وانتهاز الفُرص فيما يتعلق بها غيرُ مُختص بهؤلاء، بل هو عام لكل الفرق، والزاهدُ فيها المؤثر للدين عليها هو الشاذُّ النادر، لكن هؤلاء لهم مزيدُ تكالب وعظيمُ تهافت وشدة تهالك، مع عدم وقوف عند حدود الشرع واقتصار على ما فيها من تحليل وتحریم.

ومن أقرب حوادث الرفض في ديارنا هذه: أنه كان جماعة من المتظاهرين بالعلم يُملون على الناس في جامع صنعاء، في شهر رمضان سنة ست عشرة ومائة بعد الألف، في كتب فضائل عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام، وكانوا نحو ثلاثة أو أربعة، كل واحد منهم قد اجتمع عليه جماعة كثيرة من العامة، وكان أحدهم يُملي على كرسي مرتفع ويُسرج حوله الشمع الكثير، فيجتمع من الناس عددٌ كثير جدًا لقصد الفُرجة كما يتفق في مثل هذا، وكانوا يشوبون المناقب بذكر مثالب بعض الصحابة، ويحطون من بعضهم ويصرحون بسب البعض، ويتوجّعون من البعض، وكان ما يصدر من هؤلاء من هذه الأمور إنما هو مطابقة للوزير الرافضي الذي قدمت لك ذكره، ولا سيما صاحب الكرسي، وهذا الوزير لم يكن رفضه لوازع ديني كما يتفق لكثير من أهل الجهل المتعلقين بالرفض، فهو أنذلُّ من ذاك وأقلُّ،

ولكنه يفعل ذلك مساعدة لجماعة من شياطين المتفكحة المتعصبة، يدخلون إليه فيقولون: إنه لم يبق من يُحامي على هذا الأمر سواك، وإنك ركن التشيع وملجأ أهله، ونحو هذه العبارات فيبالغ في التظاهر بهذه الخصلة، ويحب نسبة ذلك إليه، فكان الرفضُ مكملًا لمثالبه مُتممًا لمعايبه؛ لأنه في كل باب من أبواب القبائح قريعُ دهره ونسيجُ وحده، فلما تكاثر ما يصدر من أولئك المشتغلين بما لا يعينهم من ثلب السلف، مع ما ينضمُّ إلى ذلك من إدخال الضغائن في قلوب العامة، وإيمانهم أن الناس قد تركوا مذهب أهل البيت وفعلوا وفعلوا، وكل ذلك كذب، فإن الناس هم في هذه الديار زيدية وكثير منهم يُجاوز ذلك فيصير رافضياً جلدًا، ولم يكن في هذه الديار على خلاف ذلك إلا الشاذُّ النادرُ وهم أكابر العلماء ومن يقتدي بهم، فإنهم يعملون بمقتضى الدليل ولا ينتمون إلى مذهب، ولا يتعصبون لأحد، فهؤلاء هم الذين يقصدهم أولئك الرافضة بكل فاقرة ويرمونهم بالحجر والمدر، ويسمونهم بميسم النصب.

فلما تفاقم شر أولئك المدرسين وصار الجامع ملعبًا لا مُتعبدًا، واشتغل بأصواتهم المصلون عن صلاتهم والذاكرون عن ذكرهم، رجَّح إمامُ العصر -عزَّ الله به الدين- منع صاحب الكرسي من الإملاء في الجامع، وأمره بالعود إلى المسجد الذي كان يملئ فيه، فحضر أولئك المستمعون على عادتهم، وكان الإملاء قبل صلاة العشاء، فلما لم يحضر شيخهم ذهب بعضهم ليجيء به من بيته، فأخبرهم أن الإمام قد منعه وأمره بالعود إلى حيث كان، فلم يعذروه ولا سمعوا منه، ورجعوا إلى الجامع، ثم ناروا ثورة شيطانية وقاموا قومةً طاغوتية، فمنعوا من الصلاة في الجامع، وما زال ينضمُّ إليهم كل رافضي ومن له رغبة في إثارة الفتنة، حتى صاروا جَمْعًا كثيرًا، ثم خرجوا فقصدوا بيت المؤذن الذي أظهر عليهم الرأي الإمامي فرجموه حتى كادوا يهدمونه، وفيه نساء وأطفال قد صاروا في أمر مريع، هذا وليس لذلك المؤذن المسكين سعي ولا له قدرة على شيء، ولكنه أرسل بالرأي الإمامي والي الأوقاف إليه، والي الوقف أيضًا ليس له سعي في ذلك ولكنه أرسله إليه بعض من يتصل بالمقام الإمامي، ثم لما فرغوا من رجم

بيت المؤذن ذهبوا ولهم صُراخٌ عظيم وأصواتٌ شديدة إلى بيت والي الأوقاف، وهو رجل من أهل العلم من آل رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، فرجموا بيته رجماً شديداً، حتى غُشي على بعض من فيه من الشرائف، فقال لهم قائل: إن هؤلاء الشرائف المرجومات هُنَّ بنات نبيكم وبناتُ عليٍّ بن أبي طالب، ولم يَكُنْ بنات معاوية ولا بنات عمرو بن العاص وغيرهما ممن تعادونهم، فما لكم ولهنَّ؟

فلم يلتفتوا إلى ذلك واستمروا على الرجم، ثم دخلوا إلى بعض البيت ونهبوا بعض متاعه، وبلغهم أن والي الأوقاف وولده بمسجد قريب من بيته، فحاصوا حيصة حُمُر الوحش، وصرخوا صرخة الحُمُر الأهلية، وذهبوا إلى ذلك المسجد عازمين على قتله، فأغلق عليه بعضُ الناس مقصورة المجسد فسلم، ثم ذهبوا بصراخهم وجلبتهم إلى بيت بعض أهل العلم من أهل البيت النبوي، وكان يعظ الناس بالجامع ويتظَهَّر ببعض من السنة، فرجموا بيته رجماً شديداً وفيه شرائف وأطفال، ثم ثاروا إلى بيت بعض وزراء الخليفة، لا لذنْب إلا لكونه ينافسه ذلك الوزير الرافضي وكونه ينتسب إلى بعض بطون قريش، فرجموه رجماً شديداً، ثم كسروا بعض أبوابه ودخلوا، وكادوا يتصلون بمن فيه، لولا أن حماة جماعة بالرمي بالبنادق وآخرون بالسلاح، ويتصل ببيت هذا الوزير المرجوم بيت وزير آخر من أهل العلم، فرجموه ورجمهم من في بيت الوزير، حتى أصابوا جماعة منهم فتركوه، وسببُ رجمهم لبيت الوزير هذا أنه من جُملة من يَتَظَهَّر بعلم السنة، ثم لما كاد ينقضي الليل فارقوا ما هم فيه وقد أثاروا فتنة عظيمة ومحنة شديدة، ولما كان النهار جَمَعَ الخليفة أعوانه وطلبني واستشارني، فأشرتُ عليه بأن يحبس أولئك المدرسين الذين أثاروا الفتنة في الجامع، بسبب ما يصدر منهم من نكاية القلوب وإثارة العوام، فحبسهم، ثم أشرتُ عليه بأنه يأمر بتتبع أولئك الذين رجموا البيوت وفعلوا تلك الأفاعيل، ومن جدوه حبسوه، ويأمر بتتبع جماعة من شياطين الفقهاء المثيرين للفتنة، ففعل وحُبسوا جميعاً، ولكن لم ينصح والي مدينة صنعاء لموافقته للوزير الرافضي في الرفض، ومهابته له ووقوفه

عند ما يختاره ويرتضيه، وبعد أن اجتمع في الحبس جماعة كثيرة من هؤلاء، أرسل الإمام -حَفِظَهُ اللهُ- لجماعة من شياطينهم المباشرين للفتنة من الفقهاء، فجاءهم من الحبس إليه، وضربهم بالعصي تحت داره وهو ينظر، ثم أرسل في اليوم الآخر لجماعة من أهل السوق المباشرين للفتنة، فصنع بهم ما صنع بأولئك، ثم جعل جماعة من شياطين الجميع في سلاسل، وأرسل بهم إلى جزائر البحر على هيئة منكرة، فسكنت الفتنة سكوتًا تامًا.

ولقد شاهدت من التعصبات في هذه الفتنة ما بهرني من الخاصة والعامة، أمَّا الخاصة فإني رأيتُ من أهل بيت الخلافة، من أولاد الإمام وغيرهم، ومن الوزراء والأمراء والقضاة وأهل العلم من ذلك ما يُعجب منه، فإني لما أشرتُ على الخليفة بما أشرتُ، خرجتُ من المكان الذي هو مستقر فيه إلى حُجْرته وفيها أكابر أولاده، وهم إذ ذاك أمراء الأجناد، وعندهم جميعُ الوزراء، وهم جميعًا في أمر مريع، فيهم من يعظمُ عليه حبسُ أولئك المدرسين، ويراه خطأ في مرتبة الرفض، ونقصًا من الرافضة، وقد قتل منهم ذلك الوزير الرافضي في الذروة والغارب، وأوهمهم أنها ستثور فتنة من العامة والأجناد، وما زال بعضُ أولاد الخليفة يُردّد على ذلك، ويرغبني في الرجوع عن الشورى الذي أشرتُ به على الخليفة، ويذكر ما قد ألقاه إليه الوزير الرافضي من خشية ثورة الأجناد والعامة، فما زلتُ أعرفه بالصواب، وأذكر له أن هذه الفتنة لو لم تحسم يومنا هذا بحبس المثيرين لَهَا لَهلكَ غالبُ الناس في الليلة الواصلة، ونهبوا الأموال جهارًا، وأنه سيصل الأمر إلى الخليفة وأولاده، فضلًا عن غيرهم، وعرفته أنه ما سيثور بسبب ذلك أجناد ولا غيرهم، فإن هذا تسكين للفتنة، لا إثارة لَهَا، ولقد حمدوا هذه المشورة بعد حين، وعرفوا أنها صوابٌ، وأن بها كان سكوت تلك الفتنة التي غلت مراجلها، وكادت تعم جميع أهل صنعاء، ثم تسري بعد ذلك إلى سائر الديار اليمنية.

وأمَّا العامة فلا يتسع المقام لسرد ما شوهد منهم من الصولة والجولة والاشتغال بهذا الأمر، ولقد كنت أرى كثيرًا من المنسوبين إلى العلم يكون،

رحمةً لإخوانهم المثيرين للفتنة، لما حلَّ بهم من العقوبة، ولقد تغيرت مهجة هذه المدينة (العظيمة)، وتكدرت مشاربها العلمية، وذهب رونق معارفها، بما يصنعه جماعة المقصرين، المغيِّرين لفطرتهم السليمة، بما حدث من علم الروافض، ودسائسهم التي هي أضرُّ على المقصرين من السم القتال، وأدوى على من لم تستحكم معرفته، وترسخ في العلوم قدمه -من الداء العضال- على كثرة من فيها من العلماء المنصفين، والطلبة المتميزين، والأذكىاء الماهرين، فإنه قلُّ أن يوجد بمدينة من المدائن ما يوجد الآن في صنعاء، من رجوع أهل العلم بها إلى ما صح عن الشارع، وعدم تعويلهم على الرأي، وطرهم للمذاهب عند قيام الدليل الناهض، فإن هذه مزية وفضيلة، لا تكاد تُعرف في سائر الأقطار إلا في الفرد الشاذِّ البالغ من العلم إلى منزلة عليّة، مع مراجعته لفطرته وتفكره في طروء ما طرأ من المتغيرات، وتدبره لما قدمنا ذكره من الأسباب الموجبة للتعصب، الحائلة بين المتمذهبين وبين الإنصاف، وهذا النادر الشاذُّ يبالغ في الكتم، ويستكثر من المجانبة لما يظنه الحق، مخافة من وثوب المقلدة عليه، وهتكهم له؛ لأنهم لا يقنعون من العالم -وإن كان في أعلى درجات الاجتهاد- إلا بأن يكون مثلهم مُقلداً بحثاً، مقتدياً بالعالم الذي يقلدونه هم وأسلأفهم، وإن كان هذا العالم الذي يريدون منه ذلك أعلى رتبة، وأجلَّ قدرًا، وأكثرَ علمًا من عالمهم الذي يقلدونه؛ كما يجده من له اطلاع على كثير من أحوال الناس، فإن في علماء المذاهب الأربعة من هو أوسعُ علمًا، وأعلى قدرًا من إمامه الذي ينتمي إليه، ويقف عند رأيه، ويقتدي بما قاله في عبادته ومعاملته، وفي فتاويه وقضائه، ويسري ذلك إلى مصنفاته، فيرجع فيها ما يرجحه إمامه، وإن كان دليله ضعيفاً أو موضوعاً، أو لا دليل بيده أصلاً، بل مجرد محض الرأي، ويدفع من الأدلة المخالفة له ما هو أوضح من شمس النهار، تارة بالتأويل المتعسف، وحيناً بالزور الملفق، مع كونه بإمكان من العلم لا يخفى عنده الصواب، ولا يلتبس معه الحق، ولكنه يفعل ذلك مخافةً على نفسه من تلك الطبقة المشؤومة، أو تأثيراً لما قد ظفر به من الدنيا والجاه الذي لا يستمر له إلا بالموافقة لهم، والسلوك فيما يُرضيهم، وقد يحمله على ذلك الحرص على نفاق مصنفه بينهم، واشتহারه عندهم، وتداولهم له.



وما كَانَ أَغْنَاهُ عَنْ هَذِهِ الْبَلِيَّةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا، وَالْجَنَایَةُ الَّتِي جَنَاهَا عَلَى نَفْسِهِ فِي الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ، أَمَّا فِي الْآجِلَةِ فَظَاهِرٌ، فَإِنْ اشْتَغَالَه بِذَلِكَ التَّصْنِيفِ - الْمَشْتَمَلِ عَلَى تَأْثِيرِ رَأْيِ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْعِلْمِ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ - مِنْ أَعْظَمِ الذُّنُوبِ الَّتِي تَلْقَاهُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ، مَفْتُونٌ فَاتِنٌ، مُحَارِبٌ لِلشَّرِيعَةِ الْمَطْهُرَةِ، مُعَانِدٌ لَهَا؛ فَعَلِيهِ إِثْمٌ بِمَا سَنَّهَ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ السَّيِّئَةِ، وَإِثْمٌ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا فِي الْعَاجِلَةِ فَإِنْ مِثْلُ هَؤُلَاءِ الصَّمِّ الْبُكْمِ مِنَ الْمَقْلَدَةِ لَا يَفْرَحُ الْعَاقِلُ بِانْتِشَارِ مَصْنَفَاتِهِ عِنْدَهُمْ، وَشِيعَتِهَا بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ الْعِلْمَ، وَلَا يَعْرِفُونَ أَهْلَهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْعَامَةِ الْبَحْتِ إِلَّا مُجَرَّدَ الدَّعْوَى، وَالتَّلْبِيسُ بِلِبَاسِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْقَعُودُ فِي مَقَاعِدِ أَهْلِهِ، فَكَمَا أَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَفْرَحُ بِإِقْرَارِ جَمَاعَةٍ لَهُ مِنَ الْبَدُوِّ وَالْحُرَّاتِ، أَوْ السُّوقَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَيَاكَةِ وَالْحِجَامَةِ، وَسُقَّاطِ أَهْلِ الْمِهْنِ الدُّنْيَةِ وَالْمَعَاشِرِ الْوَضِيعَةِ، كَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْرَحَ بِمِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقْلَدَةِ، فَإِنَّهُمْ كَمَا قَالَ قَائِلٌ:

فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا عَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَعْرِضُ نَفْسَهُ بِهَذَا التَّصْنِيفِ لِاسْتِقْصَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ - الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهُ، وَعَلَيْهِمُ الْمُعَوَّلُ فِيهِ لِغَايَتِهِ - وَاسْتِحْقَارِ مَا جَاءَ بِهِ، وَالْإِزْرَاءِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فِي عَصَرِهِ ذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعَصُورِ، مَا دَامَ ذَلِكَ الْمَصْنُفُ الْمَشْتُومُ مُوجُودًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ؛ فَإِنْ الْحَقِيقُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا عَثَرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَصْنَفَاتِ الْمُتَعَسِّفَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْحَقِّ انْقَبَضَتْ أَنْفُسُهُمْ عَنْهُ، وَاسْتَبْرَدُوهُ وَسَقَطَ مَصْنَفُهُ عِنْدَهُمْ، وَلَمْ يَعُدُّوهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي وَرْدٍ وَلَا صَدْرٍ، وَأَلْحَقُوهُ بِالطَّبَقَةِ الَّتِي حَمَلَتْهُ عَلَى ذَلِكَ الصَّنْعِ الَّذِي صَنَعَهُ لَهُمْ، وَأَحْمَلُوا ذِكْرَهُ فِي مَصْنَفَاتِهِمُ الَّتِي هِيَ الْمَصْنَفَاتُ الْمَعْتَبَرَةُ.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَمَا صَنَعَ هَذَا الْمَصْنِفُ لِنَفْسِهِ - بِذَلِكَ التَّصْنِيفِ - إِلَّا مَا هُوَ

(١) انظر: ما رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٥٩/٤) (١٠١٧).

خزي له في الدنيا والآخرة، ووبالٌ عَلَيْهِ في الآجلة والعاجلة.

وقد يسلك بعض هؤلاء مسلکاً هو أحسن من ذَلِكَ المسلك، وَذَلِكَ بأن يُورد الأقوال، ويحتج لكل واحد منها بما احتج به قائله، ويستكثر من إيراد أدلة ما هو الحق منها ويخرجه من مَخارجِه المقبولة، ثم يذكر ما قيل من ضعف دليل ما قَالَ به من يعتقده من أهل عصره وقُطره، وينسب ذَلِكَ التضعيف إِلَى من يُعتد به من أهل العلم، ثم يعترض ذَلِكَ التضعيف باعتراض يعرف من هو من أهل العلم والإتقان سقوطه وبطلانه، ركوناً منه عَلَى أن ذَلِكَ لا يخفى عَلَى من له قدم في العلم، وزعمًا أنه قد أرشدهم إِلَى ما هو الحق بإيراد دليله الصحيح، وإلى ما يُخالفه بإيراد دليله الضعيف، وأنه لَمْ يَأْتِ بِمَا أَتَى به من الاعتراض الساقط والتقوية للقول الفاسد إلا عَلَى وجه لا يخفى عَلَى أهل الإتقان، ولا يلتبس عند العارفين، وهو في زعمه قد أَرْضَى الخاصة والعامة، وسلك مسلکاً في غاية التحذلق، ونهاية التبصر، وهو لا يشعر بأن الخاصة من أهل التحقيق في غنى عن رمزه وهمزه وتحذلقه؛ فَإِنَّهُمْ يعرفون مسالك الحق بدون ما زعمه، ويأخذون الصواب من معادنه، فنفاق ما جاء به لديهم غاية ما فيه أَنَّهم لا يطعنون عَلَيْهِ بالجهل والقصور، والبلادة وَبُعْدِ الإدراك، ولكنه قد فتح للمقصرين أبواب الطعن عَلَى الأدلة الصحيحة، وزادهم إِلَى ما لديهم من البلايا الباطلة بلايا أخرى، وجعل بينهم وبين الرجوع إِلَى الحق رَدِّمًا فوق الردم الَّذِي قد كَانَ معموراً، ورفع أبنية الباطل وشيْدها، وَلَمْ يهدم منها بتصنيفه حجرًا ولا مدرًا؛ لَأَنَّهُ لقنهم المطاعن عَلَى الشرع، وفتح لَهُم أبواب المقال عَلَى الأدلة، وَهُمْ لا يعرفون أن اعتراضهم فاسدٌ وأنه لا ينفق ولا يصلح؛ لقصور أفهامهم عن إدراك ما هو صحيحٌ أو باطلٌ، وضعف معارفهم عن البلوغ إِلَى درجة التمييز، فزادهم بما أفادهم شرًّا إِلَى شرهم، وتعصبًا إِلَى تعصبهم، وبعْدًا عن الحق إِلَى بُعدهم، وَلَمْ ينتفع الخاصة بشيء مما جاء به من الأغاز، بل أنزل بهم من الضرر ما لم يكن قبله، فَإِنَّ أَهْلَ التعصب يصولون عليهم باعتراضه، وَيَجولون ويدفعون به في وجه من قَالَ بضعف دليل القول الَّذِي قاله من يقلدونه، وَيَجعلون ذَلِكَ ذريعة لَهُم إِلَى

الاغتياب بما هم فيه، والتهالك على ما ألفوه ووجدوا عليه آباءهم، وإنما التصنيف الذي يستحق أن يقال له تصنيف، والتأليف الذي ينبغي لأهل العلم الذين أخذ الله عليهم بيانه، وأقام لهم على وجوبه عليهم برهانه - هو أن ينصروا فيه الحق، ويخذلوا به الباطل، ويهدموا بحججه أركان البدع، ويقطعوا به حبال التعصب، ويوضحوا فيه للناس ما نزل إليهم من بينات والهدى، ويبالغوا في إرشاد العباد إلى الإنصاف، ويحببوا إلى قلوبهم العمل بالكتاب والسنة ويفروهم من أتباع محض الرأي، وزائف المقال، وكاسد الاجتهاد، ولا يمنعهم من ذلك ما يخيله لهم الشيطان، ويسوِّله من أن هذا التصنيف لا ينفع عند المقلدة، أو يكون سبباً لجلب فتنة، أو نزول مضرة، أو ذهاب جاه أو مال أو رئاسة، فإن الله ناصر دينه، ومتمم نوره، وحافظ شرعه، ومؤيد من يؤيده، وجاعل لأهل الحق ودعاة الشرع والقائمين بالحجة سلطاً وأنصاراً وأتباعاً، وإن كانوا في أرض قد انغمس أهلها في موجات البدع، وتسكعوا في متراكم الضلال، وقد قدمنا الإرشاد إلى شيء من هذا.

فإن قلت: هؤلاء المتعصبة قد طبقوا جميع أقطار الأرض الإسلامية، وصارت المدارس والفتاوى والقضاء وجميع الأعمال الدينية بأيديهم - فإن كل مملكة من الممالك الإسلامية يعتري أهلها إلى مذهب من المذاهب، ونحلة من النحل، وكل بلد من البلاد، وقطر من الأقطار كثرت أو قلت لا بد أن يكون أهلها مقلدين لميت من الأموات؛ يأخذون عنه ما يجدون في مؤلفاته ومؤلفات أتباعه المقلدين له، حتى صارت مسائل مذهبهم تُصَبَّ أعينهم، لا يتحولون عنها، ولا يُخالفونها، ويعتقد من تفاقم تعصبه من المقلدة، أن الخروج عن ذلك خروج من الدين بأسره، وإن كانت بقية المذاهب على خلافه في تلك المسألة كما تجده في كل مذهب من المذاهب الأربعة وغيرها، فما عسى يُغني إرشاد فرد من أفراد العلم إلى الإنصاف، وأتباع نص الدليل في قطر واسع من أقطار الأرض، أو مدينة كبيرة من مدائنه، فإنه بأول كلمة تخرج منه وأيسر مخالفة يفوه بها يقوم عليه من المقلدة من يُنغص عليه مشربه، ويكدّر عليه حاله، وأقل

الأحوال أن يسعى به هؤلاء المقلدة إلى أمثالهم ممن بأيديهم الأمر والنهي والدولة والصولة، فيمنعونه من المعاودة، ويتوعدونه بأبلغ توعد، هذا إذا لم يمنعوه من التدريس والإفتاء بمجرد ذلك، ويحولون بينه وبين ما أردت منه بكل حائل، وما يصنع المسكين بين مئين من المقلدة، كل واحد منهم أجل قدرًا منه، وأنبأ ذكرًا وأحسن ثيابًا، وأفره مركوبًا، وأكثر اتباعًا عند ألوف مؤلفة من العامة، الذين هم بين جند وسوقة، وحرث وأهل حرف، لا يفهمون خطابًا، ولا يعقلون حقًا؟ فما ظنك بالعامة إذا بلغهم الخلاف بين فرد من أفراد العلم حامل الذكر، وبين جميع من يعدونه عالمًا من أهل بلدهم من المدرسين والقضاة والمفتين، وهم عدد جم، ومقدار ضخم؟ أتراهم يظنون الحق بيد ذلك الفرد ويتبعونه، ويقولون بقوله، ويدعون من يخالفه من أهل مدينتهم قاطبة؟ هذا ما لا يكون، فإننا نجد العامة في قديم الزمن وحديثه مع الكثرة ولاسيما من كان له من أهل العلم نصيب من دولة، كالقضاة؛ فإن الواحد منهم يعدل عند العامة ألوفًا من أهل العلم، الذين لا مناصب لهم ولا دولة.

فكيف إذا انضم إلى ذلك ما يلقيه إليهم المقلدة من الكلمات التي تثير غضبهم، وتستطير حميتهم، كقولهم: هذا الرجل يخالف إمامكم، ويدعو الناس إلى الخروج من مذهبه، ويؤذي عليه، ويقول: إنه جاء بغير الحق، وخالف الشرع، فإنهم عند سماع هذا مع ما قد رسخ في عقائدهم وثبت في عقولهم لا يبالون أي دم سفكوا، وأي عرض انتهكوا، يعلم هذا كل من له خبرة بهم، وممارسة لهم.

قلت: هذا السؤال الذي أوردته -أيها الطالب للحق، الراغب في الإنصاف- قد أفادنا أنك لم تفهم ما قدمته لك في هذا الكتاب حق الفهم، ولم تتصوره كلية التصور، فقد كررت لك في مواضع منه ما تستفيد منه جواب ما أوردته هنا، فعاود النظر، وكررت التدبر، وأطل الفكر بعد أن تبألف في تصفية الفطرة، وتستكثر من الاستعداد للقبول، وهب أنه لم يتقدم ما يصلح أن يكون جوابًا لما خطر ببالك الآن من هذا السؤال، فما أنا أجيب عليك بجوابين:

الأول: جوابٌ مُجمل، والآخر جوابٌ مُفصل.

أمّا الجوابُ المجمل: فأقول لك بعد تسليم جميع ما أوردته في سؤالك هذا من أن حامل العلم ومبلغ الحجة سيُحال بينه وبين ما يريده بأول كلمة تخرج منه فيها مخالفة لما ألفه الناس، ولا يقدر بعدها على شيء من الهداية إلى الحق والإرشاد إلى الإنصاف، لما قدرته من أنها ستقوم عليه القيامة، وتأزف عليه الآزفة، وتضيق عنه دائرة الحق، وتنبو عنه جميع المسامع، وتؤخذ عليه كل وسيلة، فبعدَ هذا كله قد قام بما أوجب الله عليه، وأراد ما طلبه الله منه من الهداية، ووفى بما أخذ عليه من العهد، وامثل ما ألزمه به من البيان، وصار بذلك من العلماء العاملين، القائمين بنشر حجج الله، وإبلاغ شرائعه، وهذا فرضه ليس عليه غيره، ولا يجب من سواه، فهو لم يكتُم ما علمه الله، ولا خان عهدَ الله، ولا خالف أمره، ولا اشترى به ثمنًا قليلًا، ولا باعه بعرضٍ من أعراض الدنيا؛ فله أجرٌ من مكنه الله من ذلك، وخلق بينه وبينه؛ لأنه قد قام في المقام الذي افترضه الله عليه، وسلك الطريقة التي أمره بسلوكها، فحال بينه وبينه من لا يطيق دفعه، ولا يقدر على مناهضته، فكان ذلك قائمًا بعذره، مُسقطًا لفرضه، موجبًا لاستحقاقه لثواب ما قد عزم عليه، وأجر ما أراد. فأَيُّ غنيمة أجل من غنيمة، ونعمة أكبر من نعمته؟ وأين منزلته عند الله من منزلة من فتح الله عليه من أبواب معارفه، ولطائف شريعته بما يفرق به بين الحق والباطل، ويعرف به صواب القول من خطئه، فكنتم الحجة، وآثر على نشرها ما يرجوه من استدرار خَلْف من أخلاف الدنيا، ونيل جاه من الجاهات، ورئاسة من الرئاسات، ومعيشة من المعاش، فمضى عُمره، وانقضت حياته كاتمًا للحجة، مُخالفًا لأمر الله، نابذًا لعهد، طارحًا لما أخذه عليه.

وأمّا الجوابُ المفصل: فاعلم أي لم أرد بما أرشدت إليه في هذا الكتاب ما خطر ببالك، ولا لوم عليّ، فقد كررتُ لك ما قصدته تكريرًا لا يخفى على القطن، فهل طلبت من حامل الحجة أن يقوم بين ظهرائي الناس قائلًا: اجتنبوا كذا من الرأي، اتبعوا كذا من الكتاب والسنة، صارخًا بذلك في المحافل، ناطقًا به في

المشاهد، مع علمه بتراكم سحائب الجهل، وتلاطم أمواج بحار التعصب، وإظلام أفق الإنصاف، واكفهرار وجه الاسترشاد؟ فإن هَذَا، وإن كَانَ مسقطاً لما افترضه الله عَلَى من استخلصه من عباده لحمل حجته، وإبلاغ شريعته، لكن لكل عالم قدوة بأنبياء الله، وأسوة بمن أرسله من رسله، فقد كانوا -عليهم الصَّلَاة والسلام- يدبرون عباد الله بتدبيرات فيها من الرفق واللطف وحسن المسلك ما لا يَخْفَى عَلَى أهل العلم.

فإن نبينا -صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قد تَأَلَّف رؤوساء المشركين، وهم إذ ذاك حديثو عهد بِجاهلية، وترك المهاجرين والأنصار من الغنيمة، وسيوفهم تقطرُ من دماء المؤلفين وأتباعهم ومن يُشاكلهم فيما كانوا عَلَيْهِ. وصح عنه -صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- أنه ترك من كَانَ منافقاً عَلَى نفاقه، وعصمهم بظاهر كلمة الإسلام، ولم يكشفهم ويُتلف ما عندهم بعد أن ظهر منهم ما ظهر من النفاق، كعبد الله بن أُبَيٍّ بن سلول رأس المنافقين وَقَالَ: «لا يتحدث الناس أن مُحَمَّدًا يقتلُ أصحابه»<sup>(١)</sup>.

وقد اشتمل الكتاب والسنة عَلَى ما كَانَ يقع من الأنبياء -صلوات الله عليهم وسلامه- من تدبير أممهم، والرفق بهم، واغتنام الفرص فِي إرشادهم، وألقى ما يحدهم إِلَى الحق فِي الوقت بعد الوقت، والحالة بعد الحالة، عَلَى حسب ما تقبله عقولهم، وَتَحْتَمَله طبائعهم، وتفهمه أذهانهم.

فالعالم الَّذِي أعطاه الله الأمانة، وحمله الحجة، وأخذ عَلَيْهِ البيان -يورد الكلام مع كل أحد عَلَى حسب ما يقبله عقله، وبقدر استعداده، فإن كَانَ كلامه مع أهل العلم- الَّذِينَ يفهمون الحجة، ويعقلون البرهان، ويعلمون أن الله سبحانه لَمْ يتعبد عباده إِلَّا بِمَا أنزله فِي كتابه، وعلى لسان رسوله، وحال بينهم وبين الالتفات إِلَى ذَلِكَ، والرجوع إِلَيْهِ، والعمل عَلَيْهِ، ما تكدرت به فِطْرُهُمْ، وتشوَّشت عنده أفهامهم، من اعتقاد حقية التقليد، أو استعظام الأموات من أهل

(١) رَوَاهُ البخاري (٤٦٢٢).

العلم، أو استقصار أنفسهم عن معرفة الحق بنص الدليل؛ فعليه أن يعتمد معهم تسهيل ما تعاضموه من الوقوف على الحق، قائلاً: إن الله تعبد جميع هذه الأمة بما في الكتاب والسنة، ولم يخصّ بفهم ذلك من كان من السلف، دون من تبعهم من الخلف، ولا قصر فضله بما شرعه لجميع عباده على أهل عصر دون عصر، أو أهل قطر دون قطر، أو أهل بطن دون بطن.

فالفهم الذي خلقه للسلف خلق مثله للخلف، والعقل الذي ركبه في الأموات ركب مثله في الأحياء، والكتاب والسنة موجودان في الأزمنة المتأخرة كما كانا في الأزمنة المتقدمة، والتعبدُ بهما لمن لحق كالتعبد لمن مضى. وعلم لغة العرب موجود في الدفاتر عند المتأخرين على وجه لا يشذ منه شيء، بعد أن كان المتقدمون يأخذونه عن الرواة حرفاً حرفاً، ويستفيدون من أربابه كلمة كلمة.

وكذلك تفسير الكتاب العزيز موجود في التفاسير التي دونها السلف للخلف، بعد أن كان الواحد منهم يرحل في تفسير آية من كتاب الله إلى الأقطار الشاسعة.

وكذلك الأحاديث المروية عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- موجودة في الدفاتر التي جمعها من الأول للآخر، بعد أن كان الواحد منهم يرحل في طلب الحديث الواحد إلى البلاد البعيدة.

وهكذا جميع العلوم التي يُستعان بها على فهم الكتاب والسنة فالوقوف على الحق والاطلاع على ما شرعه الله لعباده قد سهّله الله على المتأخرين، ويسره على وجه لا يحتاجون فيه من العناية والتعب إلا بعض ما كان يحتاجه من قبلهم، وقد قدّمنا الإشارة إلى هذا المعنى.

ثم إن هذا العالم يوضح لمن يأخذ عنه العلم في كل بحث ما يقتضيه الدليل، ويوجهه الإنصاف وهو وإن أبى ذلك في الابتداء فلا بد أن يؤثر ذلك البيان في طبعه قبولاً، وفي فطرته انقياداً، ويحرص على أن تكون أوقاته مشغولة بتدريس الطلبة في كتب التفسير والحديث وشروحه، وفي كتب الفقه التي

يتعرض مؤلفوها لذكر الأدلة والترجيح؛ فإنه في تدريس هذه المؤلفات يتيسر له من الإرشاد والهداية، وتأسيس الحق وتقريب الإنصاف ما لا يتيسر له في غيرها. وإن كَانَ كلامه مع مَنْ هو دون هذه الطبقة فأنفع ما يُلقيه إليه هو ترغيبه في علوم الاجتهاد، وتعريفه أن المقصود بهذه العلوم هو الوصول إلى ما وصل إليه علماء الإسلام، فإذا جَدَّ في ذَلِكَ فقد انفتحت منه أبواب الهداية، ولاحَت عَلَيْهِ أنوارُ التوفيق، ثم إذا تأهَّل، واستعد لفهم الحجة سلك معه المسلك الأول.

ومن كَانَ لا يهتدي إلى طلب تلك العلوم بوجه من الوجوه فأقرب ما يسلكه العالم معه هو أن ينظر إلى من قَالَ من أهل العلم الَّذِينَ يعتقدهم ذَلِكَ المقصر بما قامت عَلَيْهِ الأدلة، وأوجب سلوكه الإنصاف فيقول له: إن قولَ العالمِ الفلاني قول راجح، لقيام الأدلة عَلَيْهِ، ثم يصنع معه هَذَا الصنع في المسائل الَّتِي يعتقدونها تقليدًا، ويجمدُ عليها قصورًا، فإن انتفع بذلك فهو المطلوب، وإن لَمْ ينتفع فأقل الأحوال السلامة من معرفته، والخلوص من شره.

وأما العامة -الَّذِينَ لَمْ يتعلقوا بشيء من علم الرأي- فهم أسرع الناس انقيادًا، وأقربهم إلى القبول، إن سلموا من بلايا ما يُلقيه إليهم المتعصبون.

وبالجملة؛ فالعالم المتصدي للإرشاد -المتصدي للهداية- لا يخفى عَلَيْهِ ما يصلح من الكلام مع مَنْ يتكلم معه، فهذا هو الَّذِي أردته من نشر حجج الله، وإرشاد العباد إليها، وقد قدمته بأبسط من هَذَا، وإنما كررته هنا لقصد دفع ما سبق من السؤال.

ومن جملة أسباب التعصب التي لا يشعرُ بها كثير من المشتغلين بالعلوم: ما يذكره كثير من المصنفين من أنه يَرُدُّ ما خالف القواعد المقررة؛ فإن من لا عناية له بالبحث يسمع هذه المقالة، ويرى ما صنعه كثير من المصنفين، من رد الأدلة من الكتاب والسنة إذا خالف تلك القاعدة، فيظن أنها في اللوح المحفوظ، فإذا كشفها وجدها -في الغالب- كلمة تكلم بها بعض من يعتقد الناس من أهل العلم، الَّذِينَ قد صاروا تحت أطباق الثرى، لا مستند لها إلا محض الرأي، وبحث ما يُدعى من دلالة العقل.



وكثيراً ما تجد في علم الكلام -الذي يسمونه أصول الدين- قاعدة قد تقررت بينهم، واشتهرت، وتلقنها الآخر من الأول، وخطوها جسراً، يدفعون بها الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، فإذا كشفت عنها وجدتها في الأصل كلمة قالها بعضُ حكماء الكلام، زاعماً أنه يقتضي ذلك العقل ويستحسنه، وليس إلا مجرد الدعوى على العقل، وهو عنه بريء، فإنه لم يقض بذلك العقل الذي خلقه الله في عباده، بل قضى به عقل قد تدنس بالبدع، وتكدر بالتعصب، وابتلي بالجهل بما جاء به الشرع، وجاء بعده من هو أشدُّ بلاءً منه، وأسحف عقلاً، وأقلَّ علماً، وأبعدُ عن الشرع، فجعل ذلك قاعدةً عقليةً ضرورية؛ فدفع بها جميع ما جاء عن الشارع، عرف هذا من عرفه، وجهله من جهله، ومن لم يعرف هذا فليتهم نفسه.

فيا لله! العجب من مزية يفترها على العقل بعض من حرم علم الشرع، ثم يأتي من بعده فيجعلها أصولاً مقررة، وقواعد محررة، ويؤثرها على قول الله -عزَّ وجلَّ-، وقول الأنبياء.

وهكذا تجد في علم أصول الفقه قاعدة قد أخذها الآخر عن الأول، وتلقنها الخلف عن السلف، وبنوا عليها القناطر، وجعلوها إماماً لأدلة الكتاب والسنة، يُجيزون ما أجازته، ويردُّون ما ردَّته، وليست من قواعد اللغة الكلية، ولا من القوانين الشرعية، بل لا يستند لها إلا الخيال المختل، والظنُّ الفاسد، والرأيُّ البحت.

ومع هذا فهم يزعمون أن هذا العلم لا تُقبل فيه إلا الأدلة القطعية، وهي دعوى ظاهرة البطلان، واضحة الفساد، فإن غالبها لا يوجد عليه دليل من الأحاد، صحيح ولا حسن. بل لا يوجد آحاديث ضعيف. وغالب ما يوجد الموضوعات التي لا يمتري من له حظ من العلم في كذبها، كاستدلالهم بمثل: حكمي على الواحد حكمي على الجماعة.

وبمثل: نحن نحكم بالظاهر، ونحو هذه الأكاذيب.

فالمغرور من اغتر بهذه الدُّلَس، والمخدوع من خُدع بها، وترقى بها من كونها موضوعاً إلى كونها صحيحة، ثم من كونها صحيحة إلى كونها قطعية.

فيا لله! العجبُ من نفاق مثل هذه الأمور على كثير من أهل العلم، وانقراض القرن بعد القرن والعصر بعد العصر، وهي عندهم مسائل قطعية، وقواعد مقررة، والذنب لمن تكلم بها، وذكرها في مؤلفاته، ولم يقف حيث أوقفه الله من جهله بما جاء في الشريعة.

وهكذا ما وقع في كثير من أبواب الفقه، من ذكر قواعد يطردونها في جميع المسائل، ويظنون أنها من قواعد الشرع، الثابتة بقطعيات الشريعة، ومن كشف عن ذلك وجد أكثرها مبنياً على محض الرأي، الذي ليس عليه أثارة من علم، ولا يرجع إلى شيء من الشرع، ومن خفي عليه هذا فليعلم أن قصوره وعدم اشتغاله بالعلم هو الذي جنى عليه وغره بما لا يغتر به من عض على العلم بناجذه، وكشف عن الأمور كما ينبغي.

فعلى من أراد الوصول إلى الحق، - والتمسك بشعار الإنصاف - أن يكشف عن هذه الأمور، فإنه إذا فعل ذلك هان عليه الخطب، ولم يحل بينه وبين الحق ما ليس من الحق.

ومن أسباب الوقوع في غير الإنصاف، والتمسك بذيل من الاعتساف: أن يأخذ طالب الحق أدلة المسائل من مجاميع الفقه التي يعتزى مؤلفها إلى مذهب من المذاهب، فإن من كان كذلك يبالغ في إيراد أدلة مذهبه، ويطيل ذيل الكلام عليها، ويصرح تارة بأنها أدلة، وتارة بأنها حجج، وتارة بأنها صحيحة، ثم يطفئ لخصمه المخالف، فيورد أدلته بصيغة التمريض، ويعنونها بلفظ الشبه، وما يؤدي هذا المعنى.

فإذا اقتصر طالب الحق على النظر في مثل هذه المؤلفات وقع في الباطل وهو يظنه الحق، وخالف الحق وهو يظنه الباطل، والذي أوقعه في ذلك: اقتصره في البحث والنظر على ذلك الكتاب الذي ألفه ذلك المتعصب، وإحسان الظن به، وغفوله عن أن مواطن الأدلة هي مجاميع الحديث؛ كالأهمات وما يلتحق بها، وأن هؤلاء هم أهل العلم وأربابه، الذين يعرفون صحيحه من فاسده، كما قدمنا الإشارة إلى هذا.

ولا بأسَ بأن ينظر طالبُ الحق في كتب العلماء المشهورين بالإنصاف، الَّذِينَ لَمْ يتعصبوا لمذهب من المذاهب، ولا انتسبوا إلى عالم من العلماء، فإنه يستفيد بمطالعة مؤلفات المنصفين كيفية العمل عند التعارض، ويهتدي إلى مواقع الترجيح، ومواطن ما يحق من الاجتهاد عَلَى الوجه المطابق<sup>(١)</sup>.

وهكذا كُتِبَ الكلام، وأصول الفقه، فإن كل طائفة تصنع هَذَا الصنع في الغالب فتصف ما يوافق مذهبها بالحجج القواطع، والأدلة الراجحة، وتُطْفَفُ للمخالف، فتورد له ما لا يعجزون عن جوابه ودفعه، ويتركون ما لا يتمكنون من دفعه، وقد يذكرونه عَلَى وجه فيه مدخلٌ للدفع، ويلصقون به ما يفتح فيه أبواب المقال؛ فليحذر المنصف من الركون عَلَى ما يورده المتهذبون لأنفسهم ولخصوصهم من الحجج، فإنه قد علق بكل طائفة من العداوة للأخرى ما يوجب عدم القبول من بعضهم في بعض.

وبالجملة؛ فليس المتعصب بأهل لأن يؤخذ الحق من مؤلفاته؛ فإنه إذا لم ينتفع بالعلم ويهتدي بما عرف منه فكيف يهتدي به غيره، أو يتوصل بما جمعه إلى ما هو الحق؟! فالمصابُ بالعمى لا يقود الأعمى، فإن فعل كانت ظلمات بعضها فوق بعض، والمريض لا يُداوي من هو مُصابٌ بمثل مرضه، ولو كَانَ صادقاً فيما يزعمه من اقتداره عَلَى المداواة كانت نفسه التّي بين جنبه أحمقٌ بذاك منه.

ومن جملة الأسباب المانعة من الإنصاف: التقليدُ في علم الجرح والتعديل لِمَنْ فيه عصبية من المصنفين فيه كما يَجده الليبُ كثيراً، فإنه إذا تصدى لذلك بعضُ المصابين بالتقليد كَانَ العدلُ عنده من يوافقه في مذهبه الَّذِي يعتقده، والمجروح من خالفه، كائناً من كَانَ، ومن خفي عَلَيْهِ فليُنظر ما في مصنفات الحفاظ بعد انتشار المذاهب، وتقييد الناس بِهَا.

وكذلك ما في كتب المؤرخين، فإن الموافقة في المذهب حاملةٌ عَلَى ترك التعرض لموجبات الجرح، وكنتم الأسباب المقتضية لذلك، فإن وَقَعَ التعرُّضُ

(١) انظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٧٢/٢-١٧٣).

لشيء منها نادراً، أكثر المصنف من التأويلات والمراوغات والتعسفات الموجبة لدفع كون ذلك الخارج خارجاً، وإن كَانَ الكلام عَلَى أحوال المخالفات كَانَ الأمرُ بالعكس من ذَلِكَ؛ فالفضائلُ مغموطةٌ، والردائلُ منشورةٌ، من غير تأويل، ولا إحسان ظن.

وبالجملة؛ فالاهتمامُ فِي الموافق بذكر المناقب دون المثالب، وَفِي المخالف بالعكس من ذَلِكَ. ولا أقول: إِنَّهم يتعمدون الكذب، ويكتمون الحق، فهم أعلى قدرًا، وأشدُّ تَوَرُّعًا من ذَلِكَ، ولكن رسخ فِي قلوبهم حبُّ مذاهبهم، فأحسنوا الظنَّ بأهلها، فتسبب عن ذَلِكَ ما ذكرنا وَلَمْ يشعروا بأن هَذَا الصنيع من أشد التعصب، وأقبح الظلم.

بل ظنوا أن ذَلِكَ من نُصرة الدين، ورفع منار المحقين، ووضع أمر المبطلين، غفلةً منهم وتقليدًا، وقد يقع ذَلِكَ بين أهل المذهب الواحد، مع اتفاقهم فِي التقليد لإمام واحد، واعتقادهم بِمعتقد واحد، فإذا تصدى أحدهم لتراجم أهل مذهبه أطال ذيل الكلام عِنْد ذكر شيوخه وتلامذته بكل ما يقدر عَلَيْهِ.

وكذلك يُوسِعُ نطاقَ المقام عِنْد ترجمته لِمَنْ له عَلَيْهِ أيُّ يد كانت، فإذا ترجم غير شيوخه وتلامذته وأهل مودته طُفِفَ لَهُمْ تطفيفًا، وأوسعهم ظلمًا وخيفًا، وإذا كَانَ هَذَا مع الاتفاق فِي المذهب والمعتقد، فما ظنك بما يكون مع الاختلاف فِي المذهب، والاتفاق فِي التسمي باسم واحد، إِمَّا باعتبار الاعتقاد، أو باعتبار أمر آخر، كأهل المذاهب الأربعة، فَإِنهم اختلفوا فِي المذاهب، مع اتفاقهم عَلَى أَنهم أهلُ السنة، واشتراك غالبهم فِي اعتقاد قول الأشعري، فَإِن دائرة الأهوية حينئذٍ تتسع، ومحبة العصبية تكثر، كما تراه كثيرًا فِي تراجم بعضهم لبعض، خصوصًا فيما بين الحنابلة ومن عداهم من أهل المذاهب الأربعة وكذلك فيما بين الحنفية ومن عداهم، ومن نَظَرَ فِي ذَلِكَ بعين الإنصاف علم بالصواب.

دع عنك ما يقع مع الاختلاف فِي المذاهب والمعتقدات؛ فإنه يبلغ الأمر إِلَى عداوة فوق عداوة أهل الملل المختلفة، فطالبُ الإنصاف لا يلتفت إِلَى شيء مما يقع من الجرح والتعديل بالمذاهب والتَّحَلُّل، فيقبلون جَمِيعًا إِلَّا أن يكون ما

جاء به المتمذهب مقوياً لبدعته، أو كَانَ عَلَى مذهب لا يرى بالكذب فيه بأساً كما هو عند غلاة الرافضة.

وأما ما عدا الجرح والتعديل بالمذاهب والمعتقدات فإن كَانَ المتكلم فِي ذَلِكَ بَرِيئاً عن التمذهب والتعصب، كما يُروى عن السلف قبل انتشار المذاهب، فأحرص عَلَيْهِ، واعمل به عَلَى اعتبار صحة الرواية، وصدوره فِي الواقع، وَأما باعتبار كونه جارحاً أو غير جارح فذلك مفوض إِلَى نظر المجتهد. والذي ينبغي التعويل عَلَيْهِ أن القادحَ إن كَانَ يرجع إِلَى أمر يتعلق بالرواية كالكذب فيها وضعف الحفظ والمجازفة فهذا هو القادحُ المعتبر، وإن كَانَ يرجع إِلَى شيء آخَرَ فلا اعتدادَ به، وإن كَانَ المتكلم متلبساً بشيء من هَذِهِ المذاهب فهو مقبولٌ فِي جرح من يجرحه من الموافقين له، وتركية من يزكيه من المخالفين له.

وأما ما جاء بما يقتضي تعديل الموافق وجرح المخالف فهذا مما ينبغي التوقف فيه حتَّى يُعرف من طريق غيره، أو يشتهر اشتهاً يقبله سامعه.

ومن الأسباب السمانعة من الإنصاف: ما يقع من المنافسة بين المتقاربين فِي الفضائل، أو فِي الرئاسة الدينية، أو الدنيوية، فإنه إذا نفخَ الشيطانُ فِي أنفهما، - وتَرَقَّت المنافسة - بلغتِ إِلَى حدٍّ يحمل كلُّ واحد منهما عَلَى أن يردَّ ما جاء به الآخرُ إذا تَمَكَّن من ذَلِكَ؛ وإن كَانَ صحيحاً، جارياً عَلَى منهج الصواب.

وقد رأينا وسعنا من هَذَا القبيل عجائب صنعَ فيها جماعةٌ من أهل العلم صنيعَ أهل الطاغوت، وردّوا ما جاء به بعضهم من الحق، وقابلوه بالجدال الباطل والمراء القاتل، وإني لأذكرُ أَيَّامَ اشتغال الطلبة بالدرس عليّ فِي كثير من العلوم، وكنتُ أجيب عن مسائل ترد عليّ، يحررها الطلبة، ويحررها غيرُهم من أهل العلم، من أمكنة قريية وبعيدة، فكان يتعصب عَلَى تلك الأجوبة جماعة من المشاركين لي فِي تدريس الطلبة فِي علوم الاجتهاد وغيرها، وقد يسلكون مسلكاً غير هَذَا، فيقع منهم الإيهام عَلَى العوام، بِمخالفة ذَلِكَ الكلام، لما يقوله من يعتقدون قوله من الأموات؛ فينشأ عن ذَلِكَ فتنةٌ عظيمة، وحوادثٌ جسيمة.

وكانَ بعض نبلائهم يكتب عَلَى بعض ما أكتبه، ثم يُهديه إِلَى السائل وإن

كَانَ فِي بِلْدٍ بَعِيدٍ، مِنْ دُونِ أَنْ يَقْصِدَهُ بِسْؤَالٍ وَلَا طَلَبٍ مِنْهُ تَعَقَّبَ مَا أَجَبَتْ بِهِ مِنَ الْمَقَالِ.

وَقَدْ أَقْفَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَأَجَدَهُ فِي غَايَةِ مِنَ الْاعْتِسَافِ، فَأَتَعَقَّبَهُ تَعَقُّبًا فِيهِ كَشْفُ غُـوَارِهِ، وَإِضْاحُ بَوَارِهِ. وَقَدْ يَنْضُمُ إِلَى ذَلِكَ ذِكْرُ كَلِمَاتٍ، وَالِاسْتِشْهَادُ بِأَبْيَاتٍ -اِقْتِضَاها الشَّبَابُ وَالنَّشَاطُ وَاشْتِعَالُ الْغَضَبِ، لَمَّا أَرَاهُ مِنَ التَّعَصُّبِ، وَالْمُنَافَسَةِ عَلَى مَا لَيْسَ لِي فِيهِ اخْتِيَارٌ؛ فَإِنَّ سُؤَالَاتِ السَّائِلِينَ إِلَيَّ، مِنَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَائْتِيَالِ الْمُسْتَفْتِينَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، لَمْ يَكُنْ بِسَعْيِي مِنْي، وَلَا احْتِيَالٍ. وَكَذَلِكَ اجْتِمَاعُ نَبَلَاءِ الطُّلَبَةِ لَدَيَّ، وَأَخْذُهُمْ عَنِّي، وَتَعَدُّدُ دُرُوسِهِمْ عِنْدِي لَيْسَ لِي فِيهِ حِيلَةٌ، وَلَا هُوَ مِنْ جِهَتِي.

فَكَانَ هَذَا الصَّنْعُ مِنْهُمْ يَحْمِلُنِي عَلَى مُجَابَتِهِمْ، بِمَا لَا يَعْجِبُنِي بَعْدَ الصَّخُوفِ مِنْ سُكْرِ الْحَدَاثَةِ، وَالْقِيَامِ مِنْ رَقْدَةِ الشَّبَابِ، لَا لِكَوْنِهِ غَيْرُ حَقٍّ أَوْ لَيْسَ بِصَوَابٍ، بَلْ لِكَوْنِهِ فِيهِ مِنْ سَهَامِ الْمَلَامِ، وَصَوَارِمِ الْخِصَامِ، مَا لَا يَنْاسِبُ هَذَا الْمَقَامَ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمَشْتَرَكَيْنِ فِي التَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ وَهُمَا خَارِجَانِ عَنْ مَنَاصِبِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُمَا فِي دِيَارِنَا لَا يَقَابِلَانِ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا، لَا مِنْ سُلْطَانٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ مِنْ نَوْعِ الْإِنْسَانِ، فَمَا بِالْكَ بِالرَّئِاسَاتِ الَّتِي لَهَا مَدْخَلٌ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا، أَوِ الَّتِي هِيَ خَاصَّةٌ بِالدُّنْيَا، مَتَمَحِّضَةٌ لَهَا، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ التَّنَافُسَ بَيْنَ أَهْلِهَا أَهَمُّ مِنَ الرَّئِاسَاتِ الدِّينِيَّةِ الْمُحَضَّةِ، الَّتِي لَمْ تُشَبَّ بِشَيْءٍ مِنْ شَوَائِبِ الدُّنْيَا، فَيَنْبَغِي لِلْمَنْصِفِ أَلَّا يَغْفَلَ عَنْ هَذَا السَّبَبِ، فَإِنَّ النَّفْسَ قَدْ تَنْقَبِضُ عَنْ كَلَامٍ مَنْ كَانَ مُنَافِسًا فِي رَتْبَةٍ، مُعَارِضًا فِي فَضِيلَةٍ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا.

وَقَدْ يَحْصُلُ مَعَ النَّظَرِ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَجْرَدِ الْانْقِبَاضِ، فَيَتَكَلَّمُ بِلِسَانِهِ أَوْ يَحْرُرُ بِقَلَمِهِ مَا فِيهِ مُعَارِضَةٌ لِلْحَقِّ، وَدَفْعٌ لِلصَّوَابِ، فَيَكُونُ مُؤَثِّرًا لِحَمِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَعَصْبِيَّةِ الطَّاغُوتِ عَلَى الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَكَفَى بِهَذَا، فَإِنَّهُ مِنَ الْخِذْلَانِ الْبَيِّنِّ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْهُدَايَةَ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ.

وَمِنْ أَسْبَابِ التَّعَصُّبِ، الْخَائِلَةُ بَيْنَ مَنْ أَصِيبَ بِهَا وَبَيْنَ الْمُتَمَسِّكِ بِالْإِنْصَافِ: التَّبَاسُ مَا هُوَ مِنَ الرَّأْيِ الْبَحْتِ بِشَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ مَوَادُّ الْجَهْدِ.

وكثيراً ما يقع ذَلِكَ فِي أصول الفقه، فإنه قد اختلط فيها المعروف بالمنكر، والصحيح بالفساد، والجيد بالرديء، وربما يتكلم أهل هَذَا العلم عَلَى مسائل من مسائل الرأي، وَيُحرِّرونها وَيَقْرُرُونها، وليست منه فِي شيء، ولا تَعْلُقُ لَهَا به بوجه، فيَأْتِي الطالبُ لِهَذَا العلمِ إِلَى تلك المسائل، فيعتقد أَنَّها منه فيرد إليها المسائل الفروعية، ويرجع إليها عِنْد تعارض الأدلة، ويعمل بِهَا فِي كثير من المباحث، زاعماً أَنَّها من أصول الفقه، ذاهلاً عن كونها من علم الرأي، ولو علم بذلك لم يقع فيه، ولا رَكَنَ إِلَيْه، فيكون هَذَا وأمثاله قد وقعوا فِي التعصب، وفارقوا مسلك الإنصاف، ورجعوا إِلَى علم الرأي، وهم لا يشعرون بشيء من ذَلِكَ، ولا يفتنون به، بل يعتقدون أَنَّهُمْ مُتَشَبِّهُونَ بالحق، متمسكون بالدليل، واقفون عَلَى الإنصاف، خارجون عن التعصب، وَقَلٌّ من يسلم من هَذِهِ الدقيقة، وينجو من غُبارِ هَذِهِ الأعاصير، بل هُمْ أَقلُّ من القليل، وما أخطر ذَلِكَ، وأعظم ضرره، وأشدُّ تأثيره، وأكثر وقوعه - وأسرع نفاقه - عَلَى أهل الإنصاف، وأرباب الاجتهاد.

**فإن قلت:** إذا كَانَ هذا السبب - كما زعمت - من الغموض والدقة، وقوع كثير من المصنفين فيه وهم لا يشعرون، فما أحقُّه بالبيان، وأولاه بالإيضاح، وأجدره بالكشف؛ حَتَّى يتخلص عنه الواقعون فيه، وينجو منه المتهافون إليه.

**قلت:** اعلم أن ما كَانَ من أصول الفقه راجعاً إِلَى لغة العرب رجوعاً ظاهراً مكشوفاً، كبناء العامِّ عَلَى الخاصِّ، وحمل المطلقِ عَلَى المقيّد، وردُّ المُجْمَلِ إِلَى المبيّن، وما يقتضيه الأمرُ والنهي ونحو هَذِهِ الأمور، فالواجبُ عَلَى المجتهد أن يبحث عن مواقع الألفاظ العربية، وموارد كلام أهلها، وما كانوا عَلَى فِي مثل ذَلِكَ، فما وافقه فهو الأحقُّ بالقبول، والأولى بالرجوع إِلَيْه، فإذا اختلفَ أهلُ الأصول فِي شيء من هَذِهِ المباحث كَانَ الحق بيد من هو أسعدُ بلغة العرب، هَذَا عَلَى فرض عدم وجود دليل شرعي يدل عَلَى ذَلِكَ، فإن وُجِدَ فهو المقدَّرُ عَلَى كل شيء، وإذا أردت الزيادة فِي البيان، والتكثر من الإيضاح، بضرب من التمثيل، وطُرُق من التصوير - فاعلم أنه قد وقع الخلاف فِي أنه هل يُبْنَى العامُّ عَلَى الخاصِّ مُطْلَقاً، أو مشروطاً بشرط: أن يكون الخاصُّ متأخراً؟ ووقع الخلاف

فِي أَنَّهُ هَلْ يُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّبَبِ أَمْ لَا؟ وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ، هَلْ هُوَ الْوُجُوبُ أَوْ غَيْرُهُ؟ وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي مَعْنَى النَّهْيِ الْحَقِيقِيِّ، هَلْ هُوَ التَّحْرِيمُ أَوْ غَيْرُهُ؟ فَإِذَا أُرِدْتَ الْوُقُوفَ عَلَى الْحَقِّ فِي بَحْثٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْحَاثِ فَانْظُرْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَاعْمَلْ عَلَى مَا هُوَ مُوَافِقٌ لَهَا، مُطَابِقٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُهَا، وَاجْتَنِبْ مَا خَالَفَهَا، فَإِنْ وَجَدْتَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ؛ كَمَا تَقِفُ عَلَيْهِ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ كَوْنِ الْأَمْرِ يَفِيدُ الْوُجُوبَ، وَالنَّهْيَ يَفِيدُ التَّحْرِيمَ، فَالْمَسْأَلَةُ أَصُولِيَّةٌ، لِكُونِهَا قَاعِدَةٌ كَلِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، لِكُونِهَا دَلِيلًا شَرْعِيًّا، كَمَا أَنَّ مَا يُسْتَفَادُ مِنَ اللُّغَةِ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكَلِيَّةِ أَصُولِيَّةٌ لُغَوِيَّةٌ، فَهَذِهِ الْمَبَاحِثُ وَمَا يُشَامِهُهَا مِنْ مَسَائِلِ النِّسْخِ وَمَسَائِلِ الْمَفْهُومِ وَالْمَنْطُوقِ، الرَّاجِعَةُ إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، الْمُسْتَفَادَةُ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ يَكُونُ قَاعِدَةً كَلِيَّةً - هِيَ مَسَائِلُ الْأَصُولِ. وَالْمَرْجِعُ لَهَا، الَّذِي يُعْرِفُ بِهِ رَاجِحُهَا مِنْ مَرْجُوحِهَا هُوَ الْعِلْمُ، الَّذِي هِيَ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُ، مَأْخُذَةٌ مِنْ مَوَارِدِهِ وَمَصَادِرِهِ.

وَأَمَّا مَبَاحِثُ الْقِيَاسِ فَغَالِبُهَا مِنْ بَحْثِ الرَّأْيِ الَّذِي لَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لِلْعَلَّةِ مَسَائِلَ عَشْرَةَ لَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ رَاجِعًا إِلَى الشَّرْعِ، كَمَسْلِكِ النَّصِّ عَلَى الْعَلَّةِ، أَوْ مَا كَانَ مَعْلُومًا مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، كَالْإِلْحَاقِ بِمَسْلِكِ الْإِغَاءِ الْفَارِقِ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الْأُولَى، الْمُسَمَّى عِنْدَ الْبَعْضِ بِفَحْوَى الْخُطَابِ.

وَأَمَّا الْمَبَاحِثُ الَّتِي يَذْكُرُهَا أَهْلُ الْأَصُولِ فِي مَقَاصِدِهِ - كَمَا فَعَلُوهُ فِي مَقْصِدِ الْكِتَابِ، وَمَقْصِدِ السَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ - فَمَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الْمَبَاحِثِ الْكَلِيَّةِ مُسْتَفَادًا مِنْ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ فَهُوَ أَصُولِيٌّ شَرْعِيٌّ، وَمَا كَانَ مُسْتَفَادًا مِنْ مَبَاحِثِ اللُّغَةِ فَهُوَ أَصُولِيٌّ لُغَوِيٌّ، وَمَا كَانَ مُسْتَفَادًا مِنْ غَيْرِ هَذَيْنِ فَهُوَ مِنْ عِلْمِ الرَّأْيِ الَّذِي كَرَرْنَا عَلَيْكَ التَّحْذِيرَ مِنْهُ، وَمِنْ الْمَقَاصِدِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكُتُبِ الْأَصُولِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَحْضِ الرَّأْيِ: الْإِسْتِحْسَانُ، وَالِاسْتِصْحَابُ، وَالتَّلَازُمُ.

وَأَمَّا الْمَبَاحِثُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالِاجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ، وَشَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا، وَالْكَلَامُ عَلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ - فَهِيَ شَرْعِيَّةٌ، فَمَا انْتَهَضَ عَلَيْهِ دَلِيلُ الشَّرْعِ مِنْهَا فَهُوَ حَقٌّ، وَمَا خَالَفَهُ فَبَاطِلٌ.



وَأَمَّا الْمُبَاحِثُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْتَرَجِيحِ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ كَانَ الْمَرْجُّحُ مُسْتَفَادًا مِنَ الشَّرْعِ فهو شرعي، وَإِنْ كَانَ مُسْتَفَادًا مِنْ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ الْمَدُونَةِ فَالاعتبار بذلك العلم، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّرَجِيحِ - كَعِلْمِ اللُّغَةِ - فَإِنَّهُ مَقْبُولٌ. وَإِنْ كَانَ لَا مَدْخَلَ لَهُ إِلَّا لِمَجْرَدِ الدَّعْوَى - كَعِلْمِ الرَّأْيِ - فَإِنَّهُ مَرْدُودٌ.

**\* وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْهُ فَائِدَتَانِ:**

**الأولى:** إِرْشَادُكَ إِلَى أَنَّ بَعْضَ مَا دُونَهُ أَهْلُ الْأَصُولِ فِي الْكُتُبِ الْأَصُولِيَّةِ لَيْسَ مِنَ الْأَصُولِ فِي شَيْءٍ، بَلْ هُوَ مِنْ عِلْمِ الرَّأْيِ، الَّذِي هُوَ عَنِ الشَّرْعِ وَمَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِهِ مِنَ الْعُلُومِ بِمَعزَلٍ.

**الفائدة الثانية:** إِرْشَادُكَ إِلَى الْعُلُومِ الَّتِي تُسْتَمَدُّ مِنْهَا الْمَسَائِلُ الْمَدُونَةُ فِي الْأَصُولِ، لِتَرْجِعَ إِلَيْهَا عِنْدَ النَّظَرِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ، حَتَّى تَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَيَصِفُو لَكَ هَذَا الْعِلْمَ، وَيَخْلَصَ عَنْ مَشُوبِ الْكَذِبِ.

**فَإِنْ قُلْتَ:** إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتَهُ فَمَا تَقُولُ فِيمَا يَزْعِمُهُ أَهْلُ الْأَصُولِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِي إِثْبَاتِ مَسَائِلِهِ إِلَّا الْأَدْلَةُ الْقَطْعِيَّةُ؟

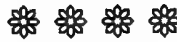
**قُلْتَ:** هَذِهِ دَعْوَى مِنْهُمْ، يُكْذِبُهَا الْعَمَلُ، وَيُدْفَعُهَا مَا دَوَّنُوهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ أَدْلَةٍ مَسَائِلِهِ.

**فَإِنْ قُلْتَ:** إِذَا كَانَ اسْتِمْدَادُ هَذَا الْعِلْمِ عَنْدهُمْ مِنَ الْكَلَامِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالْأَحْكَامِ - كَمَا صَرَحُوا بِهِ - فَلَيْسَ ذَلِكَ دَعْوَى بِمَجْرَدَةٍ، فَإِنَّهُمْ قَدْ صَرَحُوا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِي إِثْبَاتِ مَسَائِلِهِ إِلَّا الْأَدْلَةُ الْقَطْعِيَّةُ، وَصَرَحُوا فِي الْكَلَامِ عَلَى نَقْلِ اللُّغَةِ أَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ بِالْأَحَادِ، وَإِذَا كَانَ مَا مِنْهُ الْاسْتِمْدَادُ مَثْبُتًا بِبَرَاهِينٍ قَطْعِيَّةٍ كَانَ مَا اسْتُمِدَّ مِنْهُ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ.

**قُلْتَ:** هَذِهِ دَعْوَى عَلَى دَعْوَى، وَظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، أَمَّا عِلْمُ الْكَلَامِ فَغَالِبٌ مَسَائِلِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَجْرَدِ الدَّعَاوَى عَلَى الْعَقْلِ، الَّتِي هِيَ كَسْرَابٌ بَقِيَّةٌ، إِذَا جَاءَهُ طَالِبُ الْهَدَايَةِ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا، وَقَدْ قَدِمْنَا الْإِشَارَةَ إِلَى هَذَا، وَأَمَّا مَا

(١) انظر: الاعتبار للحازمي (ص ٥٩-٩٠).

كَانَ مِنْ مَسَائِلِهِ مَأْخُودًا مِنَ الشَّرْعِ فَهِيَ مَسَائِلُ شَرْعِيَّةٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ شَرْعِيٍّ وَشَرْعِيٍّ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَأَمَّا اللُّغَةُ فَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ هَلْ يَشْتَرِطُ فِي إِثْبَاتِهَا أَنْ يَكُونَ النِّقْلُ مُتَوَاتِرًا أَمْ لَا؟ وَالْحَقُّ بَيِّدٌ مِنْ لَمْ يُثْبِتْ هَذَا الشَّرْطَ، فَإِنَّ سَابِقَ الْمُشْتَغَلِينَ بِنَقْلِ عِلْمِ اللُّغَةِ وَلاحِقَهُمْ قَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَشْتَبِهُنَّهَا لِمَجْرَدِ وَجُودِ الْحَرْفِ فِي بَيْتٍ مِنْ أَيْتَاتِ شِعْرَائِهِمْ، وَكَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِ بُلْغَائِهِمْ، وَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا فَهُوَ مُكَابِرٌ، لَا يَسْتَحِقُّ تَطْوِيلَ الْكَلَامِ مَعَهُ.



### بيان ما ينبغي لطالب العلم تعلمه

وإذ قد انتهى بنا الكلام في بيان الأسباب المانعة من الإنصاف إلى هذه الغاية، وتغلغل بنا البحث إلى ذكر ما ذكرناه من تلك الدقائق التي ينبغي لكل عالم ومتعلم أن تكون نصب عينيه في إقدامه وإحجامه، وأن تكون ثابتة في تصويره في جميع أحواله، وما أحقها بذلك، وأولاها بالحرص على ما هنالك؛ فإنها فوائد لا توجد في كتاب، وفرائد لا يخلو أكثرها عن قوة كثير من المرشدين المحققين، وإن حال بينهم وبين إبرازها إلى الفعل حجاب.

**\* فلتتكلم الآن على ما ينبغي لطالب العلم أن يتعلمه من العلوم:**

**فأقول:** إنها لما كانت تتفاوت المطالب في هذا الشأن، وتباين المقاصد بتفاوت همم الطالبين وأغراض القاصدين، فقد ترتفع همة البعض منهم فيقصد البلوغ إلى مرتبة في الطلب لعلم الشرع، مقدماً لها، يكون عند تحصيلها إماماً مرجوعاً إليه، مستفاداً منه، مأخوذاً بقوله، مدرساً مفتياً مصنفاً.

وقد تقصر همته عن هذه الغاية، فتكون غاية مقصده، ومُعظم مطلبه، ونهاية رغبته - أن يعرف ما طلبه منه الشارع من أحكام التكليف - والوضع على وجه يستقل فيه بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، من دون أن يتصور البلوغ إلى ما تصوره أهل الطبقة الأولى، من تعدي فوائد معارفهم إلى غيرهم، والقيام في مقام أكابر الأئمة، ونحارير هذه الأمة.

وقد يكون نهاية ما يريده، وغاية ما يطلبه - أمراً دون أهل الطبقة الثانية - وذلك كما يكون من جماعة يرغبون إلى إصلاح ألسنتهم، وتقويم أفهامهم، بما يقتدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع، وعدم تحريفه وتصحيفه، وتغيير إعرابه من دون قصد منهم إلى الاستقلال، بل يعزمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارض، والاحتياج إلى الترجيح.

فهذه ثلاث طبقات للطلبة من المتشرعين، الطالبين للاطلاع على ما جاء في الكتاب والسنة، إما كلاً أو بعضاً، بحسب اختلاف المقاصد، وتفاوت المطالب.

وَتَمَّ طَبَقَةُ رَابِعَةً، يَقْصِدُونَ الْوَصُولَ إِلَى عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ أَوْ عِلْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِمُغْرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُنْيَوِيَّةِ، مِنْ دُونِ تَصَوُّرِ الْوَصُولِ إِلَى عِلْمِ الشَّرْعِ. فَكَانَتِ الطَّبَقَاتُ أَرْبَعًا، وَيَنْبَغِي لِمَنْ كَانَ صَادِقَ الرِّغْبَةِ، قَوِيَّ الْفَهْمِ، ثَاقِبَ النَّظَرِ، عَزِيزَ النَّفْسِ، شَهْمَ الطَّبْعِ، عَالِي الْهِمَّةِ، سَامِي الْغَرِيزَةِ -أَلَّا يَرْضَى لِنَفْسِهِ بِالذُّوْنِ، وَلَا يَقْنَعُ بِمَا ذُوْنَ الْغَايَةِ، وَلَا يَقْعُدُ عَنِ الْجَدِّ وَالْاجْتِهَادِ، الْمُبْلَغِينَ لَهُ إِلَى أَعْلَى مَا يُرَادُ، وَأَرْفَعُ مَا يُسْتَفَادُ، فَإِنَّ النُّفُوسَ الْأَبْيَةَ، وَالْهِمَمَ الْعَلِيَّةَ- لَا تَرْضَى بِدُونِ الْغَايَةِ فِي الْمَطَالِبِ الدُّنْيَوِيَّةِ مِنْ جَاهٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ رِثَاسَةٍ، أَوْ صِنَاعَةٍ، أَوْ حِرْفَةٍ، حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ:

إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفِ مَرُومٍ      فَلَا تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ  
فَطَعْمُ الْمَوْتِ فِي أَمْرٍ حَقِيرٍ      كَطَعْمِ الْمَوْتِ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ  
وَقَالَ آخَرُ مُشِيرًا إِلَى هَذَا الْمَعْنَى:  
إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ مَلَكًا مُطَاعًا      فَكُنْ عَبْدًا لِخَالْقِهِ مُطِيعًا  
وَإِنْ لَمْ تَمْلِكِ الدُّنْيَا جَمِيعًا      كَمَا تَهْوَاهُ فَاتْرُكْهَا جَمِيعًا  
هُمَا شَيْئَانِ مِنْ مُلْكٍ وَنُسْكَ      يُنِيلَانِ الْفَتَى شَرْفًا وَرَفِيعًا  
وَقَالَ آخَرُ:

فَإِمَّا مَكَائًا يَضْرِبُ النُّجْمُ دُونَهُ      سُورَادِقَهُ أَوْ بَاكِيًا لِحِمَامِ  
وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرًا فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ، وَهُوَ الْمَطْلَبُ الَّذِي تَنْشِطُ إِلَيْهِ الْهِمَمُ الشَّرِيفَةُ، وَتَقْبَلُهُ النُّفُوسُ الْعَلِيَّةُ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا شَأْنُهُمْ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ الَّتِي هِيَ سَرِيعَةُ الزَّوَالِ قَرِيبَةُ الْأَضْمَحَالِ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ مَطَالِبِ الْمُتَوَجِّهِينَ إِلَى مَا هُوَ أَشْرَفُ مَطْلَبًا، وَأَعْلَى مَكْسَبًا، وَأَرْفَعُ مَرَادًا، وَأَجَلَّ خَطَرًا وَأَعْظَمُ قَدَرًا، وَأَعْوَدُ نَفْعًا، وَأَتَمُّ فَائِدَةٍ، وَهِيَ الْمَطَالِبُ الدِّينِيَّةُ مَعَ كَوْنِ الْعِلْمِ أَعْلَاهَا، وَأَوَّلَاهَا بِكُلِّ فَضِيلَةٍ، وَأَجَلُّهَا وَأَكْمَلُهَا فِي حَصُولِ الْمَقْصُودِ، وَهُوَ الْخَيْرُ الْآخِرِيُّ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ قَرَنَ الْعُلَمَاءَ فِي كِتَابِهِ بِنَفْسِهِ وَمَلَائِكَتِهِ، فَقَالَ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. وَقَصَرَ الْخَشْيَةَ لَهُ -الَّتِي هِيَ سَبَبُ

الفوز لديه - عليهم، فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].  
وأخبر عباده بأنه يرفع علماء أمته درجات، فقال: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ  
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. وأخبرنا رسول الله - صَلَّى اللهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بأن: «العلماء ورثة الأنبياء»<sup>(١)</sup>.

وناهيك هذه المزية الجليلة، والمنقبة النبيلة، فأكرم بنفس تطلب غاية  
المطالب، في أشرف المكاسب، وأحب برجل أراد من الفضائل ما لا تُدانيه  
فضيلة، ولا تُساميه منقبة، ولا تقاربه مكرمة، فليس بعد ما يتصوره أهل الطبقة  
الأولى مُتصوّرًا، فإن نالوه على الوجه الذي تَصَوَّرُوهُ فقد ظفروا من خير العاجلة  
والآجلة، وشرف الدنيا والآخرة، بما لا يظفر به إلا من صَنَعَ صنيعهم، ونال  
نيلهم، وبلغ مبالغهم، وإن اخترمهم دونه مُحترمًا، وحال بينهم وبينه حائل - فقد  
أعذروا، وليس على مَنْ طلب جسيمًا، ورام أمرًا عظيمًا إن مَنَعَتْهُ عنه الموانعُ،  
وصَرَفَتْهُ عنه الصوارفُ - من بأس. وما أحسن ما قاله الشريف الرضي الموسوي:

لَا بَدَّ أَنْ أَرْكَبَهَا صَعْبَةً      وَقَا حَةً تَحْتَ عَلَامٍ وَقَا حَ

أَجْهَدَهَا أَوْ تَنْشِي بِالرَّدَى      دُونَ الَّذِي أَمَلْتُ أَوْ بِالنَّجَا حَ

إِمَّا فَتَى نَالَ الْمُنَى فَاشْتَفَى      أَوْ بَطَلَ ذَاقَ الرَّدَى فَاسْتَرَا حَ

وكنْتُ فِي أَيَّامِ الطَّلَبِ وَعَصَرَ الشَّبَابِ قَدْ نَظَّمْتُ قَصِيدَةً فِي هَذَا الْمَعْنَى  
عَلَى هَذَا النَّمطِ، أَذْكَرُ مِنْهَا الْآنَ أَبْيَاتًا هِيَ:

قَدْ أَتَعَبَ السَّيْرُ رَحَالِي وَقَدْ      أَنْ لَهَا بَعْدَ الْوَحَا أَنْ تُرَا حَ

فَمَا يَهَابُ الْعَتَبَ مَنْ فَازَ مِنْ      غَايَةِ أَمْنِيَّتِهِ بِالنَّجَا حَ

سَعَى فَلَمَّا ظَفِرَتْ بِالْمُنَى      يَمِينُهُ أَلْقَى الْعَصَا وَاسْتَرَا حَ

فيا أيها العالم الصُّعْلُوكُ، قد ظفرت برتبة أرفع من رتب الملوك، ونلت من  
العالِي أعلاها، ومن المناقب والفضائل أَوْلَاهَا بالشرف وأَوْلَاهَا. فإن كل المعالي  
الدنيوية وإن تناهت فليست باعتبار المعالي العلمية والشرف الحاصل بِهَا فِي ورد

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٢/١٠)، وَأَحْمَدُ فِي الْفَتْحِ، وَابْنُ حِبَانَ (٢٨٩/١).

ولا صدر، فإنه يحصل للعالم أولاً، وبالذات الفوز بالنعيم الأخروي الدائم السرمدي، الذي لا تعدل منه الدنيا بأسرها قيد شرط بل مقدار سوط، ويحصل له ثانياً وبالعرض من شرف الدنيا ما يصغر عنده كل شرف، ويتقاصر دونه كل مُجد، ويتضاءل لديه كل فخر، وإن مَنْ فهِم مقدار ما في العلوم من العلو كان عند نفسه أعزَّ قدرًا وأعلى محلاً، وأجل رتبة من الملوك، وإن كان متضيق المعيشة، يركب نعليه، ويلبس طمريه، وقلت في هذا المعنى من أبيات:

قد كنتُ ذا طمرينٍ أمْرُحُ في العلا مَرَح الأغرِّ بجانب الميدان

ما كنت مضطهدًا فأطلب رفعةً أو خاملاً فأريد شهرة شاني

فاحرص أيها الطالبُ على أن تكون من أهل الطبقة الأولى، فإنك إذا ترقيت من البداية التصورية، إلى العلة الغائية، التي هي أول الفكر وآخر العمل، كنت فرد العالم، وواحد الدهر، وقريع الناس، وفخر العصر، ورئيس القرن، وأي شرف يُسامي شرفك، أو فخر يُداني فخرك، وأنت تأخذ دينك عن الله وعن رسوله، لا تقلد في ذلك أحداً، ولا تقتدي بقول رجل، ولا تقف عند رأي، ولا تخضع لغير الدليل، ولا تعول على غير النقد، هذه والله رتبة تسمو على السماء، ومنزلة تتقاصر عندها النجوم.

فكيف بك إذا كنت مع هذه المزية مرجعاً في دين الله، ملجأ لعباد الله، مترجماً لكتاب الله وسنة رسول الله، يدوم لك الأجر، ويستمر لك النفع، ويعود لك الخير، وأنت بين أطباق الثرى، وفي عداد الموتى، بعد مئين من السنين، ولا يحول بينك وبين هذا المطلب الشريف ما تُنازعك نفسك إليه، من مطالب الدنيا التي تروقها وتود الظفر بها، فإنها حاصلة لك على الوجه الذي تحب، والسبيل الذي تريد، بعد تحصيلك لما أرشدتك إليه من الرتبة العلمية، وتكون إذ ذاك مخطوباً لا خاطباً، ومطلوباً لا طالباً.

وعلى فرض أنها تُكدي عليك المطالب وتعاند الأسباب فلست تعدم الكفاف الذي لا بد لك منه، فما رأينا عالماً ولا متعلماً مات جوعاً، ولا أعوزه

الحال حتَّى انكشفت عورته عُرْيًا، أو لم يجد مَكْنًا يَكْتَنه، ومنزلًا يسكنه، وليس الدنيا إلا هَذِهِ الأمور، وما عداها فضلاتٌ، مشغلةٌ للأحياء، مَهْلَكَةٌ للأمم.

أنا إن عشت لست أعدم قوتًا وإذا متُّ لست أعدم قبرًا

وعلى العاقل أن يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتبه الله له، ولا يعدوه ما قدَّره له، وأنه قد فرغ من أمر رزقه الَّذِي فرضه الله له، فلا القعودُ يصده، ولا السعيُّ وإتعاَبُ النفس يوجب الوصولَ إلَيَّ ما لم يأذن به الله، وهذا معلومٌ من الشرع، قد توافقت عليه صرايح الكتاب والسنة، وتطابقت عليه الشرائع.

وإذا كَانَ الأمرُ هكذا فما أحقُّ هَذَا النوعَ العاقل من الحيوان الَّذِي دارت رَحَى التكليفِ عَلَيْهِ، ونيطت أسبابُ الخير والشر به، أن يشتغل بطلب ما أمره الله بطلبه، وتحصيل ما خلقه الله لتحصيله، وهو الامتثالُ لما أمره به من طاعته، والانتهاؤُ مما نهاه عنه من معاصيه، وإن أعظمَ ما يريده الله منه ويقربه إليه ويفوز به عنده أن يشغل نفسه ويستغرق أوقاته في طلب معرفة هَذِهِ الشريعةِ الَّتِي شرعها الله لعباده، ويُنفق ساعاته في تحصيل هَذَا الأمر الَّذِي جاءت به رسلُ الله إلَيَّ عباده ونزلت به ملائكته، فإن جَمِيع ما يريده الله من عباده عاجلاً وآجلاً وما وعدهم به من خير وشر قد صار في هَذِهِ الشريعة، فأكرم برجل تآقت نفسه عن أن يكون عبدَ بطنه إلَيَّ أن يكون عبدَ دينه، حتَّى يناله عَلَى الوجه الأكمل، ويعرفه عَلَى الوجه الَّذِي أراده الله منه، ويُرشد إليه من عباده من أراد له الرشاد، ويهدي به من استحق الهداية، فانظر - أعزك الله - كم الفرقُ بين الرجلين، وتأمل قدرَ مسافة التفاوت بين الأمرين.

هَذَا يستغرق جَمِيع أوقاته، ويُنفق كل ساعاته في تحصيل طعامه وشرابه وملبسه، وما لا بد منه، قام أو قعد، سعى أو وقف، وهذا يقابله بسعي غير هَذَا السعي، وعمل غير ذَلِكَ العمل، فينفق ساعاته، ويستغرق أوقاته في طلب ما جاء عن الله وعن رسوله، من التكاليف الَّتِي كلف بِهَا عباده، وما أذن به من إبلاغه إليهم من أمور دنياهم وآخرهم، لينتفع بذلك، ثم ينفع به مَنْ شاء الله من عباده، ويبلغ إليهم حجة الله ويعرفهم شرائعه.

فلقد تعاضم الفرق بين النوعين، وتفاوت تفاوتًا يقصر التعبير عنه ويعجز البيان له، إلا على وجه الإجمال بأن يقال: إن أحد النوعين قد التحق بالدواب، والآخر بالملائكة؛ لأن كل واحد منهما قد سعى سعيًا شابه من التحق به، فإن الدابة يستعملها مالكها في مصالحه، ويقوم بطعامها وشرابها وما يحتاج إليه، ومع هذا فمن نظر في الأمر بعين البصيرة، وتأمله حق التأمل، وجد عيش من شغل نفسه بالطاعة، وفرغها للعلم، ولم يلتفت إلى ما تدعو إليه الحاجة من أمر دنياه، أرفه، وحاله أقوم، وسروره أتم، وتلك حكمة الله البالغة التي يتبين عندها أنه لن يعدو المرء ما قدر له، ولن يفوته ما كان يُدركه، وكما أن هذا المعنى الذي ذكرناه ثابت في الشريعة، مصرح به في غير موطن منها، قد أجراه الله على لسان الجبارة من عباده وعُتادة أمته، حتى قال الحجاج بن يوسف الثقفي في بعض خطبه، ما معناه: «أيها الناس إن الله كفانا أمر الرزق، وأمرنا بالعبادة، فسعينًا لما كفيناه، وتركنا السعي للذي أمرنا به، فليتنا أمرنا بطلب الرزق وكفيناه العبادة، حتى نكون كما أَرَادَهُ اللهُ مِنَّا». هذا معنى كلامه لا لفظه، فلما بلغ كلامه هذا بعض السلف المعاصرين له قال: «إن الله لا يُخرج الفاجر من هذه الدار وفي قلبه حكمة ينتفع بها العباد إلا أخرجها منه، وإن هذا مما أخرجته من الحجاج». فانظر هذا الجبار كيف لم يخف عليه هذا الأمر، مع ما هو فيه من التجبر وسفك الدماء وهتك الحرم والتجرؤ على الله وعلى عباده وتعدي حدوده. فما أحقه بالأخفى على من هو ألين منه قلبًا وأقل منه ظلمًا وأخف منه تجبرًا، وأقرب منه من خير، وأبعد منه من شر، وإن من تصور هذا الأمر حق التصور، وتعقله كما ينبغي، انتفع به انتفاعًا عظيمًا، ونال به من الفوائد جسيمًا، والهداية بيد الهادي جل جلاله وتقدست أسماؤه.

وإن لحسن النية وإخلاص العمل تأثيرًا عظيمًا في هذا المعنى، فمن تعكست عليه بعض أموره من طلب العلم، أو أُكلف عليه مطالبه وتضايقت مقاصده، فليعلم أنه بذنبه أصيب، وبعدم إخلاصه عوقب، أو أنه أصيب بشيء من ذلك محنة له وابتلاء واختبارًا، لينظر كيف صبره واحتماله، ثم يُفيض عليه بعد



ذَلِكَ من خزائن الخير ومخازين العطايا فِي ما لَمْ يكن بحُسبان، ولا يَبْلُغُ إِلَيْهِ تصوُّرُهُ، فليَعْضُ عَلَى العلم بناجذه، ويشُدُّ عَلَيْهِ يَدَهُ، ويشْرَحَ به صدره، فإنه لا مَحَالَة واصلٌ إِلَى المنزل الَّذِي ذَكَرْنَا، نائلٌ للمرتبة الَّتِي بَيْنَا، وما أَحْسَنَ ما حكاَهُ بعضُ أَهْلِ العلم عن الحكيم أفلاطون، فإنه قَالَ: «الفضائلُ مُرَّةُ الأوائلِ حلوةُ العواقبِ، والرذائلُ حلوةُ الأوائلِ مُرَّةُ العواقبِ».

وقد صدق؛ فإن من شَغَلَ أوائلِ عمره وعُفْوانَ شبابه بطلب الفضائلِ، لا بُدَّ لَهُ أن يفطم نفسه عن بعض شهواتها، ويحبسها عن الأمور الَّتِي يشتغل بِهَا أترابه ومعارفه؛ من الملاهي ومجالس الراحة وشهوات الشباب، فإذا انتهى إِلَيْهِ ما هُمْ فِيهِ من تلك اللذات والخلاعات، وجد فِي نفسه بحُكم الشباب وحادثة السن وميل الطبع إِلَى ما هناك مرارة، واحتاج إِلَيَّ مُجاهدة يَرُدُّ بِهَا جامعَ طبعه ومتفَلَّتْ هواه ومتوثَّبَ نشاطه، لا يتم له إِلَّا بِالْجَمِّ شهوته بلجام الصبر، ورباطها بِمِرْبَاطِ الْعِفَّةِ.

وكيف لا يَجِدُ مرارة الحبس للنفس من كَانَ فِي زاوية من زوايا المساجد، ومقصورة من مقاصر المدارس، لا ينظر إِلَّا فِي دفتر، ولا يتكَلَّمُ إِلَّا فِي فنٍّ من الفنون، ولا يتحدَّثُ إِلَّا إِلَى عالم أو متعلِّم، وأترابه ومعارفه، من قرابته وجيرانه وذوي سنه وأهل نشأته وبلده، يتقلَّبون فِي رافِهِ العيش ورائقِ القَصْفِ.

وإذا انضَمَّ لذلِكَ الطالب -إِلَى هَذِهِ المرارة الحاصلة له بعَزْفِ النفس عن شهواتها- مرارةٌ أُخْرَى، هي إِعْوَازُ الحال وضيقُ المكسبِ وحقارة الدخل، فإنه لا بُدَّ أَنْ يَجِدَ من المرارة المتضاعفة ما يعظم عنده موقعه، لكنَّه يذهب عنه ذَلِكَ قليلاً قليلاً، فأول عقدة تنحل عنه من عقد هَذِهِ المرارة، عندما يَتَصَوَّرَ ما يؤوُلُ به الأمر وينتهي إِلَيْهِ حاله من الوصول إِلَيَّ ما قد وَصَلَ إِلَيْهِ من يَجِدُهُ فِي عصره من العلماء، ثم تنحلُّ عنه العقدة الثانية بفهم المباحث وحفظ المسائل وإدراك الدقائق، فإنه عِنْدَ ذَلِكَ يَجِدُ من اللذة والحلاوة ما يذهبُ بِكُلِّ مرارة، ثم إذا نالَ من المعارف حظاً، وأحرز منها نصيباً، ودخل فِي عِداد أَهْلِ العلم، كَانَ متقلِّباً فِي اللذات النفسانية الَّتِي هي اللذات بالحقيقة، ولا يَغْدَمُ عِنْدَ ذَلِكَ من اللذات

الجسمانية، ما هو أفضل وأحلى من اللذات التي يتقلب فيها كل من كان من أترابه، وهو إذا وازن بين نفسه الشريفة، وبين فرد من معارفه الذين لم يشتغلوا بما اشتغل به، اغتبط بنفسه غاية الاغبطاط، ووجد من السرور والخبور ما لا يُقادر قدره.

هَذَا باعتبار ما يجده من اللذة النفسانية عند أن يجد نفسه عالمة، ونفس معارفه جاهلة. ويزداد ذَلِكَ بما يحصل له من لوازم العلم؛ من الجلالة والفخامة، وبعد الصيت وعظم الشهرة، ونباله الذكر ورفعة المحل، والرجوع إليه في مسائل الدين وتقديمه على غيره في مطالب الدنيا، وخضوع من كان يُزري عليه ويستخف بمكانه من بني عصره، فإذا جمعهم مجلس من مجالس الدنيا كانوا له بمنزلة الخدم، وإن كان على غاية من الإفلاس والعدم.

ثم إذا تناهى حاله وبلغ من الحظ في العلم إلى مكان علي، انثال عليه الطلبة للعلوم، وأقبل إليه المستفتون في أمر الدين، واحتاج إليه ملوك الدنيا فضلاً عن غيرهم، فيكون عند هذا عيشه حلواً محضاً، وعمره مغموراً باللذات النفسانية والجسمانية، ويرتفع أمره عن هذه الدرجة ارتفاعاً لا يُقادر قدره إذا تصور ما له عند الله من عظيم المنزلة، وعلى الرتبة وعظيم الجزاء، الذي هو المقصود أولاً وبالذات من علوم الدين.

وكنْتُ فِي أَوَائِلِ أَيَّامِ طَلْبِي لِلْعِلْمِ - فِي سَنِّ الْبُلُوغِ أَوْ بَعْدَهَا بِقَلِيلٍ -  
تَصَوَّرْتُ مَا ذَكَرْتَهُ هُنَا فَقُلْتُ:

سَدَدْتُ الْأُذُنَ عَنْ دَاعِي التَّصَابِي      فَلَا دَاعٍ لَدَيَّ وَلَا مُجِيبُ  
وَأَتَّفَقْتُ الشَّيْئَةَ غَيْرَ وَإِ      لِمَجْدِ الشَّيْبِ فَلَيْهِنَّ الْمَشِيبُ  
وَقُلْتُ أَيْضًا رَامِرًا إِلَى هَذَا الْمَعْنَى:

وَأُبْدِي رَغْبَةً لِنَجْوَدِ نَجْدٍ      وَشَوْقًا لِاتِّشَاقِي مِنْهُ رِيحًا  
وَمَا بِسِوَى الْعَقِيقِ أَقَامَ قَلْبِي      وَأَضْحَى بَيْنَ أَهْلِيهِ طَرِيحًا

وَأَمَّا كَوْنُ الرِّذَائِلِ حُلُوءَ الْأَوَائِلِ مُرَّةَ الْعَوَاقِبِ؛ فَصَدَقَ هَذَا غَيْرُ خَافٍ عَلَى  
ذِي لُبٍّ، فَإِنْ مَنْ أَرْسَلَ عَنَانَ شِبَابِهِ فِي الْبَطَالَاتِ، وَحَلَّ رِبَاطَ نَفْسِهِ فَأَجْرَاهَا فِي

ميادين اللذات، أدرك من اللذة الجُسمانية من ذَلِكَ بحسب ما يَتَّفِقُ له منها، ولا سيما إذا كَانَ ذا مال وجمال، ولكنها تنقضي عنه اللذة وتفارقه هذه الحلاوة، إذا تكامل عقله ورجح فهمه وقوي فكره، فإنه لا يدري عِنْد ذَلِكَ ما يَذْهَبُ من المرات التي منها الندامة عَلَى ما اقترفه من معاصي الله، ثم الحسرة عَلَى ما فَوَّته من العمر في غير طائل، ثم عَلَى ما أنفق من المال في غير محلّه، وَلَمْ يَفُزْ من الجميع بشيء ولا ظفر من الكل بطائل، وتزداد حسرته وتتعاظم كربته إذا قاس نفسه بنفس من اشتغل بطلب المعالي من أترابه، في مقبل شبابه، فإنه لا يزال عِنْد موازنة ذاته بذاته وصفاته بصفاته، في حسرات متجددة، وزفّرات مُتصاعدة، ولا سيما إذا كَانَ بَيْتُهُ في العلم طويل الدعائم، وسلفه من المتأهلين لتلك المعالي والمكارم، فإنه حينئذ تذهب عنه سكرة البطالة، وتنقشع عنه عَمَايَةُ الجهالة، بكُروب طويلة، وهموم ثقيلة، وقد فاته ما فات، وحيل بين العير<sup>(١)</sup> والنزوان، و(حال الجريض<sup>(٢)</sup> دون القريض)، و(في الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ)<sup>(٣)</sup>.

فانظر أعزَّكَ اللهُ أيُّ الرجلين أربحُ صفقةً، وأكثرُ فائدةً وأعظمُ عائدةً، فقد يَبِينُ الصبحُ لذي عينين، (وعند الصباح يَحْمَدُ القومُ السُّرَى)<sup>(٤)</sup>.  
ولنعد الآن إِلَى بيان ما يَحْتَاجُ إليه أهلُ تلك الطبقات من العلوم، وما ينبغي لَهُم أن يشتغلوا به، فنقول:

(١) انظر: مختار الصحاح مادة (عير) وهو الحمار الأهلي أو الوحشي.

(٢) أي: حال الغم. انظر للزيادة: مجمع الأمثال للميداني (٣٤١/١).

(٣) المرجع السابق (٤٣٤/٢).

(٤) المرجع السابق (٣١٨/٢).

### الطبقة الأولى من حملة العلم

أما أهل الطبقة الأولى، التي هي أرفع مكان وأعز محل يرتقي إليه علماء الشريعة، على حسب ما قدمنا بيانه، فينبغي لمن تصوّر الوصول إليها وقصد الإدراك لها، أن يشرع بعلم النحو، مبتدئاً بالمختصرات كمنظومة الحريري المُسمّاة بالملحة<sup>(١)</sup> وشروحها، فإذا فهم ذلك وأتقنه انتقل إلى كافية ابن الحاجب وشروحها، ومُغني اللبيب<sup>(٢)</sup> وشروحه.

هذا باعتبار هذه الديار اليمنية إذا كان طالب العلم فيها؛ لأنه يجد شيوخ هذه المصنفات، ولا يجد شيوخ غيرها من مصنفات النحو إلا باعتبار الوجادة<sup>(٣)</sup>، لا باعتبار السماع، فإذا كان ناشئاً في أرض يشتغلون فيها بغير هذه المصنفات، فعليه الاشتغال بما اشتغل به مشائخ تلك الأرض، مبتدئاً بما هو أقربها تناولاً، مُنتهياً إلى ما هو النهاية للمشتغلين بذلك الفن وذلك القطر، فاعرف هذا، واعلم أن ما أُسمّيه ها هنا، إنّما هو باعتبار ما يشتغل به الناس في الديار اليمنية، فمن كان في غيرها فليأخذ عن شيوخها في كل فن مقداراً يُوافق ما أذكره هنا.

واعلم أنه لا يستغني طالب العلم، المتصوّر المتبحر في علم الشريعة، العازم على أن يكون من أهل الطبقة الأولى، عن إتقان ما اشتمل عليه شرح الرضي على الكافية، من المباحث اللطيفة، والفوائد الشريفة، وكذلك ما في (مُغني اللبيب) من المسائل الغريبة، ويكون اشتغاله بسماع شروح المختصرات، بعد أن تكون هذه المختصرات محفوظة له حفظاً يُمليه عن ظهر قلبه، ويُبديه من طرف لسانه، وأقل الأحوال أن يحفظ مُختصراً منها، هو أكثرها مسائل وأنفعها فوائد، ولا يفوته النظر في مثل الألفية<sup>(٤)</sup> لابن مالك وشروحها، والتسهيل وشرحه<sup>(٥)</sup>.

(١) وهي ملحة الإعراب للحريري في النحو وهي مطبوعة عدة طبعات بمصر، وببيروت.

(٢) لابن هشام وشرحه الدماميني وغيره.

(٣) انظر ما قاله السيوطي في تدريب الراوي (٢/٦٠-٦١).

(٤) لابن مالك الطائي، وشرحها المرادي وابن عقيل وغيرهما، وهما مطبوعان.

(٥) التسهيل لابن مالك وشرحه لابن حيان الأندلسي، وغيره.

والمفصل<sup>(١)</sup> للزمخشري، والكتاب لسيويه<sup>(٢)</sup>، فإنه يجد في هذه الكتب من لطائف المسائل النحوية، ودقائق المباحث العربية، ما لم يكن قد وجده في تلك. وينبغي للطلاب المذكور أن يطلع على مختصرات المنطق، ويأخذه عن شيوخه، ويفهم معانيه بعد أن يفهم النحو، ليفهم ما يتدنى به من كتبه، ليستعين بذلك على فهم ما يورده المصنفون في مطوَّلات كتب النحو ومتوسطاتها من المباحث النحوية، ويكفيه في ذلك مثل المختصر المعروف بإيساغوجي<sup>(٣)</sup>، أو تهذيب السعد<sup>(٤)</sup>، وشرح من شرحهما.

وسيأتي بيان ما ينبغي الاشتغال به من فن المنطق إن شاء الله، وليس المراد هنا إلا الاستعانة بمعرفة مباحث التصورات والتصديقات إجمالاً، لئلا يعثر على بحث من مباحث العربية من نحو أو صرف أو بيان، قد سلك فيه صاحب الكتاب مسلكاً على النمط الذي سلكه أهل المنطق فلا يفهمه، كما يقع كثيراً في الحدود والإلزامات، فإن أهل العربية يتكلمون في ذلك بكلام المناطق، فإذا كان الطالب عاطلاً عن علم المنطق بالمرة، لم يفهم تلك المباحث كما ينبغي.

ثم بعد ثبوت الملكة له في النحو - وإن لم يكن قد فرغ من سماع ما سمَّيناه - يشرع في الاشتغال بعلم الصرف، كالشافية وشرحها، والريحانية ولامية الأفعال<sup>(٥)</sup>.

ولا يكون عالماً بعلم الصرف كما ينبغي، إلا بعد أن تكون الشافية من محفوظاته، لانتشار مسائل فن الصرف وطول ذيل قواعده وتشعب أبوابه.

(١) طبع شرحه لابن يعيش.

(٢) طبع بمصر وبيروت.

(٣) معناه: الكليات الخمس للأهرلي وعليه شروح كثيرة، مثل: زكريا الأنصاري، ومحمد عlish وكثيرين.

(٤) يقصد تهذيب المنطق والكلام لسعد الدين التفتازاني، مطبوع.

(٥) لابن مالك، وعليها شروح مطبوعة ومخطوطة.

ولا يفوته الاشتغال بشرح الرُّضي عَلى الشافية، بعد أن يشتغل بما هو أخصرُ منه من شرحها، كشرح الجاربردي<sup>(١)</sup> ولطف الله الغياث، فإن فيه من الفوائد الصرفية ما لا يوجد في غيره.

ثم ينبغي له بعد ثبوت المَلَكَة له نَحْوًا وصرفًا - وإن لم يكن قد فرغ من سَماع كتب الفنّين - أن يشرع في علم المعاني والبيان، فيبتدئ بحفظ مُختصر من مُختصرات الفن يشتمل على مُهمّات مسائله، كالتلخيص و(شرح السعد) المختصر وما عَليه من الحواشي، وشرحه المطول وحواشيه، فإنه إذا حفظ هَذَا المختصر وحقّق الشرحين المذكورين وحواشيهما، بلغ إلى مكان من الفن مَكِين، فقد أحاطت هَذِهِ الجملة بما في مؤلفات المتقدمين من شُرّاح (المفتاح) ونحوه.

وإذا ظفّر بشيء من مؤلفات عبد القادر الجرجاني<sup>(٢)</sup>، والسَّكَاكِي<sup>(٣)</sup>، في هَذَا الفن فليمعن النظر فيه، فإنه يقف في تلك المؤلفات على فوائد.

وينبغي له - حال الاشتغال بهذا الفن - أن يشتغل بفنون مُختصرة قريبة المأخذ، قليلة المباحث، كفن الوَضْع، وفن المناظرة، ويكفيه في الأوّل رسالة الوضع<sup>(٤)</sup> وشرح من شروحها، وفي الثاني آدابُ البحث العضدية<sup>(٥)</sup>، وشرح من شروحها.

وقد تشعبت مسائل علم المناظرة في الأزمنة الأخيرة، فوصل رجل من الأكراد من طلبة العلم ومعه رسالة وشرحها، يذكر أنها لبعض علماء الهند ولم يُعرف اسمه، وفيها من الفوائد وشروحها والتفاصيل، ما لا يوجد في الآداب العضدية وشروحها إلا ما هو بالنسبة إليه كالرموز، وقد نقلها الناس عنه،

(١) وشرحه مطبوع.

(٢) صاحب أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز.

(٣) صاحب مفتاح العلوم.

(٤) للشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ.

(٥) مشهورة مطبوعة.

وانتشرت بين علماء صنعاء، وهي في نحو ثلاثة كراريس، مشتملة على مقدمة وتسعة مباحث، ولا يستغني طالب هذا الفن عن إمعان النظر فيها، وقد اشتغلت هذه الرسالة وقابلتها معه على نسخته، ولم يكن له من الفهم والاستعداد ما يبلغ به إلى أن تؤخذ عنه هذه الرسالة وشرحها رواية لا دراية، مع كونه كان من أهل الصلاح والإكباب على الطلب والرغبة في العلم.

وكما تشعبت مباحث علم المناظرة، فقد تشعبت أيضاً عند المتأخرين مباحث (علم البديع)، فإن الموجود في كتب المتقدمين من أنواعه اللفظية والمعنوية دون أربعين نوعاً، وعند أهل البديعيات زيادة على مائة وخمسين نوعاً. وأخبرني الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الرئيس من علماء الحرم المكي، عند وفوده إلى صنعاء، أنه قد أنهارها بعض المتأخرين إلى نحو سبعمائة نوع، وأنه وقف على رسالة أو منظومة -الشك مني- لبعض المتأخرين تشتمل على ذلك، وأنا -بحمد الله- قد استخرجت أنواعاً من البديع، وذكرت لها أسماء خارجة عن الأسماء التي ذكرها أهل هذا العلم، وذكرت أحياناً اشتملت على ذلك.

ثم ينبغي له أن يكب على مؤلفات اللغة المشتملة على بيان مفرداتها، كالصّاح<sup>(١)</sup>، والقاموس<sup>(٢)</sup>، وشمس العلوم<sup>(٣)</sup>، وضياء العلوم<sup>(٤)</sup>، وديوان الأدب<sup>(٥)</sup>، ونحو ذلك من المؤلفات المشتملة على بيان اللغة العربية عموماً أو خصوصاً، كالمؤلفات المختصة بغريب القرآن والحديث<sup>(٦)</sup>.

(١) للجوهري، طبع بمصر، وبيروت، والعراق، وهو من أشهر وأول ما صُنف في نوعه.

(٢) لمجد الدين الفيروزآبادي، وقد عمل عليه شروح وحواشي واستدراكات ومختصرات وترتيبات.

(٣) للكلاعي الحميري، وهو مطبوع.

(٤) وهو مختصر شمس العلوم لابنه محمد.

(٥) لإسحاق بن إبراهيم الفارابي.

(٦) مثل غريب الحديث لابن قتيبة، وغريب الحديث لأبي عبيد، والحربي، والخطابي، وغريب

القرآن للراغب، ولابن الجوزي -بتحقيقنا- ولابن الهائم، ولابن التركمان، والنهاية لابن

الأثير، وغريب الحديث لابن الجوزي، ولابن المديني، والغريبين للهرودي -بتحقيقنا- لأول

مرة، بيروت ٦ مجلدات.

ثم يشتغل بعد هَذَا بعلم المنطق، فيحفظ مُختصرًا من مُختصراته، كالتهذيب<sup>(١)</sup>، أو الشمسية، ثم يأخذ في سَماع شروحهما عَلَى أهل الفن، فإن العلم بهذا الفن عَلَى الوجه الَّذِي ينبغي يستفيد به الطالبُ مزيد إدراك، وكمال استعداد، عِنْد ورود الحجج العقلية عَلَيْهِ، وأقلُّ الأحوال أن يكون عَلَى بصيرة عِنْد وقوفه عَلَى المباحث الَّتِي يوردها المؤلفون في علوم الاجتهاد من المباحث المنطقية، كما يفعله كثيرٌ من المؤلفين في الأصول والبيان والنحو.

ثم يشتغل بفن أصول الفقه، بعد أن يَحفظ مُختصرًا من مُختصراته المشتملة عَلَى مُهمات مسائله، كمختصر المنتهى<sup>(٢)</sup>، أو جَمع الجوامع<sup>(٣)</sup>، أو الغاية<sup>(٤)</sup>، ثم يشتغل بسماع شروح هَذِهِ المختصرات، كشرح العضد عَلَى المختصر<sup>(٥)</sup>، وشرح المحلى عَلَى الجوامع<sup>(٦)</sup>، وشرح ابن الإمام<sup>(٧)</sup> عَلَى (الغاية)، وينبغي له أن يطوِّل الباع فِي هَذَا الفن، ويطلع عَلَى مؤلفات أهل المذاهب المختلفة، كالتنقيح<sup>(٨)</sup>، و(التوضيح)<sup>(٩)</sup>، و(التلويح)<sup>(١٠)</sup>، و(المنار)<sup>(١١)</sup>، و(تحرير)<sup>(١٢)</sup> ابن الهمام، وليس فِي هَذِهِ المؤلفات مثلُ التحرير المذكور وشرحه،

(١) لنجم الدين القزويني ٦٧٥هـ.

(٢) لابن الحاجب، وله شروح كثيرة منها للإسنوي، والشيرازي، وابن الكاملية وغيرهم.

(٣) لابن السبكي، له شروح كثيرة جدًا، لابن جماعة، وللزركشي، ولأبي زرعة العراقي، والمحلي، وغيرهم.

(٤) وهو غاية السؤل للحسين بن القاسم المتوفى سنة ١٠٥٠هـ، وهو مطبوع.

(٥) مطبوع.

(٦) مطبوع بمصر وبيروت، وعندي مخطوطة منه عن جدي -رَحِمَهُ اللهُ-

(٧) يقصد الحسن ابن الإمام المنصور بالله القاسم بن مُحَمَّد ١٠٥٠هـ.

(٨) وهو تنقيح الأصول لصدر الشريعة المحبوبي، مطبوع.

(٩) حواشي عَلَى منتهى السؤل لابن الحاجب.

(١٠) شرح التنقيح للتفتازاني.

(١١) هو منار الأنوار لأبي البركات النسفي، معروف.

(١٢) هو لابن الهمام معروف مطبوع عَلَيْهِ شروح كثيرة.



ومن أنفع ما يُستعان به عَلَى بلوغ درجة التحقيق فِي هَذَا الفن، الإكباب عَلَى الحواضي الَّتِي أَلْفَهَا الْمُحَقِّقُونَ عَلَى الشرح العضدي وعلى شرح الجمع.

ثم ينبغي له بعد إتقان فن أصول الفقه، وإن لَمْ يكن قد فَرَّغَ من سَمَاعِ مطوَّلَاتِهِ، أن يشتغل بفن الكلام المسمَّى بأصول الدين، ويأخذ من مؤلفات الأشعرية بنصيب، ومن مؤلفات المعتزلة بنصيب، ومن مؤلفات الماتريدية بنصيب، ومن مؤلفات المتوسطين بين هَذِهِ الفرق كالزيدية بنصيب، فإنه إذا فعل كل هَذَا عَرَفَ الاعتقادات كما ينبغي وأنصف كل فرقة بالترجيح، أو التَّجْرِيعَ عَلَى بصيرة، وقابل كل قولٍ بالقَبُولِ أو الرَّدَّ عَلَى حقيقة.

ومن أحسن مؤلفات المعتزلة: المجتبى، ومن أحسن مؤلفات متأخري الأشعرية: المواقف العضدية، وشرحها للشريف، والمقاصد السعدية وشرحها له، وإِيَّاكَ أن يثنيكَ عن الاشتغال بهذا الفن ما تسمعه من كلمات بعض أهل العلم، فِي التَّنْفِيرِ عنه والتَّزْهِيدِ فِيهِ والتَّقْلِيلِ لفائدته، فإنَّكَ إن عملتَ عَلَى ذَلِكَ وقَبَلتَ ما يُقال فِي الفن قبل معرفته، كنت مُقْلِدًا فيما لا يدري ما هو، وَذَلِكَ لا يليقُ بِمَا تَطْلُبُهُ من المرتبة العَلِيَّةِ، والكون فِي الطبقة الأَوَّلِيَّةِ، بل اعرفه حقَّ معرفته، وأنت بعد ذَلِكَ مفوَّضٌ فيما يقوله من مدح أو قَذْح، فإنه لا يُقال لك حينئذ أنت تمدح ما لا تعرفه، أو تقدح فيما لا تدري ما هو، عَلَى أَنه يتعلَّقُ بِذَلِكَ فائدة وزيادة بصيرة فِي علوم أخرى، كعلم التفسير، وعلم تفسير الحديث، فإنَّكَ إذا بلغت إِلَى ذَلِكَ، علمت ما فِي العلم بهذا الفن من الفائدة، لا سيما عند قراءة (كشاف) الزَّمَخْشَرِي ومن سلك مَسْلَكَه، فإن فِي مباحثهم من التدقيقات الراجعة إِلَى علم الكلام، ما لا يفهمها حقَّ الفهم إِلَّا من عَرَفَ الفنَّ واطَّلَعَ عَلَى مذاهب المعتزلة والأشعرية وسائر الفرق.

وإني أقول بعد هذا: إنه لا ينبغي لعالم أن يَدِين بغير ما دان به السلفُ الصالحُ من الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ من الوقوف عَلَى ما تقتضيه أدلة الكتاب والسُّنة، وإبراز الصفات كما جاءت، ورَدَّ علم المتشابه إِلَى الله سبحانه، وعدم الاعتداد بشيء من تلك القواعد المدونة فِي هَذَا العلم، المبنية عَلَى شَفَا جُرْفِ

هَارٍ مِنْ أَدْلَةِ الْعَقْلِ الَّتِي لَا تُعْقَلُ، وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِمَجْرَدِ الدَّعَاوِي وَالْإِفْتِرَاءِ عَلَى الْعَقْلِ بِمَا يُطَابِقُ الْهَوَى، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِأَدْلَةِ الشَّرْعِ الثَّابِتَةِ فِي الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ حَدِيثُ خُرَافَةٍ، وَلُعْبَةٌ لَاعِبٍ، فَلَا سَبِيلَ لِلْعِبَادِ يَتَوَصَّلُونَ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَبِالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ، إِلَّا مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ - عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَيْسَ لِلْعُقُولِ وَصُولٌ إِلَى تِلْكَ الْأُمُورِ، وَمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ فَقَدْ كَلَّفَ الْعُقُولَ مَا أَرَاَحَهَا اللَّهُ مِنْهُ وَلَمْ يَتَعَبَّهَا بِهِ، بَلْ غَايَةُ مَا تَدْرِكُهُ، وَجُلُّ مَا تَصِلُ إِلَيْهِ هُوَ ثُبُوتُ الْخَالِقِ الْبَارِي، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَصْنُوعَاتُ لَهَا صَانِعٌ، وَهَذِهِ الْمَوْجُودَاتُ لَهَا مُوجِدٌ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ التَّفَاصِيلِ الَّتِي جَاءَتْ فِي كُتُبِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَعَلَى أَلْسُنِ رُسُلِهِ فَلَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْعَقْلِ، بَلْ مِنْ ذَلِكَ النُّقْلِ الَّذِي مِنْهُ جَاءَتْ، وَإِلَيْنَا بِهِ وَصَلَتْ.

وَأَعْلَمُ أَنِّي عِنْدَ الْإِشْتَغَالِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، وَمُمَارَسَةِ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ وَالنُّحُلِ لَمْ أَزِدْ بِهَا إِلَّا حَيْرَةً، وَلَا اسْتَفْدْتُ مِنْهَا إِلَّا الْعِلْمَ بِأَنَّ تِلْكَ الْمَقَالَاتِ خُرَاجَاتٌ، فَقُلْتُ إِذْ ذَاكَ مَشِيرًا إِلَى مَا اسْتَفْدْتُهُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ:

وِغَايَةُ مَا حَصَلَتْهُ مِنْ مَبَاحِثِي      وَمِنْ نَظَرِي مِنْ بَعْدِ طَوْلِ التَّدَبُّرِ  
هُوَ الْوَقْفُ مَا بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ حَيْرَةً      فَمَا عِلْمٌ مَنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَ التَّحِيرِ؟  
عَلَى أَنِّي قَدْ خُضْتُ مِنْهُ غِمَارَهُ      وَمَا قَنِعْتُ نَفْسِي بِدُونِ التَّبَحُّرِ

وَعِنْدَ هَذَا رَمَيْتُ بِتِلْكَ الْقَوَاعِدِ مِنْ خَالِقٍ، وَطَرَحْتُهَا خَلْفَ الْحَائِطِ، وَرَجَعْتُ إِلَى الطَّرِيقَةِ الْمَرْبُوطَةِ بِأَدْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، الْمَعْمُودَةِ بِالْأَعْمَدَةِ الَّتِي هِيَ أَوْثَقُ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ عِبَادُ اللَّهِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْمُقْتَدِينَ بِهِمْ، السَّالِكِينَ مَسَالِكَهُمْ، فَطَاحَتِ الْحَيْرَةُ، وَانْجَابَتْ ظُلْمَةُ الْعَمَايَةِ، وَانْقَشَعَتْ وَانْكَشَفَتْ سَتُورُ الْغَوَايَةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

عَلَى أَنِّي - وَلِلَّهِ الشُّكْرُ - لَمْ أَشْتَغَلْ بِهَذَا الْفَنِّ إِلَّا بَعْدَ رَسُوخِ الْقَدَمِ فِي أَدْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَكُنْتُ إِذَا عَرَضَتْ مَسْأَلَةٌ مِنْ مَسَائِلِهِ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ،

رجعتُ إلى ما يدفعها من علم الشرع، ويدمغ زائفها من أنوار الكتاب والسنة، ولكنني كنت أقدرُ في نفسي أنه لو لم يكن لديَّ إلا تلك القواعد والمقالات فلا أجدُ حينئذٍ إلا حيرةً، ولا أمشي إلا في ظلمة، ثم إذا ضربت بها وجه قائلها ودخلتُ إلى تلك المسائل من الباب الذي أمر الله بالدخول منه، كنتُ حينئذٍ في راحة من تلك الحيرة، وفي دعةٍ من تلك الخزعبلات، والحمدُ لله رب العالمين، عدد ما حمده الحامدون بكل لسان في كل زمان.

ثم بعد إحراز هذه العلوم يشتغل بعلم التفسير، فيأخذُ عن الشيوخ ما يحتاج مثله إلى الأخذ، كالكشف، ويكتبُ على كتب التفسير على اختلاف أنواعها وتباين مقاديرها، ويعتمدُ في تفسير كلام الله سبحانه ما ثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ثم عن الصحابة، فإنهم مع كونهم أعلم من غيرهم بمقاصد الشارع هم أيضاً من أهل اللسان العربي، فما وجده من تفاسير رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في الكتب المعتمدة كالأهيات وما يلتحق بها قدمه على غيره، بل يتعين عليه الأخذ به، ولا يحلُّ له مخالفته.

وأجمعُ مؤلف في ذلك وأنفعه وأكثره فائدة الدر المنثور للسيوطي. وما ذكرنا من تقديم ما ورد عن الصحابة مقيدٌ بما إذا لم يخالف مما يُعلم من لغة العرب، ولم تكن تلك المخالفة لأجل معنى شرعي، فإن كانت لمعنى شرعي فقد تقرر أن الحقائق الشرعية مقدمة على اللغوية، وينبغي له أن يطول الباع في هذا العلم، ويطالع مطولات التفاسير، كمفاتيح الغيب للرازي.

فإن المعاني المأخوذة من كتاب الله سبحانه كثيرة العدد، يستخرج منها كل عالم بحسب استعداده وقدر ملكته في العلوم، ولا يغترُّ بما يزعمه بعض أهل العلم من أنه يكفي الاطلاع على تفسير آيات الكتاب العزيز، كما وقع لكثير من التأليف في تفسير آيات مخصوصة، مسمياً لها بآيات الأحكام كالموزعي، وصاحب الثمرات.

فإن القرآن جميعه، حتّى قصصه وأمثاله، لا يخلو من فوائد متعلقة بالأحكام الشرعية، ولطائف لا يأتي الحصر عليها، لها مدخل في الدين، يعرف هذا من يعرفه. ويجهله من يجهله<sup>(١)</sup>.

وينبغي أن يُقدّم على قراءة التفاسير الاطلاع على علوم الأداء، وكل ما كان له مدخل في التلاوة وسائر العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز، لا من هذه الحثيثة، وما أنفع الإتقان للسيوطي في مثل هذه الأمور.

ثم لا يُهمل النظر في الكتب المدونة في القراءات وما يتعلق بها، كالشأطبية وشرحها، والطبئة وشروحها<sup>(٢)</sup>.

إذا عرفت ما ينبغي لمن أراد أن يكون من أهل الطبقة الأولى فاعلم: إن أعظم العلوم فائدة، وأكثرها نفعاً، وأوسعها قدراً، وأجلها خطراً - علمُ السنّة المطهرة - فإنه الذي تكفل ببيان الكتاب العزيز، ثم استقل بما لا ينحصر من الأحكام.

ولست أقول: إن الطالب يشتغل به في وقت معين، ولا أقول: إنه يقدمه على هذه العلوم المتقدمة، أو يؤخره عنها.

بل أقول: إنه ينبغي لطالب العلم بعد أن يُقيم لسانه بما يحتاج إليه من النحو أن يُقبل على سماع الكتب التي جُمع فيها أهل العلم متون الأحاديث مقطوعة الأسانيد، كجامع الأصول<sup>(٣)</sup>، والمشارك<sup>(٤)</sup>، وكنز العمال<sup>(٥)</sup>، والمتقى لابن تيمية، وبلوغ المرام لابن حجر، والعُمدة.

ثم يسمع الكتب التي فيها الأسانيد، كالأمهات الست، ومسند أحمد<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٢٥٠-٢٥١).

(٢) وهي كثيرة جداً.

(٣) لابن الأثير، معروف مطبوع.

(٤) مشارق الأنوار للقاضي عياض.

(٥) في سنن الأقوال والأفعال لعلي بن حسام المتقي الهندي، طبع في ١٨ مجلداً.

(٦) طبع عدة طبعات من أحدثها وأفضلها طبعة الرسالة وقرطبة.

وصحيح ابن خزيمة<sup>(١)</sup>،... وابن حبان<sup>(٢)</sup>، وابن الجارود<sup>(٣)</sup>، وسنن الدارقطني، والبيهقي<sup>(٤)</sup>.

وبالجملة؛ فما بلغت إليه قدرته، ووجد في أهل عصره شيوخه من كتب السنة جد في سماعه، واجتهد بحسب ما يُمكنه، ويكون هذا الاشتغال بهذا العلم الجليل مصاحباً لاشتغاله بجميع العلوم المتقدمة من البداية إلى النهاية.

فإذا قَضَى وطره من سماع كتب المتن والإسناد اشتغلَ بشرح هذه المؤلفات، فيسمع منها ما تيسر له سماعه، ويطالع ما لم يتيسر له سماعه، ويستكثر من النظر في المؤلفات في علم الجرح والتعديل، بل يتوسع في هذا العلم بكل مُمكن، وأنفع ما يُنتفع به مثل النبلاء<sup>(٥)</sup>، و(تاريخ الإسلام)<sup>(٦)</sup>، و(تذكرة الحفاظ)<sup>(٧)</sup>، و(الميزان)<sup>(٨)</sup>، فإنه يجد في هذه المؤلفات من الاختلاف في المترجم له وذكر أسباب الجرح والتعديل ما لا يجده في غيرها، كتهذيب الكمال<sup>(٩)</sup> وفروعه.

وهذا بعد أن يشتغل بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث، كمؤلفات ابن الصلاح، والألفية للعراقي وشروحها. ولا يستغني عن المطولات بالمختصرات، لا سيما إذا بالغ مؤلفوها في الاختصار، كالتُّخبة وما هو مشابهة لها. وينبغي له أن يشتغل بمطالعة الكتب المصنفة في تاريخ الدول وحوادث العالم في كل سنة، كما فعله الطبري في تاريخه، وابن الأثير في كامله، وكما

(١) مطبوع في خمسة أجزاء.

(٢) مطبوع وحده، ومع الإحسان، في ١٨ مجلداً بمؤسسة الرسالة ببيروت.

(٣) المتتقى مطبوع ثلاث طبعات.

(٤) السنن الكبرى، طبع الهند، وبيروت عن الهندية.

(٥) سير أعلام النبلاء: طبعتان، الرسالة، وحديثاً العلمية بيروت، وعليها ذيل وتممة.

(٦) ثلاث طبعات.

(٧) مطبوع.

(٨) هو ميزان الاعتدال، مصر، وبيروت.

(٩) طبع بالرسالة بيروت.

فعله كثير من المؤرخين عَلَى اختلاف مسالكهم فِي تَخْصِيصِ التَّصْنِيفِ بِدَوْلَةٍ مِنَ الدُّوَلِ، أَوْ طَائِفَةٍ مِنَ طَوَائِفِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ، أَوْ فِرْقَةٍ مِنَ فِرْقِ أَهْلِ الرِّئَاسَاتِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ لِلْإِطْلَاعِ عَلَى ذَلِكَ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَ أَحْوَالَ الْعَالَمِ وَأَتَقَنَ مَعْرِفَةَ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ مِنْهُمْ، وَعِلْمَ بِأَوَقَاتِ مَوَالِدِهِمْ وَوَفَايَاتِهِمْ.

فَإِذَا أَحَاطَ الطَّالِبُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعُلُومِ فَقَدْ صَارَ حَائِثٌ فِي الطَّبَقَةِ الْعَالِيَةِ مِنَ طَبَقَاتِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَكَمَلَتْ لَهُ جَمِيعُ أَنْوَاعِ عُلُومِ الدِّينِ، وَصَارَ قَادِرًا عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَدْلَةِ مَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ.

وَلَكِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَى عُلُومٍ أُخْرَى لِيَكْمُلَ لَهُ مَا قَدْ حَازَهُ مِنَ الشَّرَفِ، وَيَتِمَّ لَهُ مَا قَدْ ظَفَرَ بِهِ مِنَ بُلُوغِ الْغَايَةِ.

فَمِنْ ذَلِكَ: عِلْمُ الْفِقْهِ، وَأَقْلُ الْأَحْوَالِ أَنْ يَعْرِفَ مُخْتَصِرًا فِي فِقْهِ كُلِّ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورَةِ، فَإِنْ مَعْرِفَةُ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَهْلُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَدْ يَحْتَاجُهُ الْمُجْتَهِدُ لِإِفَادَةِ الْمُتَمَذِّهِينَ السَّائِلِينَ عَنْ مَذَاهِبِ أُمَّتِهِمْ.

وَقَدْ يَحْتَاجُهُ لِدَفْعِ مَنْ يَشْنَعُ عَلَيْهِ فِي اجْتِهَادِهِ، كَمَا يَقَعُ ذَلِكَ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ التَّعَصُّبِ وَالتَّقْصِيرِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ لَهُ: قَدْ قَالَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ الْعَالِمُ الْفُلَانِي، أَوْ عَمِلَ عَلَيْهَا أَهْلُ الْمَذْهَبِ الْفُلَانِي، كَانَ ذَلِكَ دَافِعًا لَصَوْلَتِهِ، كَاسِرًا لثَوْرَتِهِ، وَقَدْ وَقَعْنَا فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مَعَ الْمُقْصِرِينَ، وَتَخَلَّصْنَا عَنْ شَغَبِهِمْ بِحِكَايَةِ مَا أَنْكَرُوهُ عَلَيْنَا عَنْ بَعْضِ مَنْ يَعْتَقِدُونَهُ مِنَ الْأَمْوَاتِ، وَمَا أَنْفَعَ الْإِطْلَاعَ عَلَى الْمُؤَلَّفَاتِ الْبَسِيطَةِ فِي حِكَايَةِ مَذَاهِبِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْمَذَاهِبِ، وَحِكَايَةِ أَدْلَتِهِمْ وَمَا دَارَ بَيْنَ الْمُتَنَازِلِينَ مِنْهُمْ، إِمَّا تَحْقِيقًا أَوْ فَرْضًا، كَمُؤَلَّفَاتِ ابْنِ الْمُنْذَرِ، وَابْنِ قَدَامَةَ، وَابْنِ حَزْمٍ، وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَمَنْ سَلَكَ مَسَالِكَهُمْ، فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ يَزِدَادُ بِذَلِكَ عِلْمًا إِلَى عِلْمِهِ، وَبَصِيرَةً إِلَى بَصِيرَتِهِ، وَقُوَّةً فِي الاسْتِدْلَالِ إِلَى قُوَّتِهِ، فَإِنْ تَلَّكَ الْمُؤَلَّفَاتِ هِيَ مَطَارِحُ أَنْظَارِ الْمُحَقِّقِينَ، وَمَطَامِحُ أَفْكَارِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَكَثِيرًا مَا يَحْصُلُ لِلْعَالَمِ مِنَ النُّكْتِ وَالطَّائِفِ الصَّالِحَةِ لِلْإِسْتِدْلَالِ بِهَا مَا لَا يَحْصُلُ لِلْعَالَمِ الْآخَرِ، وَإِنْ تَقَارَبَتْ مَعَارِفُهُمَا وَتَوَازَنْتْ عُلُومُهُمَا، بَلْ قَدْ يَتَيَسَّرُ لِمَنْ هُوَ أَقْلُ عِلْمًا مَا لَا يَتَيَسَّرُ لِمَنْ هُوَ أَكْثَرُ عِلْمًا مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ وَالْجَوَابِ وَالنَّقْضِ وَالْمَعَارِضَةِ، وَكَمَا قِيلَ:

ورأيان أحزم من واحدٍ ورأيُ الثلاثة لا يُنقضُ

وكما قيل:

ولكن تأخذ الأفهام منه على قدر القرايح والعلوم

ولاسيما مؤلفات أهل الإنصاف الذين لا يتعصبون لمذهب من المذاهب، ولا يقصدون إلا تقرير الحق وتبيين الصواب، فإن المجتهد الطالب للحق ينتفع بها ويستعين بأهلها، فينظر فيما قد حرروه من الأدلة وقدروه من المباحث ويعمل فكره في ذلك، فيأخذ ما يرتضيه ويزيد عليه ما بلغت إليه قدرته ووصلت إليه ملكته، غير تارك للبحث عن تصحيح ما قد صححوه وتضعيف ما قد ضعفوه على الوجه المعتبر.

ومن حق الإنصاف ولازم الاجتهاد: ألا يحسن الظن أو يُسيئه بفرد من أفراد أهل العلم على وجه يوجب قبول ما جاء به أو رده من غير إعمال فكر وإمعان نظر وكشف وبحث، فإن هذا شأن المقلدين وصنيع المتعصبين، وإن غرته نفسه بأنه من المنصفين.

والأ يَغترُّ بالكثرة؛ فإن المجتهد هو الذي لا ينظر إلى من قال، بل إلى ما قال، فإن وجد نفسه تنازعه إلى الدخول في قول الأكثرين والخروج عن قول الأقلين، أو إلى متابعة من له جلالة قدر، وتبالة ذكر، وسعة دائرة علم، لا لأمر سوى ذلك، فليعلم أنه قد بقي فيه عرق من عروق العصبية، وشعبة من شعب التقليد، وأنه لم يوف الاجتهاد حقه.

وبالجملة؛ فالمجتهد على التحقيق هو من يأخذ الأدلة الشرعية من مواطنها على الوجه الذي قدمناه، ويفرض نفسه موجوداً في زمن النبوة وعند نزول الوحي، وإن كان في آخر الزمان، وكأنه لم يسبقه عالم ولا تقدمه مُجتهد، فإن الخطابات الشرعية تناوله كما تناولت الصحابة من غير فرق، وحينئذ يهون الخطب وتذهب الروعة التي نزلت بقلبه من الجمهور، وتزول الهيبة التي تُداخل قلوب المقصرين.

ومِمَّا يَزِيدُ مِنْ أَرَادِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ الْعَلِيَّةِ غُلُوءًا، وَيَفِيدُهُ قُوَّةَ إِدْرَاكِ، وَصَحَّةَ فَهْمٍ، وَسِيلَانَ ذَهْنٍ؛ الْإِطْلَاعَ عَلَى أَشْعَارِ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ وَمُجِيدِهِمْ، وَالْمَشْهُورِينَ مِنْهُمْ بِاسْتِخْرَاجِ لَطَائِفِ الْمَعَانِي وَمُطَرِّبَاتِ النِّكَاتِ، مَعَ مَا تَحْصُلُ لَهُ بِذَلِكَ مِنَ الْاِقْتِدَارِ عَلَى النِّظْمِ وَالتَّصْرِيفِ فِي فُنُونِهِ.

فَقَدْ يَحْتَاجُ الْعَالَمُ إِلَى النِّظْمِ لِحَوَابِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْئَلَةِ الْمَنْظُومَةِ، أَوْ الْمَطَارِحَاتِ الْوَارِدَةِ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَبَّمَا يَنْظُمُ فِي فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ الصَّحِيحَةِ، فَإِنْ كَانَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةُ مِنَ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ لَا يَقْتَدِرُ عَلَى النِّظْمِ كَانَ ذَلِكَ خَدَشَةً فِي وَجْهِ مَحَاسِنِهِ، وَنَقْصًا فِي كَمَالِهِ.

وَهَكَذَا الْاِسْتِكْثَارُ مِنَ النَّظَرِ فِي بَلَاغَاتِ أَهْلِ الْإِنْشَاءِ الْمَشْهُورِينَ بِالْإِجَادَةِ وَالْإِحْسَانِ، الْمُتَصَرِّفِينَ فِي رِسَالَاتِهِمْ وَحِكَايَاتِهِمْ بِأَفْصَحِ لِسَانٍ وَأَبْيَنِ لِسَانٍ، فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِذَلِكَ إِذَا احْتَاجَ إِلَى الْإِنْشَاءِ، أَوْ جَاوَبَ صَدِيقًا، أَوْ كَاتِبَ حَبِيبًا؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ عَلَى قَدْرِ عِلْمِهِ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يُمَارَسْ جَيِّدَ النِّظْمِ وَالنَّشْرِ كَانَ كَلَامُهُ سَاقِطًا عَنْ دَرَجَةِ الْاِعْتِبَارِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَلَاغَةِ، وَالْعِلْمُ شَجَرَةٌ ثَمَرُهَا الْأَفْظَاظُ.

وَمَا أَقْبَحُ بِالْعَالَمِ الْمُتَبَحَّرِ فِي كُلِّ فَنٍّ أَنْ يَتَلَاعَبَ بِهِ فِي النِّظْمِ وَالنَّشْرِ مِنْ لَا يَجَارِيهِ فِي عِلْمٍ مِنْ عُلُومِهِ، وَيَتَضَاحَكُ مِنْهُ مِنْ لَهْ أَدْنَى إِلْمَامٍ بِمُسْتَحْسَنِ الْكَلَامِ وَرَائِقِ النَّظَامِ، وَيَسْتَعِينُ عَلَى بُلُوغِ مَا يَلِيقُ بِهِ وَيَطَابِقُ رُتْبَتَهُ بِمَثَلِ عِلْمِ الْعُرُوضِ وَالْقَوَافِي، وَأَنْفَعُ مَا فِي ذَلِكَ مَنْظُومَةُ الْجَزَازِ وَشُرُوحُهَا.

وَبِمَثَلِ الْمَوْالِفَاتِ الْمَدُونَةِ لَذَلِكَ، وَأَنْفَعُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ (الْمَثَلُ السَّائِرُ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ وَالشَّاعِرِ) لَابْنِ الْأَثِيرِ، ثُمَّ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ رَسَخَ قَدَمُهُ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ أَنْ يَأْخُذَ بِطَرَفٍ مِنْ فُنُونِ هِيَ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَصْقِلُ الْأَفْكَارَ، وَيُصَفِّي الْقَرَائِحَ، وَيَزِيدُ الْقَلْبَ سُرُورًا، وَالنَّفْسَ انْشِرَاحًا، كَالْعِلْمِ الرِّيَاضِيِّ وَالطَّبِيعِيِّ وَالْهَنْدَسَةِ وَالْهَيْئَةِ وَالطَّبِّ.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَالْعِلْمُ بِكُلِّ فَنٍّ خَيْرٌ مِنَ الْجَهْلِ بِهِ بِكَثِيرٍ، وَلَا سِيَّمَا مِنْ رَشَحِ نَفْسِهِ لِلطَّبَقَةِ الْعَلِيَّةِ وَالْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ. وَدَعِ عَنْكَ مَا تَسْمَعُهُ مِنَ التَّشْنِيعَاتِ، فَإِنَّهَا كَمَا قَدَمْنَا لَكَ شُعْبَةً مِنَ التَّقْلِيدِ، وَأَنْتَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَيِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ حَاكِمٌ عَلَيْهِ



بما لديك من العلم، غيرُ محكوم عليك، واختر لنفسك ما يحلو، وليس يُخشى على من قد ثبت قدمه في علم الشرع من شيء، وإنما يُخشى على من كان غير ثابت القدم في علوم الكتاب والسنة، فإنه ربما يتزلزل وتحول ثقته، فإذا قدمت العلم بما قدمنا لك من العلوم الشرعية فاشتغل بما شئت، واستكثر من الفنون ما أردت، وتبحر في الدقائق ما استطعت، وجاوب من خالفك وعدلك وشنع عليك بقول القائل:

أَنَا أَنْ سَهْلًا ذَمَّ جَهْلًا      علوماً ليس يعرفهنَّ سهلُ  
علوماً لو ذراها ما قلاها      ولكن الرضا بالجهل سهلُ

وإني لأعجب من رجل يدعي الإنصاف والمحبة للعلم ويجري على لسانه الطعن في علم من العلوم لا يدري به ولا يعرفه، ولا يعرف موضوعه ولا غايته ولا فائدته، ولا يتصوره بوجه من الوجوه، وقد رأينا كثيراً ممن عاصرنا ورأيناه يشتغل بالعلم ويُنصف في مسائل الشرع ويقتدي بالدليل، فإذا سمع مسألة من فن من الفنون التي لا يعرفها كعلم المنطق والكلام والهيئة ونحو ذلك نفّر منه طبعه ونفّر عنه غيره، وهو لا يدري ما تلك المسألة ولا يعقلها قط، ولا يفهم شيئاً منها، فما أحقّ من كان هكذا بالسكوت والاعتراف بالقصور، والوقوف حيث أوقفه الله، والتمسك في الجواب إذا سُئل عن ذلك بقوله: لا أدري.

فإن كان ولا بد متكلماً ومادحاً أو قادحاً فلا يكون متكلماً بالجهل وعائباً لما لا يفهمه، بل يُقدّم بين يدي ذلك الاشتغال بذلك الفن حتّى يعرفه حق المعرفة، ثم يقول بعد ذلك ما شاء.

ولقد وجدنا لكثير من العلوم التي ليست من علم الشرع نفعا عظيماً وفائدة جليّة في دفع المبطلين والمتعصبين، وأهل الرأي البحت، ومن لا اشتغال له بالدليل، فإنه إذا اشتغل من يشتغل منهم بفن من الفنون - كالمشتغلين بعلم المنطق - جعلوا كلامهم ومذاكرتهم في قواعد فنهم، ويعتقدون - لعدم اشتغالهم بغيره - أن من لا يجاريهم في مباحثه ليس من أهل العلم ولا هو معدود منهم، وإن كان بالحلّ العالي من علوم الشرع، فحينئذ لا يبالون بمقاله، ويوردون عليه

ما لا يدري ما هو، ويسخرون منه، فيكون في ذلك من المهانة على علماء الشريعة ما لا يُقادرُ قدره.

وأما إذا كَانَ العالم المتشرع المتصدر للهداية إلى المسالك الشرعية والمناهج الإنصافية عالمًا بذلك فإنه يجري معهم في فهمهم، فيكبر في عيونهم، ثم يعطف عليهم فيبين لهم بطلان ما يعتقدونه بمسلك من المسالك التي يعرفونها، فإن ذلك لا يصعب على مثله.

ثم بعد ذلك يوضح لهم أدلة الشرع، فيقبلون منه أحسن قبول، ويقتدون به أتم قدوة، وأما العالم الذي لا يعرف ما يقولون فغاية ما يجري بينه وبينهم خصام وسباب ومُشاتمة، هو يرميهم بالاشتغال بالعلوم الكُفْرية، ولا يدري ما هي تلك العلوم، وهم يرمونه بالبلادة وعدم الفهم والجهل بعلم العقل، ولا يدرون ما لديه من علم الشرع.

ولقد أهدت لنا هذه الأيام ما لم يكن لنا في حساب من زعانفهم سقط المتاع، وفُقعة القاع، وأبناء الرِّعَاع، لابسوا طلبة العلم بعض الملابس، وشاركوهم بجامع الخلطة والعشرة في مثل النظر في مُختصرات النحو، حتى صاروا ممن يتمكن من إعراب أواخر الكلم، ثم طاحت بهم الطوايح، ورمت بهم الروامي إلى مطالعة تجريد الطوسي وبعض شروحه، وفهموا بعض مباحثه، فظنوا أنهم قد ظفروا بما لم يظفر به أرسطاطاليس ولا جالينوس، دع مثل الكندي والفارابي وابن سينا، فإنهم عندهم في عداد المقصرين، وأما مثل الرازي وطبقته فليسوا من أهل العلم في ورد ولا صدر، وأما سائر العلماء المتبحرين في علم الشرع وغيره من أهل العصر وغيرهم فهم عند هؤلاء التوكاء الرُّعَاء، لا يفهمون شيئاً ولا يعقلون.

فقبَّح الله تلك الوجوه، فإنها صارت عارًا وشنارًا على أهل العلم، وصار دخول مثل هؤلاء الذين دنسوا عرض العلم وجهموا وجهه، وأهانوا شرفه - من أعظم المصائب التي أصابت أهله، وأكبر المحن التي امتحن بها حمَلته، فإنه يسمعون السامع يثلبون أعراض الأحياء والأموات من المشهورين بالعلم، الذين

قد اشتهرت مصنفاتهم وانتشرت معارفهم، فيزهد في العلم ويخاف من أن يعرض نفسه للوقعة من مثل هؤلاء الجهلة، على أنهم لا يعرفون شيئاً إلا ما ذكرت لك، ولا يفهمون علماً من العلوم لا بالكُنه ولا بالوجه، فما أحق هؤلاء بالمنع لهم عن مجالس العلم، والأخذ على أيديهم من الدخول في مداخل أهله والتشبه بهم في شيء من الأمور، وإلزامهم بملزمة حُرّف آبائهم وصناعات أهلهم، والوقوف في الأسواق لمباشرة الأعمال التي يباشرها سلفهم، فليس في مفارقتهم لها إلا ما جلبوه من الشر على العلم وأهله، ولكنهم قد تحذلقوا وجعلوا لأنفسهم حصناً حصيناً وسوراً منيعاً، فتظاهروا بشيء من الرفض وتلبسوا بشيابه، فإذا أراد من له غيرة على العلم المعاقبة لهم وإعزاز دين الإسلام بإهانتهم، قالوا للعامة أنهم أصيبوا بسبب التشيع، وأهينوا بما اختاروه لأنفسهم من محبة أهل البيت عليهم السلام، وقد علم الله -وكل من له فهم- أنهم ليسوا من ذلك في قبيل ولا دبير، بل ليس عندهم إلا التهاون بالشرعية الإسلامية والتلاعب بالدين والطعن على الأنبياء -صلوات الله عليهم وسلامه-، فضلاً عن غيرهم من المتمسكين بالشرع.

وكل عارف إذا سمع كلامهم وتدبر أبحاثهم يتضوّع له منها روائح الزندقة، بل قد يقف على ما هو صريح الكفر الذي لا يبقى معه ريب.

ولقد كان القضاء من أهل المذاهب في البلاد الشامية والمصرية والرومية والمغربية وغيرها يحكمون بإرافة دم من ظهر منه دون ما يظهر من هؤلاء، حسبما تحكيه كتب التاريخ، وقد أصابوا، أصاب الله بهم، فإعزاز دين الله هو في الانتقام من أعدائه المتنقّصين به، وما يصنع العالم في مثل أرضنا هذه، في مثل هؤلاء المخذولين، فإنه إن قام عليهم وأفتى بما يستحقونه ويوجبه عليهم الشرع حال بينه وبينهم حوائل:

منها: عدم اعتياد مثل هذه البلاد لمثل سفك دماء المتزندقين.

ومنها: عدم نفوذ أفهام المنفذين لأحكام الشرع حتى يعرفوا الدقائق الكفرية الموجبة للخروج من الإسلام، القاضية بسفك دم من صدرت عنه،

وكيف يفهم ذلك غالب القضاة وهم يعجزون عن فهم شروط الوضوء وفرائضه وسننه؟! بل يُقصرّون عن فهم مباحث أبواب قضاء الحاجة.

فهل تراهم يفهمون ما يقوله لهم المفتي بسفك دم المتزندق من أنه كفر بكذا، استحق سفك دمه بكذا؟ هيهات هيهات!! فإنهم أبلد من ذاك وأسوأ فهمًا من البلوغ إليه.

ومنها: -وهو أعظمها-، ما عرفناك به من تظهرهم بالرفض، وأدعائهم أنهم لم يُصابوا بذنب سواه، ولا نالهم ما نالهم إلا بسببه، فإن هذه الدعوى سريعة النفاق، تدخل إلى أذهان غالب الناس وتقبلها عقولهم بأيسر عمل، للاشتراك في الجنس، وإن لم يكن على التواطى بل على التشكيك، وكفاك من شر سماعه. وبعد هذا فإني أرجو الله -عزَّ وجلَّ- أن يُمكن منهم، فتجري عليهم الأحكام الشرعية، وينفذ فيهم ما يقتضيه أمر الحق ونصُّ الدليل.

وقد علم الله سبحانه أنني أجد من الحسرة والتلف ما لا يقادر قدره، ولا يُمكن التعبير عنه؛ لأنه ليس بتغاض عن مبتدع، ولا بمجرد سكوت عن انتهاك حرمة، أو حرمة من حرّمات الشرع، بل هو سكوت عن الكفر، وإغماض عن متظاهر بالزندقة يتكلم فيها بملء فيه ويُيدي منها ما تبكي له عيون الإسلام وأهله، فتارة يتهاون بالقرآن، وتارة يتهاون بالأنبياء، وتارة يتهاون بحملة الدين، وحينئذ يُزري على علماء المسلمين، ولكن بعبارات لا يفهمها المقصرون، ورموز لا يهتدي إليها المشتغلون بأبواب الفقه، مع خلط تلك العبارات بشيء من الرفض يفهمه المقصر والكمال، فإذا نظره المقصرون في كلامهم لم يفهموا منه إلا ما فيه من الرفض، ولا يفهمون شيئاً مما عداه، وإذا أخبرهم العالم بما اشتمل عليه ذلك الكلام من الكفر والزندقة لم تقبله أفهامهم لأمرين:

أحدهما: الجهل بالعلوم التي يتوصلون بها إلى فهم ذلك.

والثاني: اعتقادهم أن ذلك المتكلم شيعي، وأن هذا العالم الذي أنكره إنما قام عليه لأجل تشيعه؛ لكونهم يعتقدون في كل من اشتغل بعلوم الاجتهاد أن

يُخالف الشيعة، طبيعة راسخة فيهم، وأمرٌ ورثوه عن أسلافهم، وداءٌ قبلوه من كل مَحذول، ومحنةٌ تعاضم بسببها البلاء عَلَى الشريعة وعلى أهلها.

فبهذه الأسباب علمتُ أن قيامي عليهم لا يُجدي إلا ثوران فتنة وظهور محنة، وقد يكون سبباً لتظهرهم بزيادة عَلَى ما يتظاهرون به من تلك الأمور الفظيعة، والكُفريات الشنيعة. اللهم إني أشهد، وأنت خيرُ الشاهدين، أنني أول حاكم بسفك دم من صدر منه ذَلِكَ، وأولُ مُفتٍ بقتل من فعل شيئاً منه أو قَالَ به، عند أول بارقة من بوارق العدل، وفِي إخفاء رائحة من روائح الإنصاف، ولستُ أقول: إن جميع من أشرت إليهم هُم عَلَى الصفة التي ذكرتها الموجبة لإراقة الدم وإزهاق الروح، بل يتظهر بذلك بعض مَحذولهم، ويشغل به أناسٌ من شياطينهم، والبقية وإن كانوا بما يصدر منهم نقمة عَلَى العلم وأهله، فإنهم يُنفرون الناس عن علم الشرع، ويهونونه فِي صدورهم، ويستصغرون علوم الدين بأسرها، وَيَجذبون من يطمعون فيه إِلَى جهالاتهم وضلالاتهم، فهم مُستحقون للحيلولة بينهم وبين كل سبب يتوصلون به إِلَى العلم عَلَى كل تقدير، كما أشرنا إليه سابقاً، مع إنزال بعض ما فيه إهانة لَهُم بهم، ومسهم بسوط إذلال، ليكون فِي ذَلِكَ إعزازٌ للدين، ورفعٌ لِمَناره، وغسلٌ لما قد لوثوا به أهله من القدر الذي يلقونه عليهم وينجسونهم به، والله المرجو، فعنده الخير كله، وهو أَعْيَرُ عَلَى دينه، وهو أَكْرَمُ عَلَيْهِ من أن يُهانَ أو يُضامَ أهله. وفيهم أفرادٌ قليلون يَصْلحون بتعلم العلم، ويتشبهون بأهله وَيَجْرُونَ عَلَى نَمط من يتعلمون منه، ويأخذون عنه إن خيراً فخير وإن شراً فشر، ولكن ما أَقل من يكون هكذا منهم.

فإن قلت: وما هَذِهِ الأهلية التي يكون صاحبها مَحِلًّا لوضع العلم فيه وتعليمه إِيَّاه؟

قلت: هي شرف المحتد، وكرمُ النجار، وظهور الحسب، أو كون فِي سلف الطالب من له تعلقٌ بالعلم والصلاح ومعالم الدين، أو بمعالِي الأمور ورفع الرتب.

وقد أشار إلى هذا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- في الحديث الثابت عنه في الصحيح فقال: «الناسُ معادنُ كمعادن الذهب والفضة، خيارُهم في الجاهلية خيارُهم في الإسلام إذا فقهوا»<sup>(١)</sup>.

فاعتبر -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- الخيار في الجاهلية، وليس ذلك لأمر يتعلق بالدين، فإنه لا دين لأهل الجاهلية، بل المراد بخيار أهل الجاهلية من كان منهم من أهل الشرف وفي البيوت الرفيعة، فإن هذا أمرٌ يجذب بطبع صاحبه إلى معالي الأمور، ويحول بينه وبين الرذائل، ويوجب عليه إذا دخل في أمرٍ أن يكون منه في أعلى محلٍّ وأرفع رتبة، فمتعلم العلم منهم يكون في أهله على أتم وصف وأحسن حال، غير شامخ بأنفه، ولا متباه بما حصَّله، ولا مترفع على الناس بما نال منه، وأمَّا من كان من سقط المتاع وسفَساف أهل المهن، كأهل الحياكة و(العِصَّارة)، و(القِضَابَة)، ونحو ذلك من المهن الدنية، والحرف الوضيعة، فإن نفسه لا تُفارق الدناءة، ولا تُجانب السقوط، ولا تأبى المهانة، ولا تنفر عن الضيم، فإذا اشتغل مشغولٌ منهم بطلب العلم ونال منه بعض النيل وقع في أمور: منها العُجب، والزهو، والخِيَلَاء؛ لأنه يرى نفسه بعد أن كان في أوضع مكان وأخس رتبة قاعدًا في أعلى محلٍّ وأرفع موضع، فإن منزلة العلم وأهله هي المنزلة التي لا تُساميها منزلة وإن علت، ولا تساويها رتبة وإن ارتفعت، فبينما ذلك الطالب قاعد بين أهل حرفته من أهل الحياكة أو الحجامَة أو الجزارة أو نحوهم في أخس بقعة وأعظم مهانة، إذ صار بين العلماء المتعلمين الذين هم في أعلى منازل الدنيا والدين.

فبمجرد ذلك يحصل له من العُجب والتطاول على الناس والترفع عليهم ما يعظم به الضرر على أهل العلم، فضلاً عن غيرهم ممن هو دونهم، مع ما ينظم إلى ذلك من السُّخف الذي نشأ عليه وتلقاه من سلفه وسقوط النفس وضعف العقل ونذالة الهمة، ومثل تأمر الصبي لما ينشأ عليه من أخلاق آبائه لا ينكره أحد.

(١) رَوَاهُ البخاري (٥٢٥/٦) (٣٤٩٣)، ومسلم (١٤٥١/٣) (١٨١٨).

ولهذا يقول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فيما صح عنه في الصحيح: «كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة، ولكن أبواه يهودانه وينصرّانه ويُمجّسانه»<sup>(١)</sup>. فإذا كَانَ الصغِيرُ ينطبعُ بطابع الكفر بسبب أبويه، فما بالكَ بسائر الأخلاق التي يجدهما عليها.

ومما يقع فيه هَذَا الطالب الناشئ بين أهل الوضاعة المرتضعُ من ندي الرقاعة أنه بحكم الطبع وألف المنشأ لا يرى في الناس إلا أهل حرفته وبني مهنته، فيعود من حيث بدا، ويرجع من الباب الذي خرج منه، فيكون في ذَلِكَ من الإهانة للعلم والإزراء عَلَى أهله، والوضع بجانبهم ما لا يقادر قدره؛ لأن هَذَا يراه الناس تارة في المدارس قاعدًا بين أيدي شيوخ العلم مشاركا للمتعلمين، وتارة يَرَوْنَهُ في دكاكين الحجامين وحوانيت العطارين ومن جرى هَذَا المجرى من المحترفين، ومما يقع فيه أنه بحكم الطبع الذي استفاده من المنشأ وتطبع به من أبويه وَمَنْ يُماثلهما، وإن دخل في مداخل العلم وتَزَيَّا بزِيَّ أهله، فهم أبغضُ الناس إليه، وأحقّهم لديه، لا يقيم لهم وزنًا، ولا يعترف لهم بفضيلة، بل يكون ديدنُهُ وهَجِيرَاهُ ومعنى كلامه وفحواه هو التهاون بهم، وتحقير ما عظمه الله من أمرهم، والإغراء بين أمثالهم، والتعرضُ للمفاضلة بين فضائلهم، وإدخالُ الشحناء بينهم بكل مُمكن.

ومن أنكر هَذَا فعليه بالاستقراء والتتبع، فإنه سيجد ما وجدناه، ويقفُ عَلَى صحة ما حكيناه، ولا يخرج من هؤلاء إلا النادر القليل، ولا يكون ذَلِكَ إلا لعرق ينزعه إِلَى الشرف ويجذبه إِلَى الخير في سلفه القديم، وإن جهله من لم يعرفه.

وبالجملة؛ فهذا ما تُفيدة التجربة، وتشيرُ إليه بعضُ الأدلة الشرعية، وإذا صحَّ قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «واضعُ العلم في غير أهله كَمَقْلَدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرِ»<sup>(٢)</sup>. ففيه أعظمُ عبرة للمعتبرين، من الحاملين لعلوم الدين، وقد عزاه بعضُ أهل العلم إِلَى ابن ماجه، ولا أستحضره حال الرقم فيما هو في حفظي من أحاديث سنن ابن ماجه فليُنظر.

(١) سبق تخرجه فارجع إليه في محله.

(٢) رَوَاهُ ابن ماجه (٨١/١) (٢٢٤).

ثم كشفت عنه فوجدته في سنن ابن ماجه عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَلَّدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالذَّهَبِ». وفي إسناده حفص بن سليمان البزاز<sup>(١)</sup>. وفيه مقال.

وأما من كَانَ أَهْلًا لِلْعِلْمِ وَفِي مَكَانٍ مِنَ الشَّرَفِ فَإِنَّهُ يَزِدُّهُ بِالْعِلْمِ شَرَفًا إِلَى شَرْفِهِ، وَيَكْتَسِبُ بِهِ مِنْ حَسَنِ السُّمْتِ وَجَمِيلِ التَّوَاضُعِ وَرَائِقِ الْوَقَارِ وَبَدِيعِ الْأَخْلَاقِ مَا يَزِيدُ عِلْمَهُ عِلْمًا وَعِرْفَانَهُ تَعْظِيمًا، فَيَتَخَلَّقُ بِأَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ وَمَنْ يَمْشِي عَلَى طَرِيقِهِمْ؛ مِنْ عَامِلِي الْعُلَمَاءِ وَصَالِحِي الْأُمَّةِ.

ويعرف للعلم حقه، ويعظمه بما ينبغي من تعظيمه، فلا يكدره بالمطامع، ولا يشوبه بالخضوع لأهل الدنيا، ولا يجهمه بالتوصل به إلى ما في يد الأغنياء فيكون عنده مَخْدُومًا لَا خَادِمًا، وَمَقْصُودًا لَا قَاصِدًا.

وبين هاتين الطائفتين طائفة ثالثة ليست من هؤلاء ولا من هؤلاء، جعلوا العلم مكسبًا من مكاسب الدنيا، ومعيشة من معاش أهلها، لا غرض لهم فيه إلا إدراك منصب من مناصب أسلافهم، ونيل رئاسة من الرئاسات التي كانت لهم، كما نشاهده في غالب البيوت المعمورة بالقضاء أو الإفتاء أو الخطابة أو الكتابة، أو ما هو شبيهة بهذه الأمور، فإن كَانَ طَالِبًا لِلْوَصُولِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ذَهَبَ إِلَى مَدَارِسِ الْعِلْمِ يَتَعَلَّمُ مَا يَتَأَهَّلُ بِهِ لِمَا يَطْلُبُهُ، وَهُوَ لَا يَتَصَوَّرُ الْبُلُوغَ إِلَى الثَّمَرَةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْغَايَةَ الْحَاصِلَةَ لَطَالِبِهِ، فَيَكُونُ ذَهْنَهُ كِلِيلًا، وَفَهْمُهُ عَلِيلًا، وَنَفْسُهُ خَائِرَةً، وَنَيْتُهُ خَاسِرَةً، بَلْ غَايَةُ تَصَوُّرِهِ وَمَعْظَمُ فِكْرَتِهِ فِي اقْتِنَاصِ الْمَنْصِبِ وَالْوَصُولِ إِلَيْهِ، فَيَخْدُمُ فِي مَدَّةِ طَلْبِهِ وَاشْتِغَالِهِ أَهْلَ الْمَنَاصِبِ وَمَنْ يَرْجُو مِنْهُمْ الْإِعَانَةَ عَلَى بُلُوغِ مَرَادِهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَخْدُمُ الْعِلْمَ، وَيَتَرَدَّدُ إِلَى أَبْوَاهِهِمْ، وَيَتَعَثَّرُ فِي مَجَالِسِهِمْ، وَيَذُوقُ بِهِ مِنَ الْإِهَانَةِ مَا فِيهِ أَعْظَمُ مَرَارَةٍ، وَيَتَجَرَّعُ مِنَ الْغَضْضِ مَا يَصْغُرُ قَدْرُ الدُّنْيَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ.

(١) انظر: التقريب لابن حجر (١/١٨٦).



فإذا نالَ ذَلِكَ المنصب ضرب بالدفاتر وجه الحائط، وألقاها خلف السور، لعدم الباعث عليها من جهة نفسه والمنشط عَلَى العلم والمرغب فيه، فهذا هو شبه بمن يتعلم مهنة من المهن، ويتدرب فِي حرفة من الحرف، فيقصد أهلها حَتَّى يُدركها ويكون فيها أستاذًا، ثم يذهب إِلَى دكان من الدكاكين فيعتاش بتلك الحرفة، وليس هو من أهل العلم فِي وردٍ ولا صَدَرٍ، ولا ينبغي أن يكون معدودًا منهم، وإن ارتسم فِي ذهنه منه رسوم فهو من أزهد الناس فيها، وأجفاهم لَهَا، وأقلهم احتفالاً بِهَا، ولا فائدة فِي تعلمه راجعة إِلَى الدين قط، بل غاية ما استفاده منه العلم وأهله تعريضه وتعريضهم للإهانة عِنْد أهل الدنيا، وإيقاعه وإيقاعهم فِي يد من لا يعرف للعلم قدرًا ولا يرفع له ذِكْرًا ولا يُقِيمُ له وزنًا، كما يُشاهد من المتعلقين بالأعمال الدَّولية، فإنهم يتلاعبون بطلبة المناصب الدنيوية غاية التلاعب، ويعرِّضونهم للإهانة مرة بعد أخرى، ويتلذَّذون بذلك ويتتهججون؛ لأنهم يظنون أنها قد ارتفعت طبقتهم عن طبقات أهل العلم، وحكموا تارة فيهم بالولاية وتارة بالعزل، وترغوا عَلَى عتباتهم مرة بعد مرة، فبهذه الوسيلة دخل عَلَى أهل العلم بما يصنعه هؤلاء من هَذِهِ الهَنَاتِ الوضيعة والفَعَلَاتِ الشنيعة ما تُبكي عيون العلم وأهله، وتقوم عليه النواعي، وَيَغضب له كلُّ من له حمية دينية وهمة عليّة، ولو علم أولئك المغرورون لَم يبتهجوا بمن قصدهم من هؤلاء التُّوكاء، فإنهم ليسوا من أهل العلم، ولا بينهم وبينهم علاقة، ولا فرق بينهم وبين من يطلب الأعمال الدَّولية الَّتِي لا تَعْلُق لَهَا بالعلم.

ومن هَذِهِ الحيثية تنازل منصب العلم وتهاون الناس به؛ لأنهم يرون رجلاً قد لبس لباس أهل العلم، وتزيًا بزيِّهم، وحضر مَجالسهم، ثم ذهبَ إِلَى مَجالس أهل الدنيا ومن لَهم قُدرة عَلَى إيصال أهل الأعمال الدنيوية إِلَيْها، من وزير أو أمير، فتصاغر لَهم وتذلّل وتهاون وتحقّر، حَتَّى يصير فِي عداد خدمهم ومن هو فِي أبوابهم، ثم أعطوه منصبًا من المناصب فعمل عَلَى ما يريدونه منه وإن خالفَ الشرع، واعتمدَ ما يرسمونه له وإن كَانَ طاغوتًا بحثًا، فيظن من لا علم عنده بِحقائق الأمور أن أهل العلم كلهم هكذا، وأنهم ينسلخون من العلم إذا ظفروا

بمنصب من المناصب هَذَا الانسلاخ، ويُمسحون هَذَا المسخ، ويعود أمرهم إِلَى هَذَا المعاد، فيزهد فِي العلم وأهله، وتنفر عنه نفسه، وتقلُّ فِيه رغبته، ويؤثر الحرف الدنيوية عليه ليربح السلامة من المهانة الَّتِي رآها نازلة بِهَذَا المشؤوم، الجالب عَلَى نفسه وعلى أهل العلم ما جلب من الذل والصغار.

وإذا كَانَ ما جناه هؤلاء التُّوكاء عَلَى العلم وأهله بالْعَا إِلَى هَذَا الحدِّ عِنْد سائر الناس فما ظَنُّكَ بما يعتقدونه فِيهم من يطلبون من المناصب بعد أن شاهد منهم ما يشاهده من الخضوع والذلة والانسلاخ عن الشرع إِلَى ما يريدونه منه وبذل الأموال لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، ومهاداتهم بأفخر الهدايا، والوقوف عَلَى ما يطلبونه منه عَلَى أي صفةٍ تراد منهم، وينضم إِلَى هَذَا خلوُّهم من العلم وجهلهم لأهله الَّذِينَ هُمْ أهله، فيظنون أن أولئك الَّذِينَ قَصَدُوهم وتعَثُّروا عَلَى آبائهم هُمْ رؤوس أهله، لما يشاهدونه عَلَيْهِم من الهيبة واللباس الفاخر الَّذِي لا يجدونه عِنْد المشتغلين بالعلم.

فهل تراهم بعد هَذَا يَمِيلُونَ إِلَى ما يقوله أهل العلم، وينزجرون بما يُوردونه عَلَيْهِم من الزواجر الشرعية المتضمنة لإنكار ما هو منكراً والأمر بما هو معروفٌ والتخويف لَهُم عن مجاوزة حدود الله.

هيئات أن يُصغوا لِهَذَا سَمْعًا، أو يفتحوا له طرفًا، فإلى الله المشتكى، وعليه المعول، فهذا أمرٌ وقع فِيه أهل العصور، الأول فالأول. وما أحق أهل العلم الحاملين لحجج الله، المرشدين لعباده إِلَى شرائعه أن يَطْرُدُوا هؤلاء عن مَجَالِسِهِمْ، وَيُعِدُّوهم عن مواطن تعليمهم، وألاً يبدلوا العلم إلا لِمَنْ يقدره حقُّ قدره، وَيُنْزِلْهُ منزلته، ويطلبه لذاته، ويرغب فِيه لشرفه، ويعتقد أنه أشرف مطلب من مطالب الدين والدنيا، وأنه يَصْغُرُ عنده الملك فضلاً عما هو دونه.

ولا أقول: إن أهل العلم العارفين به، المَطْلَعِينَ عَلَى أسرارِهِ، يَمْنَعُونَ أَنفُسَهُم من المناصب الدينية، وكيف أقول بِهَذَا وهذه المناصب إذا لَمْ تُربط بِهِمْ ضاعَت، وإذا لَمْ يدخل فِيها الأخيار تتابع فِيها الأشرار، وإذا لَمْ يَقمَ بِهَا أهل العلم قام بِهَا أهل الجهل، وإذا أدبرَ عنها أهل الورع أقبلَ إِلَيْها أهل الجور.

وكيف أقول هَذَا وأهل العلم هُمُ المأمورون بالحكم بين الناس بالحق والعدل والقسط، وما أنزل الله وما أراهم الله القيام بين الناس بحججه والتبليغ لأحكامه، وتذكيرهم بما أمر الله بالتذكير به، وإرشادهم إلى ما أرشدهم الله إليه، ولأهل القضاء والإفتاء ونحوها من هَذِهِ الأمور أوفر نصيب وأكبر حظ.

**ولكني أقول:** إنه ينبغي لطالب العلم أن يطلبه كما ينبغي، ويتعلمه على الوجه الذي يريده الله منه، مُعتقداً أنه أعلى أمور الدين والدنيا، راجياً أن ينفع به عباد الله بعد الوصول إلى الفائدة منه.

ومن جملة النفع إذا احتاج إليه الملوك وأهل الدنيا أن يلي منصباً من المناصب فطلبوا منه ذَلِكَ وعوّلوا عليه في الإجابة، معترفين بحق العلم، منقادين إلى ما يوجبه الشرع، معظمين لما أوجب الله تعظيمه، وَكَانَ قد بلغ إلى منزلة في العلم تصلح لذلك المنصب، وشهد له أهل العلم بكمال التأهل وإحراز عُدته، فهذا -إذا كَانَ الحال هكذا- لا يَحِلُّ له أن يَمْتَنِع من الإجابة، أو يأبى من قبول ذَلِكَ، فإنه إذا فعل ذَلِكَ كَانَ تاركاً لما أوجبه الله عليه من القيام بحجته ونشر أحكامه، وإرشاد عباده إلى معالمه، ونهيه عن تَجَاوُز حدوده، ولا شك أن ذَلِكَ من أوجب الواجبات على أهل العلم وأهمُّ المهمات، ولو جاز ذَلِكَ لِمَن طُلِبَ منه وَعُوِّلَ عليه لَجَازَ لغيره من أهل العلم أن يصنع كصنعه ويسلك مسلكه، فتتعطل معاهد الشرع وتذهب رسومه، ويتخذ الناس رؤوساً جهالاً، يَقْضُونَ بغير علم فَيُضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ، وَذَلِكَ من علامات القيامة وأشراط الساعة كما ورد به الخبر الصحيح<sup>(١)</sup>.



(١) سبق تخريجه، انظره في محله.

## الطبقة الثانية من حملة العلم

وإذا عرفت ما ينبغي لأهل الطبقة الأولى من العلوم فلتتكلم الآن ما ينبغي لأهل الطبقة الثانية من الطبقات المذكورة سابقاً، وهي طبقة من يريد أن يعرف ما طلبه منه الشارع من أحكام التكليف والوضع عَلَى وجه مستقل فيه بنفسه ولا يَحْتَاجُ إِلَى غيره، من دون أن يتصور البلوغ إِلَى ما تصوره أهل الطبقة الأولى من تعدي فوائد معارفهم إِلَى غيرهم، والقيام فِي مقام أكابر الأئمة المرجوع إِلَيْهم، كما يتصوره أهل الطبقة الأولى.

فنقول: صاحبُ هَذِهِ الطبقة الثانية هو من يطلب ما يَصْدُقُ عَلَيْهِ مُسَمًى الاجتهاد ويسوِّغُ به العمل بأدلة الشرع، وهو يكتفي بِأَن يأخذ من كُلِّ فن من فنون الاجتهاد بنصيب يعلم به ذَلِكَ الفنَ علماً يستغني به عن الحاجة إِلَيْه، أو يهتدي به إِلَى المكان الَّذِي فِيهِ ذَلِكَ البحثُ عَلَى وجه يفهم به ما يقف عليه منه، فيشرع بتعلم علم النحو حَتَّى تثبت له فِيهِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى معرفة أحوال أواخرِ الكلامِ إعراباً وبناءً.

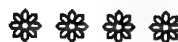
وأقلُّ ما يحصل له ذَلِكَ بِحِفْظِ مُختصر من المختصرات المشتملة عَلَى مُهمات مسائل النحو، والمتضمنة لتقرير مباحثه عَلَى الوجه المعتبر، كالكافية لابن الحاجب، وقراءة شرح من شروحا المختصرة، وأحسنُها بالنسبة إِلَى الشروح المختصرة شرح الجامي، فإنه ينتفع به الطالب انتفاعاً لا يَجِدُهُ فِي غيره من مُختصرات الشروح.

ثم يَحْفَظُ مُختصراً فِي الصرف، كالشافية لابن الحاجب، وقراءة شرح من شروحا المختصرة، وأحسنُها شرح الجاربردي. ثم يشتغل بِحِفْظِ مُختصر من مختصرات علم المعاني والبيان، كالتلخيص للقزويني، وقراءة شرح من شروحه المختصرة كشرح السعد المختصر.

ثم يشتغل بحفظ مختصر من مختصرات الأصول الفقهية وقراءة شرح من شروحه، وأنتفع ما ينتفع به الطالب: الغاية للحسين بن القاسم وشرحها له، فإنهما مع المبالغة في الاختصار قد اشتملا على ما حوته غالب المطولات الكبار.

ثم يشتغل بقراءة تفسير من التفاسير المختصرة، كتفسير القاضي البيضاوي، مع مراجعة ما يمكنه مراجعته من التفاسير، ثم يشتغل بسماع ما لا بد من سماعه من كتب الحديث، وهي الست الأمهات، فإن عجز عن ذلك اشتغل بسماع ما هو مشتمل على ما فيها من المتون، كجامع الأصول، ثم لا يدع البحث عما هو موجود من أحاديث الأحكام في غيرها بحسب ما تبلغ إليه طاقته، ويبحث عن الأحاديث الخارجة عن الصحيح في المواطن التي هي مظنة للكلام عليها من الشروح والتخریجات، ويكون مع هذا عند ممارسته لعلم اللغة على وجه يهتدي به في البحث عن الألفاظ العربية واستخراجها من مواضعها، وعنده من علم اصطلاح الحديث وعلم الجرح والتعديل ما يهتدي به إلى معرفة ما يتكلم به الحفاظ على أسانيد الأحاديث ومتونها.

فمن علم بهذه العلوم علماً متوسطاً يوجب ثبوت مطلق الملكة في كل واحد منها صار مجتهداً مستغنياً عن غيره، ممنوعاً من العمل بغير الدليل، وعليه أن يبحث عند كل حادثة يحتاج إليها في دينه عن أقوال أهل العلم وكيفية استدلالهم في تلك الحادثة، وما قالوه وما ردّ عليهم به، فإنه ينتفع بذلك انتفاعاً كاملاً، ويضم إلى علمه علوماً وإلى فهمه فهماً، وهو وإن قصر عن أهل الطبقة الأولى فليس بمحتاج فيما يتعلق به من أمر الدين إلى زيادة على هذا المقدار، ويختلف الانتفاع بالعلوم باختلاف القرايح والفهوم، فقد ينتفع من هو كامل الذكاء، صادق الفهم، قوي الإدراك، بالقليل ما لا يقتدر على الانتفاع بما هو أكثر منه كثير من جامدي الفهم راكدي الفطنة.



### الطبقة الثالثة من حملة العلم

وأما أهل الطبقة الثالثة وهم الَّذِينَ يرغبون إلى إصلاح ألسنتهم وتقويم أفهامهم بما يقتدرون به عَلَى فهم معاني ما يَحْتَاجُونَ إليه من الشرع وعدم تحريفه وتصحيحه وتغيير إعرابه، من دون قصد منهم إلى الاستقلال، بل يعزمون عَلَى التَّعْوِيلِ عَلَى السُّؤَالِ عِنْدَ غُرُوضِ التَّعَارُضِ والاحتياجِ إِلَى التَّرجيحِ.

فينبغي تعلم شيء من علم الإعراب حَتَّى يُعْرَفَ به إعراب أواخر الكلام، ويكفيه في مثل ذَلِكَ حفظ منظومة الحريري المسماة (الملحة)<sup>(١)</sup>، وقراءة شروحها عَلَى أهل الفن، وتدريبه في إعراب ما يطلع عليه من الكلام المنظوم والمنثور، وَيُحْفَظُ<sup>(٢)</sup> السُّؤَالُ عن إعراب ما أَشْكَلَ عليه حَتَّى تُثَبَّتَ له بمجموع ذَلِكَ ملكة يعرف بِهَا أحوال أواخر الكلام إعرابًا وبناءً، وإن لم يعلم بوجوه العلل النحوية ولا عرف الحجج العربية.

ثم يتعلم اصطلاح علم الحديث، ويكفيه في مثل ذَلِكَ مثل (النُّجْبَةِ)<sup>(٣)</sup> وشرحها، ثم بعد هَذَا يُكَبَّرُ عَلَى سماع المختصرات في الحديث، مثل: (بلوغ المرام)<sup>(٤)</sup>، و(العمدة)<sup>(٥)</sup>، و(المنتقى)<sup>(٦)</sup>.

وإن تمكن من سماع (جامع الأصول)<sup>(٧)</sup>، أو شيء من مُختصراته فعل، فإذا أَشْكَلَ عليه معنى حديث نظر في الشروح أو في كتب اللغة، وإن أَشْكَلَ عليه

(١) هو ملحّة الإعراب، طبع عدة طبعات، وله عدة شروح، منها شرح ابن هشام.

(٢) يعني: ويُلَحَّظُ.

(٣) هو نُجْبَةُ الْفِكْرِ في اصطلاح أهل الأثر، وعليه نزهة النظر للحافظ ابن حجر.

(٤) طبع عدة طبعات، وشرحه الصنعاني، في سبيل السَّلام، وأبو الحسين المغربي، في بدر التمام، يَسَّرَ اللهُ لِتَمَامِ تَحْقِيقِهِ، وشرحه للقنوجي، وغيرهم.

(٥) هو عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي.

(٦) هو منتقى الأخيار لمجد الدين ابن تيمية.

(٧) للعر ابن الأثير، طبع عدة طبعات.

الراجحُ من المتعارضات أو التبسَ عليه هل الحديثُ مما يجوز العملُ به أم لا ؟  
سأل علماء هذا الشأن الموثوق بعرفانهم وإنصافهم، ويعمل على ما يرشدونه  
إليه، استفتاءً وعملاً بالدليل، لا تقليداً وعملاً بالرأي، ويشغل بسماع تفسير من  
التفاسير التي لا يحتاج إلى تحقيق وتدقيق كتفسير البغوي<sup>(١)</sup>، وتفسير السيوطي  
المسمى (الدر المنثور)<sup>(٢)</sup>.

وإذا أشكل عليه بحثٌ من المباحث، أو تعارضت عليه التفاسير ولم يهتد  
إلى الراجح، أو التبس عليه أمرٌ يرجع إلى تصحيح شيء مما يجده في كتب  
التفسير -رجع إلى أهل العلم بذلك الفن، سائلاً لهم عن الرواية لا عن الرأي.  
وقد كان من هذه الطبقة عامة الصحابة والتابعين وتابعيهم، الذين يقول  
فيهم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: «خيرُ القرون قرني، ثم الذين يلونهم،  
ثم الذين يلونهم»<sup>(٣)</sup>.

فإنهم كانوا يسألون أهل العلم منهم عن حكم ما يعرض لهم مما يحتاجون  
إليه في معاشهم ومعادهم، فيروون لهم في ذلك ما جاء عن الله تعالى أو رسوله  
-صلى الله عليه وآله وسلم- فيعملون بروايتهم لا برأيهم، من دون تقليد ولا  
التزام رأي، كما يعرف ذلك من يعرفه.

وقد أوضحت هذا إيضاحاً كثيراً في كتابي الذي سميت «القول المفيد في  
حكم التقليد»<sup>(٤)</sup> فليرجع إليه.



(١) هو معالم التنزيل له أربع طبعات.

(٢) طبع عدة طبعات.

(٣) رواه البخاري (٢٥٩/٥) (٢٦٥٢)، ومسلم (١٩٦٢/٤) (٢٥٣٣).

(٤) ضمن رسائله المحققة لدينا.

### الطبقة الرابعة من حملة العلم

وأما الطبقة الرابعة الَّذِينَ يقصدون الوصول إلى علم من العلوم أو علمين أو أكثر لغرض من الأغراض الدينية أو الدنيوية من دون تصور الوصول إلى علم الشرع، كما يفعله من يريد أن يكون مدرِّكًا لصناعة من الصناعات الَّتِي لَهَا تعلقٌ بالعلم، وَذَلِكَ كمن يريد أن يكون شاعرًا ومنشئًا أو حاسبًا فإنه ينبغي له أن يتعلم ما يتوصَّل به إلى ذَلِكَ المطلوب.

فمن أراد أن يكون شاعرًا تعلم من علم النحو والمعاني والبيان ما يفهم به مقاصد أهل هَذِهِ العلوم، ويستكثر من الاطلاع عَلَى علم البديع والإحاطة بأنواعه، والبحث عن نُكته وأسراره، وعلم العروض والقوافي، ويُمارس أشعار العرب وَيَحْفَظ ما يُمكنه حفظه منها، ثم أشعار أهل الطبقة الأولى من أهل الإسلام كجَرير<sup>(١)</sup>، والفرزدق<sup>(٢)</sup> وطبقتهما.

ثم أشعار مثل بشار بن برد<sup>(٣)</sup>، وأبي نواس<sup>(٤)</sup>، ومسلم بن الوليد<sup>(٥)</sup>، وأعيان من جاء بعدهم، كأبي تمام<sup>(٦)</sup>، والبُحتري<sup>(٧)</sup>، والمتنبي<sup>(٨)</sup>.

(١) له ديوان مطبوع بمصر، وبيروت.

(٢) له ديوان مطبوع بمصر، وبيروت.

(٣) طبع عدة طبعات.

(٤) طبع عدة طبعات، وترجم لعدة لغات.

(٥) الملقب بصريع الغواني، وديوانه مطبوع.

(٦) هو حبيب بن أوس، طبع ديوانه.

(٧) مطبوع ومترجم.

(٨) طبع عدة طبعات، ومترجم لعدة لغات، وشرحه أكثر من واحد كابن جني، والعكبري، وغيرهما.



ثم أشعار المشهورين بالجودة من أهل العصور المتأخرة، ويستعين على فهم ما استصعب عليه بكتب اللغة، ويكتب على الكتب المشتملة على تراجم أهل الأدب كيتيمة الدهر<sup>(١)</sup> وذيولها<sup>(٢)</sup>.

وقلائد العُقيان<sup>(٣)</sup>، وما هو على نمطه من مؤلفات أهل الأدب كالريحانة<sup>(٤)</sup>، والنفحة<sup>(٥)</sup>، وكما يحتاج إلى ما ذكرناه من أراد أن يكون شاعرًا فهو يحتاج إليه أيضًا من أراد أن يكون منشئًا، مع احتياجه إلى الاطلاع على المثل السائر لابن الأثير، والكامل للمبرّد<sup>(٦)</sup>، والأمالى للقالى<sup>(٧)</sup>، ومجاميع خطب البلغاء ورسائلهم، خصوصًا مثل ما هو مُدَوَّن من بلاغات الجاحظ<sup>(٨)</sup>، والفاضل<sup>(٩)</sup>، والعماد<sup>(١٠)</sup> وأمثالهم، فإنه ينتفع بذلك أتم انتفاع.

ومن أراد أن يكون حاسبًا اشتغل بعلم الحساب، ومؤلفاته معروفة، وهكذا من أراد أن يطلع على علم الفلسفة فإنه يحتاج إلى معرفة العلم الرياضي، وهو علم يُعرف به أحوال الكم المتصل والمنفصل، والعلم الطبيعي، وهو العلم الباحث عن أحوال الموجود بما هو موجود، مع ما يتعلق بذلك من أحوال المبدأ والمعاد. وهكذا علم الهندسة، وهو العلم الباحث عن مقادير الأشياء كمًا وكيفًا

(١) هو للثعالبي، طبع في خمسة مجلدات، وله مختصرات وشروح.

(٢) أشهرها (فريد القصر) للعماد الأصبهاني، ودمية القصر، للباخرزي، طبعاً.

(٣) للفتح بن خاقان، مطبوع.

(٤) هو ريحانة الألبا وزهرة الدنيا للخفاجي، مطبوع في مجلدين.

(٥) هو نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة لمحمد المحي، طبع في ٦ مجلدات.

(٦) طبع المثل السائر، والكامل في الأدب في ٤ مجلدات، وهناك طبعة مجلدين.

(٧) مطبوع في مجلدين ببيروت، ومصر.

(٨) طبعت رسائل الجاحظ مجموعة في بيروت، وكذلك طبع قديماً في مصر خطب ورسائل ابن

نباتة.

(٩) يقصد القاضي الفاضل، يسر الله لنا إتمام تحقيق رسائله وخطبه.

(١٠) هو عماد الدين الأصفهاني.

ومبادي الأشكال، فمن جَمَعَ هَذِهِ العلوم الأربعة - أعني: الرياضي والطبيعي والإلهي والهندسة - صار فيلسوفًا.

والعلم بالعلوم الفلسفية لا ينافي علم الشرع بل يزيد المتشرع الذي قد رَسَخَتْ قدمه في علم الشرع غِبْطَةً بعلم الشرع ومحبةً له، لأنه يعلم أنه لا سبيل للوقوف عَلَى ما حاول الفلاسفة الوقوف عليه إلا من جهة الشرع، وأن كل باب غير هَذَا الباب لا ينتهي بِمن دخل إليه إِلَى غاية وفائدة.

ومن كَانَ مريدًا لعلم الطب فعليه بمطالعة كُتُب جالينوس، فإنها أنفعُ شيء في هَذَا الفن باتفاق من جاء بعده من المشتغلين بهذه الصناعة إلا النادر القليل.

وقد انتقى منها جماعة من المتأخرين ستة عشر كتابًا وشرحوها شروحًا مفيدة، فإن تعذر عليه ذَلِكَ فأكمل ما وقفتُ عليه من الكتب الجامعة بين المفردات والمركبات والعلاجات كتابُ (القانون) لابن سينا<sup>(١)</sup>، وكاملُ الصناعة<sup>(٢)</sup>، المشهور بالملكي، لعلي بن العباس.

ومن أنفع المختصرات في هَذَا الفن الذخيرة لثابت بن قرة<sup>(٣)</sup>، فإنها قد تَضَمَّنَتْ من العلاجات النافعة والأدوية المجربة مع اختصارها ما هو قائم مقام كثير من المطبوعات.

ومن أنفع ما في هَذَا الفن باعتبار خواصِّ الأدوية المفردة وبعض المركبات تذكرةُ الشيخ داود الأنطاكي<sup>(٤)</sup>، ولو كمل بالمعالجات لكان مغنيًا عن غيره،

(١) هو القانون في الطب طبع طبعات كثيرة في أوروبا والهند ولندن، وباريس، ومصر، وبيروت، وغير ذَلِكَ حيث إنه من أوائل المطبوعات والمقررات في جامعات أوروبا. وكذلك لابن سينا (القانون الصغير) طبع حديثًا بتحقيقنا، بدار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) للمجوسي، طبع بأوروبا.

(٣) طبع بدار الكتب العلمية بيروت، بتحقيقنا، وهو أول ما حققت بالطب القديم ثم توالى بعده أعمال طبية كثيرة ولله الحمد والمنة.

(٤) مطبوع عدة طبعات، بل هو من أشهر كتب الطب القديم عند العامة والخاصة، ولداود الأنطاكي مجمع الفوائد البدنية، والمفيد في الطب، والطب المكي، ثلاثهم سويًا طبعوا بدار الكتب العلمية بتحقيقنا، وهناك بعض الأعمال لداود الأنطاكي نقوم بتحقيقها.

ولكنه انقطع بعد أن شرع في الكلام على مُعالجات العلل على حروف أبجد، فوصل إلى حرف الطاء ثم انقطع الكتاب.

ومن أنفع الكتب في هذا الفن الموجز<sup>(١)</sup> وشروحه.

وبالجملة؛ فمن كَانَ قاصداً إلى علم من العلوم كَانَ عليه أن يتوصل إليه بالمؤلفات المشهورة بنفع من اشتغل بها، المحررة أحسن تحرير، المهذبة أبلغ تهذيب، وقد قدمنا في كل فن ما فيه إرشاد إلى أحسن المؤلفات فيه، وكثيراً ما يقصد الطالب الذي لم يتدرب بأخلاق المنصفين ويتهدب بإرشاد المحققين الاطلاع على مذهب من المذاهب المشهورة، ولم تكن له في غيره رغبة، ولا عنده لما سواه نشاط، فأقرب الطرق إلى إدراك مقصده ونيل مأربه أن يتدبّر بحفظ مختصر من مختصرات أهل ذَلِكَ المذهب، كالكنز<sup>(٢)</sup> في مذهب الحنفية، والمنهاج<sup>(٣)</sup> في مذهب الشافعية.

فإذا صار ذَلِكَ المختصر محفوظاً له متقناً على وجه يستغني به عن حمل الكتاب، شرع في تفهم معانيه وتدبر مسأله على شيخ من شيوخ ذَلِكَ الفن، حتى يكون جامعاً بين حفظ ذَلِكَ المختصر وفهم معانيه، مع كونه مكرراً لدرسه، متدبراً لمعانيه، الوقت بعد الوقت، حتى يرسخ حفظه رُسوخاً يأمن معه من التفلت.

ثم يشتغل بدرس شرح مُختصر من شروحه على شيخ من الشيوخ، ثم يترقى إلى ما هو أكثر منه فوائد وأكمل مسائل، ثم يُكَبُّ على مطالعة مؤلفات

(١) هو الموجز في الطب لابن النفيس، وهو مطبوع بمصر، وله عدة شروح مخطوطة، وأصل الموجز هو القانون في الطب لابن سينا.

(٢) هو كنز الدقائق لعبد الله بن أحمد النسفي، وهو متن في الفقه الحنفي وعليه شروح للعيني وغيره.

(٣) هو منهاج الطالبين للنووي، وعليه عشرات الشروح للمصنف نفسه (روضة الطالبين)، ومغني المحتاج للخطيب، ونهاية المحتاج للرملي، وقلوبي وعميرة، وغيرها كثير.

قلت: ونسي المصنف عند المالكية مختصر خليل، وعليه شروح كثيرة جداً كما هو الحال، والإكليل، ومنهج الجليل، وتيسير الجليل.

المحققين من أهل ذَلِكَ الفن، فيضم ما وجده من المسائل خارجاً عن ذَلِكَ المختصر الَّذي قد صار مَحفوظاً له إليه عَلَى وجه يستحضره عِنْد الحاجة إليه، ولكنه إذا لم يكن لديه من العلم إلا ما قد صار عنده من فقه ذَلِكَ المذهب فلا ريب أنه يكون عاميَّ الفهم، سيئ الإدراك، عظيم البلادة، غليظ الطبع، فعليه أن يتدبَّر بتهديب فهمه وتلقيح فكره بشيء من مُختصرات النحو ومَجاميع الأدب، حتَّى تُثَبَّتَ له الفقاهاة الصورية، وأمَّا الفقاهاةُ الحقيقية فلا يتصف بِهَا إلا المجتهد بلا خلاف بين المحققين.

وإذا قد عرفت ما ينبغي لكل طبقة من تلك الطبقات من المعارف العلمية فلنُكْمَلْ لك الفائدة بذكر مباحث ينتفع بِهَا طالبُ الحق ومريدُ الإنصاف انتفاعاً عاماً، ويرتقي بِهَا إِلَى مكان يستغني به عن كثير من الجزئيات.



## بناء الشريعة على جلب المصالح ودفع المفساد

فمنها: أن يعلم أن هذه الشريعة المطهرة السهلة السمحة مبنية على جلب المصالح ودفع المفساد، ومن تتبع الوقائع الكائنة من الأنبياء، والقصص المحكية - في كتب الله المنزلة - علم ذلك علماً لا يشوبه شك ولا تُخالطه شبهة، وقد وقع ذلك من نبينا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وقوعاً لا يُنكره من له أدنى علم بالشريعة المطهرة، فإنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لمَّا تَبَيَّنَ له نفاقُ بعض المنافقين واستحقاقه للقتل بحكم الشرع قال: «لا يتحدث الناس بأن مُحَمَّدًا يقتل أصحابه»<sup>(١)</sup>. فترك قتله لجلب مصلحة هي أتمُّ نفعاً للإسلام وأكثر عائداً على أهله، ودفع مفسدة هي أعظمُ من المفسدة الكائنة بترك قتله.

وبيان ذلك أنه إذا تحدث الناس بمثل هذا الحديث وشاع بينهم شيوعاً لا يتبين عنده السبب كَانَ ذلك من أعظم المنفرات لأهل الشرك عن الدخول في الدين؛ لأنه يصدُّ أساعهم ذلك الحديث فيظنون عنده أن ما يعتقدونه من السلامة من القتل بالدخول في الإسلام غير صحيح، فيهربون منه هرباً شديداً، ويعُعدون عنه بُعداً عظيماً.

وهكذا وقع منه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - التأثيرُ لجماعة ممن لم تثبت قدمه في الإسلام بغنائم (حنين) كأبي سُفْيَانَ، والأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن<sup>(٢)</sup>. فكان يعطي الواحد من هؤلاء وأمثالهم المائة من الإبل وما يقوم مقام ذلك.

والمهاجرون والأنصار الذين هُم المقاتلة المستحقون للغنيمة ينظرون إلى ذلك التأثير، ووقع في أنفسهم ما وقع، حَتَّى قَالَ قائلهم: يرحم الله رسول الله، يُعطي هؤلاء وسيوفنا تقطر من الدماء، فلما علموا بما أَرَادَهُ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - من المصلحة العائدة على الإسلام وأهله بتأليف مثل هؤلاء

(١) رَوَاهُ البخاري (٤٦٢٢).

(٢) انظر ما رَوَاهُ مسلم (٧٣٧/٢) (١٠٦٠/١٣٧).

وتأثيرهم بالغنيمة قبلوه أتمَّ قبول، وطابت أنفسهم أكمل طيبة<sup>(١)</sup>.

وهكذا وقع منه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- العزم عَلَى مصالحة الأحزاب بثلاث شار المدينة ظناً منه بأن فِي ذَلِكَ جَلْبُ مصلحة ودفع مفسدة، فلما تبين له أن الترك أَجْلَبُ للمصلحة وأدفعُ للمفسدة صار إليه<sup>(٢)</sup>.

وهكذا وقع منه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- النهيُ عن تلقيح النخل فلما تبين له ما فِي ذَلِكَ من المصلحة لأهله أَذِنَ لَهُمْ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

وهكذا وقع منه الإذن بالعرايا<sup>(٤)</sup> لما شكَا عليه الفقراء ما يلحقهم من المفسدة بالمنع من شراء الرُّطْب بالتمر مع عظم الخطر فيما هو مظنة بالربا. وكم يعدُّ العَادُّ من هَذِهِ الأمور.

وبالجملة؛ فكلُّ ما وقع من النَّسْخ والتَّخْصِص والتَّقْيِيد فِي هَذِهِ الشريعة المطهرة فسببه جَلْبُ المصالح أو دفع المفسد، فإن كلُّ عالم يعلم أن نسخ الحُكْم بحكم آخر يُخالفه لم يكن إلا لما فِي النَّاسِخ من جلب مصلحة أو دفع مفسدة زائدة عَلَى ما فِي الأول من النفع والدفع.

وهكذا بالتقييد كما وقع فِي قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]. وقولُهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وَنَحْوُ ذَلِكَ كَثِيرٌ جَدًّا. وقد كَانَ دينه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- وهَجِيرَاهُ الإرشاد إِلَى التيسير دون التعسير، وإلى التبشير دون التنفير، فكان يقول: «يسروا ولا تُعَسِّرُوا ولا تنفروا»<sup>(٥)</sup>.

وكَانَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- يُرشد إِلَى الألفة واجتماع الأمر، وينفر عن الفرقة والاختلاف، لما فِي الألفة والاجتماع من الجلب للمصالح والدفع

(١) انظر ما رَوَاهُ البخاري (١١٠/٧) (٣٧٧٨)، ومسلم (٧٣٥/٢).

(٢) انظر: ما رَوَاهُ البزار (١٣٢/٦-١٣٣)، وابن أبي شيبة فِي المصنف (٤٢٠/١٤).

(٣) انظر: ما رَوَاهُ مسلم (١٨٣٦/٤).

(٤) انظر: الأدلة الرضوية عَلَى متن الدرر البهية للشوكاني (ص ٢١٣).

(٥) رَوَاهُ البخاري (١٦٢/١) (٦٩)، ومسلم (١٣٥٨/٣) (١٧٣٢/٦).

للمفاسد، وفي الفرقة والاختلاف من عكس ذلك.

فالعالم المرتاض بما جاءنا عن الشارع الذي بعثه الله تعالى متممًا لمكارم الأخلاق إذا أخذ نفسه في تعليم العباد وإرشادهم إلى الحق وجذبهم عن الباطل ودفعهم عن البدع والأخذ بحُجَزِهِم عن كل مزلةٍ من المزالق ومدْحَضَةٍ من المداحض بالأخلاق النبوية والشمائل المصطفوية الواردة في الكتاب العزيز والسنة المطهرة فَيَسِّرْ ولم يعسر وبشر ولم يُنفر وأرشد إلى ائتلاف القلوب واجتماعها ونهى عن التفرق والاختلاف، وجعل غاية همه وأقصى رغبته جلب المصالح الدينية للعباد ودفع المفاسد عنهم، كَانَ من أنفع دعاة المسلمين، وأنجع الحاملين لحجج رب العالمين، وانجذبت له القلوب، ومالت إليه الأنفس، وتذلل له الصعب، وتسهّل عليه الوعر، وانقلب له المتعصب مُنْصَفًا، والمبتدع متسننًا، ورغبَ في الخير من لم يكن يرغب فيه، ومال إلى الكتاب والسنة من كَانَ يميلُ عنهما، وتردّى بأثواب الرواية من كَانَ متجلببًا بالرأي، ومشى في رياض الاجتهاد واقتطفَ من طيب ثمراته واستنشَقَ من عابق رياحينه من كَانَ معتقلًا في سجن التقليد، مكبلًا بالقيـل والقال، كئوفًا بآراء الرجال.

فإن قلت: ما ذكرته من انبناء الشريعة المطهرة على جلب المصالح ودفع المفاسد ماذا تريد به؟ هل يلاحظ ذَلِكَ النفعُ والدفعُ مطلقًا أو في حالة من الحالات؟

قلت: لا أريد بما قدمته إلا ما لم يرد فيه نصٌ يخصه، ولا اشتمل عليه عموم، ولا تناوله إطلاق، فحق على العالم المرشد للعباد الطالب للحق أن يستحضر ذَلِكَ ويرشد إليه، ويهتم به ويدعو إليه.

وأما مواقع النصوص وموارد أدلة الكتاب والسنة ومواطن قيام الحجج، فلا جلب نفع ولا دفع ضررٍ أولى من ذَلِكَ، وأقربُ منه إلى الخير، وأولى منه بالبركة، فهو في الحقيقة مصالحٌ مجلوبة ومفاسد مدفوعة، وإن قصرت بعض العقول عن إدراك ذَلِكَ، والإحاطة بكنهه، والوقوف على حقيقته، فمن قصورها أتيت، ومن ضعف إدراكها ذهيت.

ومن تدبر ذَلِكَ كل التدبر، وتأمله بحق التأمل، لم يخف عليه، فإن كل جزئي من جزئيات الشريعة التي قام الدليل على طلبها والتعبد بها، للكل أو البعض، مطلقاً أو مقيداً، لا بد أن يشتمل على جلب مصلحة أو مصالح عرفها من عرفها وجهلها من جهلها.

وكل جزئي من جزئيات الشريعة الواردة بالنهي عن أمر أو أمور لا بد أن يكون المنهي عنه مشتملاً على مفسدة أو مفسد تندفع بالنهي عنها. ولمزيد التسبّع وكثرة التدبر في ذَلِكَ مدخلة جلية، لاسيما مع استحضار الاستعانة بالله والتوكل عليه والتفويض إليه.

ومما يستعين به طالب الحق ومريد الإنصاف على ما يريده من ربط المسائل بالدلائل والخروج من آراء الرجال المتلاعبة بأهلها من يمين إلى شمال، أن يتدبر الدلائل العامة، ويتفكر فيما يندرج تحتها من المسائل بوجه من وجوه الدلالة المعبرة، فإنه إذا تمرن في ذَلِكَ وتدرب صار مستحضراً لدليل كل ما يسأل عنه من الأحكام الشرعية، كائناً ما كان، وعرف معنى قوله -عز وجل-: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

ومن أمعن النظر فيما وقع منه -صلى الله عليه وآله وسلم- من استخراج الأحكام الشرعية من كتاب الله تعالى زاده ذَلِكَ بصيرة كما ثبت عنه أنه لما سُئِلَ عن الحُمْر الأهلية فقال: «لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةَ الْفَاذَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

فإن في هَذَا وأمثاله أعظم عبرة للمعتبرين، وأجل بصيرة للمتبصرين، وأوضح قُدوة للمقتدين من العلماء المجتهدين، وثبت أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- قَالَ لعمر بن العاص: «صليت بصحابك وأنت جُنُب يا عمرو؟» فقال: سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]<sup>(١)</sup>. فقرر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وضحك ولم يقل شيئاً.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٩/١) (٣٣٥)، وَأَحْمَدُ (٢٠٣/٤-٢٠٤)، وَابِيهَقِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١/٢٢٦).



وهذا بابٌ واسعٌ يطولُ تعدادُهُ.

وهكذا التفكير في الكليات الصادرة عن أعطي جوامع الكلم وأفصح من نطق بالضاد، كقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>. فإن هَذَا اللفظ الموجز والعبارة المختصرة صالحة للاستدلال بِهَا عَلَى كل جزء من جزئيات الشرع، فتدخل ما حصلت فيه النية في عداد الأعمال المقبولة، ويخرج ما لم تحصل فيه النية إِلَى حيز الأعمال المردودة، وتصير بِهَا المباحثات قربات وعبادات، أقل أحوالها الاندراج تَحْتَ حقائق المندوبات، ويبطل كثير من الصور الحاكِية لما هو من العبادات بعقد النية وعدم وجودها، أو وجودها لا عَلَى الوجه المعتبر.

وكقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «كل بدعة ضلالة»<sup>(٢)</sup>.

و«من غشنا فليس منا»<sup>(٣)</sup>. و«الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ»<sup>(٤)</sup>. و«كل أمر ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»<sup>(٥)</sup>.

فإن كل فرد من أفراد هَذِهِ العبارات وأمثالها صالح لجعله قضية كبرى للشكل الأول، فلا يبقى فردٌ من الأفراد إلا وأمكن إدراجه تَحْتَ هَذِهِ الكلية باجتلاب قضية صغرى سهلة الحصول، تقول مثلاً: هَذَا أمرٌ ليس عليه أمرُ النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- وكلُّ أمرٍ ليس عليه أمرُهُ ردٌّ، فهذا رد. فلا يبقى فعلٌ ولا قولٌ ولا اعتقادٌ لم يأتِ به الشرع إلا وأمكن الاستدلالُ عَلَى رده بهذا الحديث الصحيح.

وهكذا العمل في سائر الكليات، والمتحلي بالمعارف العلمية يستغني بمجرد الإشارة والإيقاظ؛ لأن المواد قد حصلت له بما حصله من العلوم،

(١) رَوَاهُ البخاري (٩/١) (١)، ومسلم (١٥١٥/٣)، (١٩٠٧/١٥٥).

(٢) انظر: ما رَوَاهُ مسلم (٥٩٢/٢) (٨٦٧).

(٣) رَوَاهُ مسلم (٩٩/١)، والترمذي (٦٠٦/٣) (١٣١٥).

(٤) رَوَاهُ البخاري (١٢٦/١) (٥٢)، ومسلم (١٢١٩/٣) (١٠٧١)، وابن ماجه (١٣١٨/٢).

(٥) رَوَاهُ البخاري (٣٠١/٥) (٢٦٩٧)، ومسلم (١٣٤٣/٣) (١٧).

ومارسه من المعارف، فربما يغفل عن إخراج ما في القوة إلى الفعل، فإذا نُبِهَ عَلَى ذَلِكَ تنبه، وَكَانَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ سَهْلًا، وَالِاتِّفَاعُ بِالْعُلُومِ سَيِّرًا.

ومن جملة ما ينبغي له تصوره ويعينه استحضاره: أن يعلم أن هذه الشريعة المباركة هي ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأوامر والنواهي، والترغيبات والتنفيرات، وسائر ما له مدخل في التكليف، من غير قصد إلى التعمية والإلغاز، ولا إرادة لغير ما يفيد الظاهر، ويدل عليه التركيب، ويفهمه أهل اللسان العربي.

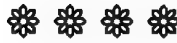
فمن زعم أن حرفاً من حروف الكتاب والسنة لا يُراد به المعنى الحقيقي والمدلول الواضح فقد زعم على الله ورسوله زعماً يُخالف اللفظ الذي جاءنا عنهما، فإن كَانَ ذَلِكَ لمسوغ شرعي تتوقف عليه الصحة الشرعية أو العقلية التي يتفق العقلاء عليها، لا مجرد ما يدعيه أهل المذاهب والنحل على العقل مطابقاً لما قد حبه إليهم التعصب، فأدناه من عقولهم البعد عن الإنصاف فلا بأس بذلك، وإلا فدعوى التجوز مردودة، مضروب بها في وجه صاحبها.

فاحرص على هذا فإنه وإن وقع الاتفاق على أصالة المعنى الحقيقي، وعدم جواز الانتقال عنه إلا لعلاقة وقرينة، كما صُرح به في الأصول وغيرها، فالعمل في كتب التفسير والحديث والفقه يُخالف هذا لمن تدبره وأعمل فكره، ولم يغتر بالظواهر، ولا جمد على قبول ما يُقال من دون بحث عن موارده ومصادره، وكثيراً ما يجد المتعصبين يُحامون عن مذاهبهم ويؤثرونها على نصوص الكتاب والسنة، فإذا جاءهم نص لا يجدون عنه متحولاً، وأعياهم ردّه، وأعجزهم دفعه ادّعوا أنه مجاز، وذكروا للتجوز علاقة هي من البعد بمكان، وقرينة ليس لها في ذلك المقام وجود، ولا تدعو إليها حاجة، وأعائهم على هذه الترهات استكثارهم من تعداد أنواع القرائن والعلاقات، حتى جعلوا من جملة ما هو من العلاقات المسوغة للتجوز التضاد، فانظر هذا التلاعب، وتدبر هذه الأبواب التي فتحوها على أدلة الكتاب والسنة، وقبلها عنهم من لم يمعن النظر ويُطِل التدبر، فجعلها علماً، وقبلها على كتاب الله وسنة رسوله.

وأصلها دعوى افتراها عَلَى أهل اللغة متعصبٌ، قد آثر مذهبه عَلَى الكتاب والسنة، ولم يستطع التصريح بترجيح المذهب عَلَى الدليل، فدقق الفكر وأعمق النظر عنادًا لله تعالى، وبغيًا عَلَى شريعته، وخِدَاعًا لعباده، فقال: هَذَا الدليل وإن كَانَ معناه الحقيقي يُخالف ما نذهب إليه فهو ها هنا مجازٌ، والعلاقة كذا، والقرينة كذا.

ولا علاقة ولا قرينة، فيأتي بعد عَصْرِ هَذَا المتعصب من لا يبحث عن المقاصد، ولا يتدبر المسالك كما ينبغي، فيجعل تلك العلاقة الَّتِي افتراها ذَلِكَ المتعصب من جُملة العلائق المسوغة للتجوز، ولهذا صَارَت العلاقاتُ قُرْبًا من ثلاثين علاقة.

ثم لما كَانَ من جملة أنواع القرائن، القرائن العُرفية والعقلية، افترى كل متعصب عَلَى العقل والعُرف ما شاء، وصنع فِي مواطن الخلاف ما أَرَادَ، والله المستعان.



## إنكار المؤلف لحيل الفقهاء

ومن جملة ما يستعين به عَلَى الحق ويأمن معه من الدخول فِي الباطل وهو لا يشعر، أن يقرر عِنْد نفسه أن هَذِهِ الشريعة لما كانت من عِنْد عالم الغيب والشهادة، الَّذِي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إِلَّا أحصاها، ويعلمُ ما تُكِنُّ الصدور وتُخفيه الضمائر، وَيَحُول بين المرء وقلبه، كانت المخادعة بالحيل الباطلة، والتخلص مما طلبه بالوسائل الفاسدة، من أعظم المعاصي له، وأقبح التجاري عليه، وَجَمِيعُ هَذِهِ الحيل الَّتِي دَوَّنَهَا أَهْلُ الرَّأْي هي ضِدُّ لما شرعه، وعِنَادُ له، ومراوغة لأحكامه، ومُجَادَلَةٌ باطلة لما جاء فِي كتابه وسنة رسوله.

ومن تَفَكَّر فِي الأمر كما ينبغي وتدبره كما يجب، اقشعرَّ له جلده، ووقف عِنْدَه شعره، فَإِنْ هَذَا الَّذِي وضع للعباد هَذِهِ الحيل، كأنه يقول لَهُم: هَذَا الحكم الَّذِي أوجبه الله عليكم أو حرَّمه، قد وجدت لَكُمْ منه مخلصاً وعنه مُتَحَوِّلاً بذهني الدقيق وفكري العميق، هو كذا وكذا، فهذا المخذول قد بلغ من التجري عَلَى الله تعالى مبلغاً يتقاصرُ عنه الوصف؛ لَأَنَّهُ ذهبَ يُعَانِدُه ويضادُّ ما تعبدنا به، بمجرد رأيه الفايِل، وتخيُّله الباطل، مُقَرَّراً عَلَى نفسه بقبيح صنعه، وأنه جاء بما يُريح العباد من الحكم الشرعي، فَإِنْ كَانَ مع هَذَا مُعْتَقِداً أَنَّ ذَلِكَ التحيل الَّذِي جاء به يُحِلُّ الحرام ويُحرِّم الحلال، فهو مع كذبه عَلَى الله وافترائه عَلَى شريعته قد ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ ما يستلزم أَنه يدَّعي لنفسه أَن يُشَرِّعَ للعباد من عِنْد نفسه غير ما شرعه لَهُم، وَذَلِكَ لا يكون إِلَّا لله سبحانه، فَإِنْ كَانَ هَذَا المخذول يدَّعي لنفسه الألوهية مع الله سبحانه، فحسبُكَ من شر سَمَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ لا يدَّعي لنفسه ذَلِكَ، فيقال له: ما بِالْكَ تصنع هَذَا الصنع، وأَيُّ أَمْرٍ أَلْجَأَكَ إِلَيْهِ وأَوْقَعَكَ فِيهِ؟

فإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ الله -عَزَّ وَجَلَّ- قد صنع مثل هَذَا فِي مثل قصة أيوب، وصنعه رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فِي المريض الَّذِي زَنَى.

فيقالُ له: ما أنت وهذا؟ لا كثر الله في أهل العلم من أمثالك، ومن أنت حتى تجعل لنفسك ما جعله الله لنفسه، فلو كان هذا الأمرُ الفظيغُ سائغاً لأحد من عباد الله؛ لكان لهم أن يشرعوا كما شرع وينسخوا من أحكام الدين ما شاءوا كما نسخ.

ثم أي جامع بين هذه وبين ما شرعه الله من ذلك؟ فإنه مجرد خروج من مأثم، وتحلل من يمين قد شرع الله تعالى فيها إتيان الذي هو خير، كما تواترت بذلك الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>، حتى ثبت في الصحيح<sup>(٢)</sup> أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حلف على ذلك، فقال: «والله لا أحلفُ على شيء فأرى غيره خيراً منه، إلا أتيتُ الذي هو خير، وكفرتُ عن يميني». فأين هذا مما يصنعه أسراء التقليد من الكذب على الله تعالى وعلى شريعته وعلى عبادته؟!

أما الكذب على الله، فلكونهم زعموا عليه أنه أذن لهم، وسوَّغَ لهم، وهو كذبٌ بحتٌ، وزورٌ محضٌ، وإن كانوا لا يعتقدون ذلك، بل جعلوه من عند أنفسهم، جرأةً وعناداً ومكرًا وخداعًا، فالأمرُ أشدُّ، والقضية أعظم.

وأما كذبهم على الشريعة، فلكونهم جعلوا ما نصبوه من الحيل الملعونة، والذرائع الشيطانية، والوسائل الطاغوتية، من جملة الشريعة ومن مسائلها، ودوَّنوه في كتب العبادات والمعاملات.

وأما الكذب على عبادته، فلكونهم ذهبوا إليهم، فخدعوههم وماكروهم بأن ما أوجبه الله من كذا ليس بواجب، وما حرَّمه من كذا ليس بمحرَّم، إذا فعلوا كذا، أو قالوا كذا.

وما أشبه هذا بما كان يصنعه رؤساء الجاهلية لأهلها من التلاعب بهم، كما يتلاعب الصبيان والمجانين، وكما يصنعه المُجَّان وأهل الدعاية. فإن تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام<sup>(٣)</sup>، وكذلك ما كان يفعلونه من النسيء<sup>(٤)</sup>، وما كانوا

(١) انظر: ما رواه البخاري (٥١٦/١١) (٦٦٢٢)، ومسلم (١٢٧٣/٣)، وأحمد (٦٢/٥-٦٣).

(٢) رواه البخاري (٥١٧/١١) (٦٦٢٣).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٧٠/٢).

(٤) انظر: معجم لغة الفقهاء (٤٧٩).

عليه من الميسر والأنصاب والأزلام، وما كانوا يعتمدونه مع مَنْ يطوف بالبيت الحرام من تلك الأفعال الَّتِي هي أشبهُ بأفعال المجانين، كالتعري وما يُشاكله، لا مقصد لرؤساء الجاهلية هذه الأمور الَّتِي كانوا يفعلونها ويأمرون العباد بِهَا، إلا مُجرد ارتفاع الذكر، وإظهارُ اقتدارهم عَلَى تنفيذ ما يريدونه، وقَبول الناس لما يأمرُونهم به، وإن كانت أمورًا متكررة، وبلايا متعددة، وأعمالاً شاقة.

فتدبّر هَذَا وتأمل؛ لتكون عَلَى حذر من نفاق ما جاءوا به من الحيل الباطلة عندك، وإلا كنت كالبهيمة الَّتِي لا تَمْنَع ظهرها من راكب، ولا تستعصي عَلَى مستعمل.

وقد دلت أدلة الكتاب والسنة عَلَى هَذَا، وكفاك بما قصّه الله سبحانه علينا من حيلة أهل السبت<sup>(١)</sup>.

وقد أورد البخاري فِي كتاب الحيل من صحيحه<sup>(٢)</sup> ما يشفي ويكفي، ولبعض المتأخرين فِي هَذَا مصنف حافل، استوعب فيه جميع الأدلة، وهي معلومة لعلماء الكتاب والسنة، ولكننا اقتصرنا ها هنا عَلَى بيان الأسباب الَّتِي تنشأ عنها الحيلُ، والمفاسد الَّتِي تتأثر عنها؛ ليكون ذَلِكَ أوقع للمنصف، وأوقع فِي نفسه، كما هو دأبنا فِي هَذَا المختصر.

فإننا نشير إِلَى القضية الَّتِي ينبغي اجتنابها بكلمات لا تنبو عنها مسامع المنصفين، ولا تُنكرها قلوبهم، ولا تبعد عنها أفهامهم. وإذا حصل المقصود بالاختصار؛ لم تبق للتطويل حاجة، وقد ينفع القليل نفعًا لا يبلغه الكثير، عَلَى أَنَا لم نكن بصدد نشر الأدلة وإيراد ألفاظها، فإنها معروفةٌ مُدونةٌ؛ بل نَحْنُ بصدد الإرشاد إِلَى الإنصاف بعبارات تشتمل عَلَى معان قد تَحْتجب عن كثير من الأذهان، وتُبْعِد عن غالب الأفهام.

ومن جملة ما ينبغي له استحضاره؛ أَلَّا يَغْتَرَّ بمجرد الاسم دون النظر فِي معاني المسميات وحقائقها، فقد يُسمى الشيء باسم شرعي، وهو ليس من

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٠٤/٧-٣٠٧).

(٢) انظر: ما رَوَاهُ البخاري فِي بابهِ (٣٢٦/١٢) (٩٠).

الشرع في شيء، بل هو طاغوتٌ بخت، وَذَلِكَ كما يقع من بعض مَنْ نزعه عِرْقُ إِلَى ما كانت عليه الجاهلية من عدم توريث الإناث، فإنهم يُخرجون أموالهم، أو أكثرها، أو أحسنها إِلَى الذكور من أولادهم؛ بصورة الهبة والنذر والوصية أو الوقف، فيأتي من لا يبحث عن الحقائق فيُنزل ذَلِكَ منزلة التصرفات الشرعية؛ اغتراراً منه بأن الشارع سَوَّغ للناس الهبة والنذر والوصية، غيرَ مُلتفتٍ إِلَى أن هَذَا لم يكن له من ذَلِكَ إِلَّا مُجرد الاسم الَّذي أحدثه فاعله، ولا اعتبار بالأسماء، بل الاعتبار بالمسميات، فالهبة الشرعية هي الَّتِي أُرشد إليها النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- لما سألَه بشير والدُ النعمان عن تخصيص ولده النعمان بشيء من ماله، وطلب منه أن يشهد عَلَى ذَلِكَ، فقال: «لا أشهد عَلَى جَوْرٍ». ووقع منه الأمرُ بالتسوية بين الأولاد، وهو حديث صحيح<sup>(١)</sup> له طرق متعددة.

فالهبة المشتملة عَلَى التفصيل المخالف لفرائض الله ليست هبة شرعية، بل هي جَوْرٌ مضاد لما شرعه الله؛ فإطلاق اسم الهبة عليها مُخادعةٌ لله ولعباده، فلا ينفذ من ذَلِكَ شيء، بل هو باطلٌ رَدٌّ، لكونه ليس عَلَى أمر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-.

وهكذا مَنْ خَصَّصَ بعضَ ورثته بنذر يُخالف ما شرعه الله من الفرائض. فهذا ليس هو النذر الَّذي شرعه الله، بل هو نذرٌ طاغوتي، فَإِنَّ النَّذَرَ الَّذِي شرعه الله سبحانه هو الَّذي يقول فيه النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «النَّذْرُ ما ابْتَغَى به وجهُ الله»<sup>(٢)</sup>.

ويقول: «لا نذر في معصية الله». كما هو ثابت في الصحيح، وهذا النذرُ أخرج بعضَ ماله إِلَى بعض ورثته مخالفةً لما فرضه الله تعالى من الموارث، ثم سئى ذَلِكَ البعض نَذْرًا لم يَتَغ به وجه الله ولا أطاعه به، بل ابتغى به وجه الشيطان الَّذي وسوس له بأن يُخالف الشرع، وأطاعه بمعصية الله.

وهكذا من أخرج بعض ماله عَلَى تلك الصفة بالوصية، فَإِنَّ هَذِهِ الوصية المتضمنة للمفاضلة بين الورثة ليست الوصية الَّتِي شرعها الله تعالى لعباده، بل

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١١/٥) (٢٥٨٦)، ومسلم (١٢٤١/٣).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٥/٢)، وأبو داود (٥٨٢/٣) (٣٢٧٣).

وصية طاغوتية، فإن الوصية الشرعية هي التي يقول فيها النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»<sup>(١)</sup>.

ويقول فيها الربُّ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ» [النساء: ١٢]. ويقول فيها: «فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» [البقرة: ١٨٢].

والمراد بالإصلاح: إبطال ما جاء من الفساد في وصيته، وقد ورد عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- أن الضَّرَّارَ فِي الوصية من أسباب النار<sup>(٢)</sup>، وأنه يُحِبُّ عِبَادَةَ الْعَمْرِ. كما أخرج ذَلِكَ جَمَاعَةٌ، وَصَحَّحَهُ مِنْ صَحَّحِهِ فَمَنْ جَاءَتْهُ مِنْ هَذِهِ الْوَصَايَا الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الضَّرَرِ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، فَأَنْفَذَهَا مِنَ الثَّلَاثِ، مُسْتَدَلًّا عَلَى ذَلِكَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ: «الثَلَاثُ وَالثَلَاثُ كَثِيرٌ». وبمثل ما ورد من سائر الآيات والأحاديث القاضية بالوصية عَلَى الْإِطْلَاقِ فَقَدْ غَلَطَ غَلَطًا بَيِّنًا.

فإن هَذِهِ الْوَصِيَّةَ الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «الثَلَاثُ وَالثَلَاثُ كَثِيرٌ»، هِيَ وَصِيَّةٌ قُرْبَى، كَمَا فِي الْقِصَّةِ الْمَشْهُورَةِ الثَّابِتَةِ فِي الْأَمْهَاتِ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يَتَّصِقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، فَمَا زَالَ يُنَازِلُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ: «الثَلَاثُ وَالثَلَاثُ كَثِيرٌ»<sup>(٣)</sup>.

وهكذا ما ورد من قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ ثَلَاثَ أَمْوَالِكُمْ فِي آخِرِ أَعْمَارِكُمْ». فإنه قِيْدُهُ بِقَوْلِهِ فِي آخِرِهِ: «زِيَادَةُ فِي حَسَنَاتِكُمْ»<sup>(٤)</sup>. وَلَا يَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ إِلَّا مَا كَانَ قُرْبَى.

وأما وصايا الضَّرَّارِ الْمُتَضَمِّنَةُ لِمُخَالَفَةِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ، فَهِيَ زِيَادَةُ فِي السَّيِّئَاتِ، لَا زِيَادَةُ فِي الْحَسَنَاتِ، فَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ الَّتِي أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- لَيْسَتْ وَصِيَّةَ الضَّرَّارِ، فَإِنَّ تِلْكَ قَدْ أَخْرَجَهَا اللَّهُ مِنَ

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٨٦، ١٨٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٦/٢٤٧).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣/٢٨٨)، (٢٨٦٧).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣/١٦٤)، (١٢٩٥)، وَمُسْلِمٌ (٣/١٢٥٠)، (٥/١٦٢٨).

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٤٤٠-٤٤١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢/٩٠٤)، (٩٠٩/٢٧٠).



عموم مشروعية الوصية بقوله: ﴿غَيْرُ مُضَارٍّ﴾، وأخرجها النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- بما تقدم من الوعيد الشديد لِمَنْ يُضَارُّ فِي وصيته ويمنع الوصية للوارث، حَتَّى ثَبَتَ فِي بعض الروايات بلفظ: «لَا يَجُوزُ وصيته لوارث»<sup>(١)</sup>.

وقد أوضحته فِي أبحاث متعددة من مصنفاتي، وليس المراد ها هنا إلا إرشاد طالب الإنصاف إِلَى عدم الاغترار بما يفعله المتلاعبون بأحكام الشرع من تسمية أمور تصدُر عنهم من الطاغوت بأساء شرعية، مُخَادعة لأنفسهم، واستدراجًا لِمَنْ لَا فهم عنده، وَلَا بحثَ عن الحقائق.

وهذه الذريعة الشيطانية قد عَمَّتْ وَطَمَتْ، خصوصًا أهل البادية، فإنه بقي فِي أنفسهم ما كانت عليه الجاهلية الأولى من عدم توريث الإناث، ومن لَا حظ له عندهم من الورثة وإن كانوا ذكورًا، فأرادوا الاقتداء بهم، ولكنهم لما كانوا مخبوطين بسوط الشرع، مقهورين بسيفه، نصبوا هَذِهِ الوسائل الملعونة، فقالوا: نذرنا، وهَبْنَا أَوْ وَصَّيْنَا، وساعدتهم عَلَى ذَلِكَ طائفة من المقصرين الَّذِينَ لَا يعقلون الصواب، وَلَا يفهمون ربط المسببات بأسبابها، فحرَّروا لَهُمْ تحريرات عَلَى أبلغ ما يفيد النفوذ والصحة، طمعًا فيما يتعجلونه من الحطام الَّذِي هو أَقْبَحُ أنواع السُّحْتِ، فإن ما يأخذونه عَلَى ذَلِكَ هو حرامٌ، كما ثبت عن الشارع من تحريم حُلُوان الكاهن وأجرُ البَغْيِ<sup>(٢)</sup>، وما يأخذه من يُعَلِّمُ كتابَ الله<sup>(٣)</sup>، ونحو ذَلِكَ من الأمور.

وَلَا يشك من يفهم الحُجَجَ الشرعية أن سبب تحريم ذَلِكَ، هو كونه عَلَى تحليل حرامٍ أَوْ تحريم حلال.

وهذا الَّذِي يَكْتُبُ هَذِهِ المكاتيب الطاغوتية، المتضمنة لمخالفة ما شرعه الله لعباده من الموارث وقدره لَهُمْ فِي كتابه وقِيْدَه بعدم الضرر، هو أَوْلَى بتحريم ما يأخذه من أولئك. وقد يقوم شيطانٌ من شياطين المقلدة، ومخدولٌ من

(١) رَوَاهُ الدارقطني فِي السنن (٩٧/٤) (٨٩).

(٢) انظر: ما رَوَاهُ البخاري (٤٦٠/٤) (٢٢٨٢)، ومسلم (١١٩٨/٣) (١٥٦٧/٣٩).

(٣) انظر: ما رَوَاهُ ابن ماجه (٧٣٠/٢) (٢١٥٨).

مُخَذُولِي الْمُشْتَغَلِينَ بِالرَّأْيِ، فَيُجَادِلُ عَنْ هَذِهِ الْوَصَايَا وَالنَّذْرَ وَرَدُّ الْهَبَاتِ وَنَحْوَهَا، وَيُنْزِلُهَا مَنْزِلَةَ الْوَصَايَا وَالنَّذْرِ وَالْهَبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَيُورِدُ مَا قَالَهُ مَنْ يَقْلُدُهُ مِمَّنْ يَسْتَعْظِمُ النَّاسُ كَلَامَهُ وَيَقْتَدُونَ بِمَذْهَبِهِ، وَيَحْكِي لَهُمْ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَنَحْوَهَا مِنْ مَصْنَفَاتِهِ، غَيْرَ مُتَعَقِّلِ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الطَّوَاعِثِ وَبَيْنَ تِلْكَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا فَاهِمٍ لِلْمُغَايِرَةِ الْكَلِيَّةِ، وَلَا مُتَأَمِّلٍ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تَصْدُرُ عَنْهَا تِلْكَ الْأُمُورُ، وَإِنْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِأَسْرِهِمْ لِأَنَّمَا تَكَلَّمُوا فِي مَصْنَفَاتِهِمْ عَلَى الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الْأُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِنْ مُجَرَّدُ الْأَسْمِ لَا يَحِلُّ الْحَرَامَ وَلَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، كَمَا لَوْ سُمِّيَتِ الْخَمْرُ مَاءً، أَوْ الْمَاءُ خَمْرًا، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ يَدُورُ عَلَى التَّسْمِيَةِ لَكَانَ الْخَمْرُ - الْمَسْمِيُّ مَاءً - حَلَالًا، وَكَانَ الْمَاءُ - الْمَسْمِيُّ خَمْرًا - حَرَامًا.

وَهَذَا خَرَقٌ لِلشَّرْعِ وَهَتَكٌ لِلدِّينِ، وَمَنْ اغْتَرَّ بِهِ فَلَيْسَ مِنَ النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ بَلْ مِنَ النُّوعِ الْبَهِيمِيِّ، وَلَا يَنْبَغِي الْكَلَامُ مَعَهُ، بَلْ يَقَالُ لَهُ: هَذَا الَّذِي فِيهِ النُّزَاعُ لَيْسَ هُوَ مَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ مَنْ تُقْلُدُهُ وَتَقْتَدِي بِهِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ آخَرُ يُضَادُّهُ وَيُخَالِفُهُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الشَّرْعِ لَأَنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ عَلَى الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهَذَا لَيْسَ شَرْعِيًّا بَلْ طَاغُوتِيًّا، فَإِنْ فَهِمَ هَذَا اسْتَرَاخَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْهُ فِي السَّكُوتِ رَاحَةً مَنْ تَحْمِلُ كَرْبَ مُخَاطَبَةِ السُّفَهَاءِ.

وَلَقَدْ وَقَعْنَا مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ مَقْصُرِي الْقَضَاةِ وَالْمُفْتِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أُمُورٍ عَظِيمَةٍ، وَخَطُوبٍ جَسِيمَةٍ، وَفِتْنٍ كَبِيرَةٍ، لَا يَتَّسِعُ الْمَقَامُ لِبَسْطِهَا، وَالْحَقُّ مَنْصُورٌ وَالْبَاطِلُ مُخَذُولٌ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

وَأَعْظَمُ مَا يَتِمَسَّكُونَ بِهِ مِنَ التَّغْيِيرِ عَلَى الْعَوَامِّ، وَالتَّزْوِيرِ عَلَى الْمُلُوكِ وَمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِنَصْرِهِمْ، اسْتَكْثَرَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: هَذَا خَالَفَ الْمَذْهَبَ، فَعَلَّ كَذَا. قَالَ كَذَا.

وَلَمْ يُخَالَفْ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا الطَّوَاعُوتَ، وَلَا نَصَرَ إِلَّا الشَّرْعَ، فَلْيَحْذَرِ طَالِبُ الْعِلْمِ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَالرُّوعَةَ مِنْهُ، فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ، وَاللَّهُ نَاصِرُ الْمُحَقِّقِينَ، وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.

ولقد تَلَطَّفَ المحبون لهذه الطواغيت، والمساعدون لَهُمْ عَلَى كِتْبِهَا، لما صَمَّمَتْ عَلَى إِبْطَالِهَا، وَأَبْطَلَهَا كُلُّ مَنْ تَرَدَّ عَلَيْهِ مِنْ قَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ، بَعْدَ أَنْ وَقَعَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ سَابِقًا، فَكَانَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا عَدَلُوا إِلَيْهِ مِنَ الذَّرَائِعِ وَالْوَسَائِلِ: الإِقْرَارُ لِلذَّكُورِ، أَوْ لِمَنْ يُحِبُّونَ، بِدِيُونٍ وَنَفَقَاتٍ وَمُكْتَسَبَاتٍ. وَلَمْ يُنْفَقْ ذَلِكَ عَلَيَّ وَلَا التَّفَتُّ إِلَيْهِ، بَلْ كَشَفْتُ عَنْ أَصْلِ كُلِّ إِقْرَارٍ، فَمَا كَانَ صَادِرًا عَنْ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ أَبْطَلْتُهُ.

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا تَلَطَّفَ بِهِ مَنْ لَهُ أَوْلَادٌ - ذُكُورًا وَإِنَاثًا - أَنْ يَعْمَدُوا إِلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمُ الذَّكُورِ فَيَنْذِرُونَ عَلَيْهِمْ وَيُوصُونَ لَهُمْ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِغَيْرِ وَارِثٍ، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ إِلَّا لِقَصْدِ تَقْلِيلِ نَصِيبِ بَنَاتِهِمْ وَتَوْفِيرِ نَصِيبِ الذَّكُورِ. وَقَدْ تَتَبَعْتُ هَذَا، فَمَا وَجَدْتُ أَحَدًا يُوصِي لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ أَوْ يَنْذِرُ عَلَيْهِمْ إِلَّا وَمَعَهُ بَنَاتٌ، أَوْ لَهُ مِيلٌ إِلَى بَعْضِ الْأَوْلَادِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِمَقْصِدٍ صَالِحٍ إِلَّا فِي أَنْدَرِ الْحَالَاتِ وَأَقْلَاهَا.

وَمِنْ جُمْلَةٍ هَذِهِ الْوَصَايَا الطَّاعُوتِيَّةِ وَالنُّذُورِ الشَّيْطَانِيَّةِ، مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنَ النُّذُورِ وَالْوَصَايَا عَلَى قُبُورِ الْأَمْوَاتِ، فَإِنَّهُ لَا مَقْصِدَ لَهُمْ بِذَلِكَ إِلَّا اسْتِجْلَابُ الْخَيْرِ وَاسْتِدْفَاعُ الشَّرِّ مِنْ صَاحِبِ الْقَبْرِ. وَهُوَ قَدْ صَارَ بَيْنَ أَطْبَاقِ الثَّرَى يَعْجُزُ عَنْ نَفْعِ نَفْسِهِ، فَضْلًا عَنْ نَفْعِ غَيْرِهِ، فَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يَتَوَجَّهُ عَلَى أَهْلِ الْوَلَايَاتِ صَرْفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْرِفُونَ النَّاسَ بِقَبْحِ مَا يَصْنَعُونَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَحِلُُّ اعْتِقَادُهَا، وَأَنَّ الضَّرَّ وَالنَّفْعَ وَاسْتِجْلَابَ الْخَيْرِ وَاسْتِدْفَاعَ الشَّرِّ بِيَدِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، لَيْسَ لْغَيْرِهِ فِيهِ حَكْمٌ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ اقْتِدَارٌ، فَإِنْ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ وَتَابُوا، وَإِلَّا انْتَقَلَ صَاحِبُ الْوَلَايَةِ مَعَهُمْ إِلَى مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَدْعُهُمْ حَتَّى يَتُوبُوا، وَهَكَذَا مَا يَقَعُ مِنَ الْأَوْقَافِ عَلَى الْقُبُورِ، فَإِنَّهَا مِنَ الْحُبْسِ الشَّيْطَانِيَّةِ، وَالذُّلْسِ الطَّاعُوتِيَّةِ. وَلَا يَحِلُُّ تَقْرِيرُ شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا السَّكُوتُ عَنْهُ، بَلْ صَرْفُهَا فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ وَأَوْجِبِهَا، فَإِنْ فِي عَدَمِ إِنْكَارِهَا وَإِبْطَالِهَا مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ تَنْشَأُ عَنْهَا الْإِعْتِقَادَاتُ الْبَاطِلَةُ الْمُفْضِيَّةُ بِصَاحِبِهَا إِلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرِّ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.



### نقد المؤلف للفقهاء في الإجماع والقياس

ومن جملة ما ينبغي لطالب الحق أن يتصوره ويحذر من قبوله بدون كشف عنه، ما يجعله كثير من أهل العلم دليلاً يستدلون به على إثبات الأحكام الشرعية على العباد، وهو الإجماع، والقياس، والاجتهاد، والاستحسان.

**فأما الإجماع:** فقد أوضحت في كثير من مؤلفاتي أنه ليس بدليل شرعي، على فرض إمكانه، لعدم ورود دليل يدل على حجّيته<sup>(١)</sup>. وأوضحت أنه ليس بممكن، لانتساع البلاد الإسلامية، وكثرة الحاملين للعلم، وخمول كثير منهم في كل عصر من الأعصار، منذ قام الإسلام إلى هذه الغاية، وتعذر الاستقراء التام لما عند كل واحد منهم، وإن الأعمار الطويلة لا تتسع لذلك، فضلاً عن الأعمار القصيرة، فإن المدينة الواسعة قد يعجز من هو من أهلها أن يعرف ما عند كل فرد من أفراد علمائها، بل قد يعجز عن معرفة كل عالم فيها، كما هو مشاهد محسوس معلوم لكل فرد، فكيف بالمدائن المتباعدة، فكيف بجميع الأقطار الإسلامية بذوها وحضرها ومدائنها وقراها، فقد يوجد في زاوية من الزوايا التي لا يؤبه لها، ولا يُرفع الرأس إليها من يقل نظيره من المشاهير في الأمصار الواسعة.

ومع هذا، فهذه المذاهب قد طبقت الأقطار، وصارت عند المنتمين إلى الإسلام قدوة يقتدون بها، لا يخرج عنها ويجهتد رأيه ويعمل بما قام عليه الدليل إلا الفرد بعد الفرد، والواحد بعد الواحد، وهم على غاية الكتم لما عندهم والتستر بما لديهم، خوفاً من المتمذهبين؛ لأنهم قد جعلوا المذهب الذي هم عليه حجة شرعية على كل فرد من أفراد العباد، لا يخرج عنه خارج، ولا يخالفه مخالف، إلا مزقوا عرضه وأهانوه وأخافوه، والدولة في كل أرض معهم وفي أيديهم، والملوك معهم، لأنهم من جنسهم في القصور والبعد عن الحقائق. وإذا وجد النادر من الملوك، والشاذ من السلاطين، له من الإدراك والفهم

(١) انظر: حجة الإجماع للفرغلي (١٣٨-١٨٣).

للحقائق ما يعرف به الحق والمُحقين، فهو تحت حكم المقلدة وطوع أمرهم؛ لأنهم جُنْدُه ورعيته، فإذا خالفهم خالفوه، فيظنُّ عند ذلك ذهاب ملكه، وخروج الأمر من يده.

وإذا كَانَ الحالُ هكذا فكيف يُمكن الوقوف على ما عند كل عالم من علماء الإسلام، هذا باعتبار الأحياء، وهو في أهل العصور المنقرضة من الأموات أشدُّ بُعداً وأعظمُ تعذراً، فإنه لا سبيل إلى ذلك إلا ما يوجد في المصنفات، وما كل من يُعتدُّ به في الإجماع يشتغل بالتصنيف، بل المشتغلون بذلك منهم هم القليل النادر، ومع هذا فمن اشتغل منهم بالتصنيف لا يحظى بانتشار مؤلفاته منهم إلا أقلهم، وهذا معلوم لكل أحد لا يكاد يلتبس. ولا شك أن من الملوك من يُصِرُّ على أمر مُخالف للشرع، فلا يستطيع أحدٌ من أهل العلم أن يُنكر عليه أو يُظهر مُخالفته، تقيّةً ومُحاذرةً ورغبةً في السلامة، وفراراً من المحنة.

وبالجملة؛ فالدنيا مُؤثّرةٌ في كل عصر، وإذا عجز الملك عن إظهار مذهبه، على فرض أنه من أهل الإدراك والحال أن بيده السيف والسيوط، فما ظنُّك بعالمٍ مستضعف لم يكن بيده إلا أقلامه ومُحبرته؟!

ومِمَّا أَحْكِيهِ لك مما أدركتُهُ في أيام الحداثة ومن الصُّبَّاء، أن الإمام المهدي العباس بن الحسين<sup>(١)</sup> -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، أحد ملوك اليمن ووالد إمامنا الإمام المنصور -حَفِظَهُ اللهُ-، كَانَ له إدراك تام، وفهم ثاقب، واتَّصل بمقامه من أكابر العلماء المنصفين العالمين بالأدلة جماعة، فأظهر في الصَّلَاة سنناً كانت متروكة بترك المتمذهبين لها، فقامت قيامة جماعة من المتفهبين المقلدين، وأثاروا حفاظ جماعة من شياطين البُذْوان الذين لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه، ولا يذرون من الدين إلا رَسْمَهُ، فتجمَّعوا في بواديهم وقالوا: قد خرج الإمام من مذهب الشيعة إلى مذهب السنة، ومن الاقتداء بعلي بن أبي طالب، إلى الاقتداء بمعاوية، كما لقنهم هذه المقالة شياطين المقلدة، ثم خرجوا عليه في جُنْدٍ يعجز

(١) انظر ترجمته في: البدر الطالع (١/٣١٠).

عن مقاومتهم، فما وسعه إلا مصانعتهم بالمال والإعلان بترك تلك السنن التي هي أوضح من شمس النهار.

وأحكي لك أيضًا حادثة أشنع من هذه، كائنة في عام تحرير هذه الأحرف، هي أنني لم أزل منذ اتصلت بخليفة عصرنا -حفظه الله- مرغبًا له في العدل في الرعية، على الوجه الذي ورد الشرع به، ورفع المظالم المخالفة لقطعيات الشريعة كالمكس<sup>(١)</sup> ونحوه، والاقتصار على ما ورد به الشرع وعدم مجاوزته في شيء، فألهمه الله سبحانه إلى الإجابة إلى ذلك بعد طول مداورة وترغيب، ف جعلت مكتوبًا محكيًا عنه، مضمونه أنه قد أمر عماله بالعدل في الرعية، ورفع كل مظلمة، والاقتصار على ما ورد به الشرع في كل شيء، وإن من لم يمثل هذا الأمر كأنه على القاضي في ذلك القطر أن ينهي أمره إلى حضرة الإمام، حتى يحل به من العقوبة ما يردعه ويردع أمثاله.

وفي هذا المكتوب التشديد في الربا والسياسة الشيطانية، والأخذ على قضاة الأقطار أن يبعثوا من يعلم الناس أمر دينهم، من الصلاة والصيام والحج والزكاة والتوحيد على الوجه المطابق لمراد الله -عز وجل-.

وقرر الإمام ذلك، وأنفذه وأظهره في الناس، فقامت شياطين المقلدة وفراعين البدوان وخونة الوزراء في وجه هذا الأمر قيامًا يبيكي له الإسلام، ويموت كمدًا عنده الأعلام، فجعلوا هذا المعروف منكراً، وما كان الأمر السابق عليه من المنكر معروفاً، وليس العجب ممن له حظ في المظالم ونصيب من المكس وقسط من السحت، فقد يفعل ذلك من يؤثر الدنيا على الدين ويبيع الأجل بالعاجل، ولكن العجب من جماعة لا حظ لهم في شيء من ذلك، ولهم حظ من العلم ونصيب من الورع، متكئين على أرائكهم عاكفين على دفاترهم، صاروا ينكرون من هذا الأمر ما يعلمون أنه مخالفة لقطعيات الشريعة، مع علمهم بحكم من خالفها، واعترافهم بأن هذا هو الحق الذي اتفقت عليه الكتب المنزل والرسل المرسل، لكنهم يتركون تدبير الشرع، ويعودون لتدبير الدولة وما

(١) المكاس: أعوان الظلمة. انظر: اللسان (١٦٠/١٣).

يُصلحهم ويصلح لهم، حتّى كأنهم من أهل الولايات، ومن القابضين للجبائيات، وظهر ما عندهم وتكلموا به الناس، حتّى اعتقد من لا حقيقة لديه من العامة، ومن يلتحق بهم، ومن أصحاب الدولة، ومن شامهم، أني أرشدتُ إلى خطأ وأمرتُ بمنكر، فاجتمع من جميع ما قدّمتُ ذكره تشوّش خاطر الإمام، ومن له رغبة في شرائع الإسلام، فتوقف الأمر، ولم يُنفذه من يقدر على التنفيذ ممن له رغبة فيه، ووجد أعداء الله من الظلمة المجال فبالغوا في المخالفة والمدافعة والمحاولة والمصاولة، فاسمع هذه الأعجوبة واعتبر بها، وإني لا أشك أن الله سبحانه منفذ شرعه، وناصر من نصره، وخاذل من خذله، ومُتمّ نوره على رغم أنف من أباه، ولكن للباطل صولة وللشيطان جولة، حتّى يقرّ الحق في قراره، ويتمّ من العدل ورفع الظلم ما أمر الله به، ومن رام أن ينصر باطلاً أو يدفع حقاً فهو مركوس، من غير فرق بين رئيس ومرؤوس (وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل)، وعند عزائم الرحمن يندفع كيد الشيطان.

وأما القياس: فاعلم أنه قد وسمه أهل الأصول بأنه مساواة أصل للفرع في علة حكمه، ثم شرطوه بشروط، وقيدوه بقيود، هي معلومة عند من يعرف الفن، لكنهم توسّعوا في هذه المساواة، وأثبتوها بأمور هي مجرد خيال، ليس على ثبوته أثارة من علم.

وبيانه أنهم جعلوا مسالك العلة أنواعاً، فأكثر ما قيل: إنها عشرة، ثم جميع هذه المسالك إلا القليل هي بخت الرأي ومُحصّل الدعاوي المجردة، فعليك أن تَضَع قَدَمَكَ موضع المنع، وتقوم في مقام الإنكار، حتّى يُوجب عليك المصير إلى شيء منها ما لا يُقدر على دفعه ولا يُشكّ في صحته، كمسلك النصّ على العلة، ومسلك القطع بانتفاء الفارق، ومثل هذا فحوى الخطاب، وما شابه هذه الأمور، وإياك أن تُثبت أحكام الله بخيالات تقع لك أو لعالم مثلك من سابق الأُمّة أو لاحقها، فإن عليك من الوزر والوبال ما قدّمنا ذكره في هذا الكتاب.

وبالجملة؛ فالقياس الذي يذكره أهل الأصول، ليس بدليل شرعي تقوم به الحجة على أحد من عباد الله، ولا جاء دليل شرعي يدل على حجّيته، وإن زعم

ذَلِكَ من لا خِبْرَةَ له بالأدلة الشرعية، ولا بكيفية الاستدلال بِهَا، يعرف هَذَا من يعرفه، وَيُنْكِرُه من يُنْكِرُه، وَأَمَّا ما كانت العلة فيه منصوصة، فالدليل هو ذَلِكَ النصُّ عَلَى العلة؛ لأن الشارع كأنه صرَّح باعتبارها إذا وَجَدَتْ فِي شيء من المسائل، من غير فرق بين كونه أصلاً أو فرعاً.

وهكذا ما وقع القطع فيه بنفي الفارق، فإنه بهذا القدر قد صار الأمران اللذان لا فارق بينهما شيئاً واحداً، ما دَلَّ عَلَى أحدهما دَلٌّ عَلَى الآخر من دون تَعْدِيَةٍ ولا اعتماد أصليَّة ولا فرعيَّة، وَأَمَّا فحوى الخطاب ولحنه، فهذان هُما راجعان إِلَى المفهوم والمنطوق، وإن سَمَّاهما بعضُ أهل العلم بقياس الفحوى، وبحث العمل بالمفهوم خارج عما نَحْنُ بصدده، وقد جاءت لغة العرب الحاكية لما كانوا يفهمونه ويتحاورون به ويعملون عليه، أن مثل هَذَا المفهوم كَانَ معتبراً لديهم مأخوذاً به عندهم، ولهذا قَالَ من قَالَ من العلماء: إنه منطوق، لا مفهوم. ولقد تلاعبَ كثيرٌ من أهل الرأي بالكتاب والسنة -تلاعباً لا يَخْفَى إِلَّا عَلَى من لا يعرف الإنصاف- بهذه الذريعة القياسية، وعوَّلوا عَلَى ما هو منه أَوْهَنُ من بيت العنكبوت، وقَدَّمُوهُ عَلَى آيات قرآنية، وأحاديث نبوية.

وما هَذِهِ بأول فاقرة جاء بِهَا الشيطان، وَحَسَّنَهَا لنوع الإنسان، وذاد بِهَا عباد الله عن شرائعه، ومن أنكر هَذَا فليُنْظَر المصنفات إِلَى الفقه، ويتتبع مسائلها المبنية عَلَى مُجرد القياس المبني عَلَى غير أساس، مع وجود أدلة نيرة وبراهين مرضية، ومن هَذَا الباب دخل أهلُ الرأي، وإليه خرجوا من أبواب الأدلة الثابتة فِي كتاب الله وسنة رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-.

فكُن رجلاً رَجُلُهُ فِي الثرى وهامةٌ هِمَّتُهُ فِي الثريا

وكل من له فهمٌ لا يعزب عنه أن الله تعالى لَمْ يَتَعَبَّدْ عباده بمجرد قول عالم من العلماء قد أفاده مسلكُ تخريج المناط، أو تَنْقِيح المناط، أو الشُّبْه، أو الدُّوران، أو نحو هَذَا الهذيان.



هَذَا عَلَى فَرَض أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ مَا يُخَالِفُ هَذَا الْمَسْلُوكَ الَّذِي لَا يَسْلُكُهُ الْمَتَوَرِّعُونَ، وَلَا يَمْشِي عَلَيْهِ الْمَتَدِينُونَ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ الْمُخَالَفَ لَهُ وَاضِحَ الْمَنَارِ ظَاهِرَ الْاِشْتِهَارِ قَرِيبَ الدِّيَارِ لِمَنْ سَافَرَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْاِعْتِبَارِ.

وَالْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَحْثِ طَوِيلٌ الذِّيُولُ، وَقَدْ أَفْرَدَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّصْنِيفِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا إِلَّا مُجَرَّدُ التَّنْيِيهِ لَطَالِبِ الْعِلْمِ.

وَلَا نِي وَإِنْ حَذَرْتَهُ عَنِ الْعِلْمِ هَذَا الْقِيَاسُ، فَلَا أَحْذَرُهُ عَنِ الْعِلْمِ بِهِ وَتَطْوِيلِ الْبَاعِ فِي مَعْرِفَتِهِ وَالْإِحَاطَةِ بِمَا جَاءَ بِهِ الْمُصَنَّفُونَ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ فِي مَبَاحِثِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ صَحَّةَ مَا قُلْتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، وَقَدْ يُعْرِفُ الشَّيْءَ لِيُجْتَنَّبَ وَيُحْذَرُ، وَيُعْرِفُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ.

وَأَمَّا الْاِسْتِحْسَانُ: فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ وَسَمَوْهُ بِأَنَّهُ دَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ وَيَعْسِرُ عَلَيْهِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ وَأَنْتَ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ إِنْ بَقِيَ لَكَ نَصِيبٌ مِنْ فَهْمٍ، وَحِظٌ مِنْ إِنْصَافٍ، أَنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَمْ يَتَعَبَّدْ أَحَدًا مِنْ عِبَادِهِ بِدَلِيلٍ يَسْتَدِلُّ بِهِ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَيُمْكِنُهُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ وَإِبْرَازُهُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ إِلَّا إِذَا كَانَ صَحِيحًا تَقُومُ بِهِ الْحِجَةُ، فَكَيْفَ يَتَعَبَّدُهُمْ بِمَا انْقَدِحَ فِي نَفْسِ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِمْ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُهُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ وَلَا إِبْرَازُهُ إِلَى الْخَارِجِ؟ فَإِنْ هَذَا الَّذِي انْقَدِحَ فِي نَفْسِهِ لَا نَدْرِي مَا هُوَ وَلَا كَيْفَ هُوَ، فَكَيْفَ يَكُونُ حِجَّةً عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَقَدْ عَجَزَ صَاحِبُهُ عَنْ بَيَانِهِ وَعَسَرَتْ عَلَيْهِ تَرْجُمَتُهُ.

فَيَا اللَّهَ الْعَجَبُ مِنْ هَذَا الْهَذْيَانِ وَكَيْفَ اسْتَجَازَ قَائِلُهُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ دَلِيلٌ شَرْعِي وَيَفْتَرِي عَلَى الشَّرْعِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَعَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ مَا لَمْ يَقُلْهُ.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ تَبْيَانُ فِسَادِ هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِيضَاحٍ، وَأَفْهَامُ الْبَشَرِ وَإِنْ بُلِغَتْ فِي الضَّعْفِ أَيْ مَبْلُغَ وَقَارِبَتِ أَفْهَامِ الدُّوَابِّ فَهِيَ لَا تَطْلُبُ الْبَرَهَانَ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْهَذْيَانِ، وَلَوْ اِحْتِاجَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْبَاطِلِ لَزِمَهُ أَنْ

يدفع فرية كل مفتر على الله، والله درُّ الإمام الشافعي حيث يقول: «من استحسن فقد شرَّع»<sup>(١)</sup>.

وأما الاجتهاد: فقد وسموه بأنه استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظنٍّ بحكم شرعي، ولا شك أن هذا الظنَّ الكائن بعد الاستفراغ وإن تعبد الله به ذلك المستفراغ لكونه فرضه عند فقد الدليل كما تقدم البحث عن هذا والاستدلال عليه.

لكن الشأن في كون هذا الظن حجةً على أحد من عباد الله ممن لم يقع له هذا الظن ولا تقدم له استفراغ الوسع، فإن الحجة الشرعية ليست ظنون بعض المكلفين بالشرع المتعبدين به على البعض الآخر ولا جاء في الشريعة حرفٌ واحد مما يفيد هذا ويدل عليه، بل صرح الكتاب العزيز بالنهي عن اتباع الظن وأنه لا يغني من الحق شيئاً وأن بعضه إثم.

وهذه الأدلة الكلية توجب على الإنسان ألا يعمل بظنه في شيء كائن ما كان إلا ما خصصه الشرع، فكيف يظن غيره.

فيا معشر المقلدة!! اسمعوا وعُوا، فإنكم إنما تتبعون ظنوناً خطرت لقوم، الحجة من الله بما في كتابه وسنة نبيه قائمة عليهم كما هي قائمة عليكم، وهم متعبدون بها كتعبدكم بها، فما لكم ولهم، وماذا عليكم من ظنونهم، فقد أسفر الصبحُ لذي عينين، وارتفع ما على قلوب قوم من الرئين، إن بقي للهداية مجال، ولاستماع الصواب احتمال، وقد كررت الكلام في المقام بما لا يحتاج معه إلى التطويل هنا.



(١) انظر الرسالة للشافعي (٢١٩-٢٢٠) (٥٠٧)، والأم له أيضاً (٣٧٣/٧).

# الْحَثَّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَالاجْتِهَادِ فِي طَلَبِهِ

لِلْعَلَمَةِ أَبِي هَدَلٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْكَرِيِّ  
المتوفى بعد سنة ٣٩٥ هـ

مَقَّه وعلو عليه  
أحمد فرید الزیدی

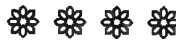


### ترجمة مختصرة للمصنف

هو العلامة الأديب المحدث المفسر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل  
ابن سعيد بن يحيى العسكري، وقيل: إنه فارسي الأصل.  
كَانَ حَيًّا سنة ٣٩٥هـ.

من آثاره:

- ١- ديوان المعاني.
  - ٢- الصناعتين في النظم والنثر.
  - ٣- المحاسن في تفسير القرآن.
  - ٤- تصحيح الوجوه والنظائر في القرآن.
  - ٥- جمهرة الأمثال.
  - ٦- ديوان شعر.
  - ٧- الفروق في اللغة.
  - ٨- الأوائل.
  - ٩- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء.
  - ١٠- شرح ديوان أبي محجن الثقفي.
  - ١١- الحث على طلب العلم.
  - ١٢- المعجم في بقية الأشياء.
  - ١٣- فضل العطاء على العسر - بتحقيقنا وغيرها.
- وانظر: بغية الوعاة (٢٢١)، وطبقات المفسرين للسيوطي أيضًا (١٠)،  
ومعجم المؤلفين (٥٦٠/١).



## تعريف بالكتاب

\* أصل الكتاب فيما نعلم له ثلاث نسخ خطية:

الأولى: ضمن مجموعة بالسليمانية- تركيا تحت رقم (١٤٦٤).

والثانية: ضمن مجموعة بخط الشيخ الشنقيطي، وهي بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٢ أدب ش)، وعنها صورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

والثالثة: عن السليمانية بتركيا ضمن مجموعة عاشر أفندي برقم (٤/٤٣٣)، وقد طبع الكتاب -فيما أعلم- ثلاث طبعات بمصر والسعودية.

وقد استفدت منهم، وأسألُ الله أن يجازينا خيراً وكل من ساهم في نشر العلم وطلبه وتبليغه، والله المرجو فضله ورضاه.

وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّد وسَلَّمَ تسليماً كثيراً...





والله ويحب وسلم  
 لا يسير الله الرخصب الرحيم وحلي الله علي سيدنا محمد  
 وآله الشيخ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل اللادي إلى  
 بعض أصحابنا يذكرك الله وأيد أهل الفضل بك ووقاك المكنة  
 ووقاهم إياك فيك وأصل بك ولك وخولك وخول منك  
 والهمك الاجتهاد فيما يزيدك عند الغلاء فيمنه ويمنك  
 منية يغفر عنا من يدنا منك ويغفر دونا من يدنا منك ويغفر  
 والاجتهاد فيما ينسب العز ويزيدك الشاهة والفرد راحة العاقل  
 والله إني عنكم عادة الجاهل وقلت في غدا وذلك  
 في سائر الليل في الجاهل نائمة وواهب المال عند العمل كاسبه  
 وليغفر في تعب يرخ في راحة إن الأمور من يجهل كالمتعب  
 إلا لا يذم الدهر من كان عاجزا ولا يعدل الأقدار من كان وانيا  
 فبما تبلغه الفعالي بنفسه فيغير حدير أن ينال المصالح  
 وفيه العلو في المكارم من الصغر في السبا والغل ولا يكون إلا  
 بشوق لا يغفرون فمن أنه يتعم في قصد الذر والتوفيق العذبات  
 العلم بعد من بالملأ وتوهم محال أو شبه الأدب من أعلى الرب ودرجته  
 العلم أشرف الدرج فمن أراد مد أولها بالدعة وطلب البلوغ الشا بالار  
 كان عند وعاء وقال الداجية العلم عزير المانه لا يعطيك بعضه حتى يعطيه  
 على وأستاذ اعلمه على كس من أعمايه إياك البعض على خطر  
 وقد صدق بكم من راعى محنته في طلبه لا يلقى منه بل على قول تعبه  
 وهو أطله دأبه ونصبه وذلك إذا انقص دعاؤه وعلى ذهنه وشوقه  
 والبهم إنما يكون مع اعتدال الله فإذا أعدم الاعتدال لم يكن قبول  
 عالمه إذا كانت يابسه ومثيلة لم تقبل الحسم وإنما تقبله في حال  
 عند العلو وإذا أخذى الطالب مع الاجتهاد فيكون مع الفؤيد والقبور  
 فإن كسبها الآخر شرع في شمة العدة شاهة الذكارة المصراة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، كَتَبَ الشَّيْخُ أَبُو هَلَالٍ،  
الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ الْأَدِيبُ، إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

### بيان أن الاجتهاد راحة العاقل والتواني عادة الجاهل

١- أَيَّدَكَ اللَّهُ، وَأَيَّدَ أَهْلَ الْفَضْلِ بِكَ، وَوَقَّكَ الْمَكْرُوهَ، وَوَقَّاهُمْ لِإِيَّاهُ فِيكَ،  
وَأَصْلَحَ بِكَ وَلَكَ، وَخَوَّلَكَ وَخَوَّلَكَ مِنْكَ، وَأَلْهَمَكَ الْجَاهِدَ فِيمَا يَزِيدُكَ عِنْدَ  
الْعُقْلَاءِ قِيَمَةً، وَيَمْنَحُكَ مَرْيَةً، يَقْصُرُ عَنْهَا مَنْ يُسَامِيكَ، وَيَقَعُ دُونَهَا مَنْ يُنَافِسُكَ  
وَيُنَاوِيكَ، وَالْاجْتِهَادَ -فِيمَا يُكْسِبُ الْعِزَّ، وَيَزِيدُ فِي التَّبَاهَةِ وَالْقَدْرِ- رَاحَةً  
الْعَاقِلِ، وَالتَّوَانِي عَنْهُ عَادَةُ الْجَاهِلِ.

٢- وَقُلْتُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ:

وَسَاهِرُ اللَّيْلِ فِي الْحَاجَاتِ نَائِمُهُ      وَوَاهِبُ الْمَالِ عِنْدَ الْخَلِّ كَاسِبُهُ<sup>(١)</sup>

٣- وَقُلْتُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ:

وَلِيَعْدُ فِي تَعَبٍ يَرُحُ فِي رَاحَةٍ      إِنَّ الْأُمُورَ مُرِيحُهَا كَالْمُتْعِبِ<sup>(٢)</sup>

٤- وَقُلْتُ:

أَلَا لَا يَذُمُّ الدَّهْرَ مَنْ كَانَ عَاجِزًا      وَلَا يَغْدِلُ الْأَقْدَارَ مَنْ كَانَ وَاثِيًا

فَمَنْ لَمْ تُبْلَغْهُ الْمَعَالِي نَفْسُهُ      فَغَيْرُ جَدِيرٍ أَنْ يَنَالَ الْمَعَالِيَا<sup>(٣)</sup>

وَمِثْلُ الْعُلُوِّ فِي الْمَكَارِمِ، مِثْلُ الصُّعُودِ فِي الثَّنَايَا وَالْقُلُلِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِشَقِّ  
النَّفْسِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَنْعَمُ فِي قَصْدِ الدُّرَى، وَالتَّوَقُّلِ فِي الْعُرْفَاتِ الْعُلَا، فَقَدْ ظَنَّ  
بَاطِلًا، وَتَوَهَّمَ مُحَالًا، وَرُتَبَةُ الْأَدِيبِ مِنْ أَعْلَى الرُّتَبِ، وَدَرَجَةُ الْعِلْمِ أَشْرَفُ  
الدَّرَجِ، فَمَنْ أَرَادَ مُدَاوَلَتَهَا بِالذَّعَةِ، وَطَلَبَ الْبُلُوغَ إِلَيْهَا بِالرَّاحَةِ، كَانَ مَخْدُوعًا.

(١) انظر: ديوان المعاني للمصنف (١٢٤/٢)، وجمهرة الأمثال له (٨٨/١)، (٨٩).

(٢) انظر: ديوان المعاني للمصنف (١٣/١)، وديوانه (٧١).

(٣) انظر: ديوان المعاني للمصنف (٩٠/١).

### بيان أن العلم يُعطيك كلما أعطيته

٥- وَقَالَ الجاحظ: «العلم عزيز الجانب، لا يُعطيك بعضه حتَّى تُعطيه كُلُّك، وأنت إذا أعطيته كُلُّك، كُنْتَ من إعطائه إِيَّاكَ البعض عَلَى خَطَرٍ». وقد صدق؛ فكم من راعِب مُجتهد في طلب لا يَحُلِي منه بَطَاطِل، عَلَى طول تبعه، ومواصلة دأبه وَنَصْبِهِ، وَذَلِكَ إِذَا نَقَصَ ذِكَاؤُهُ، وَكَلَّ ذَهْنُهُ، وَنَبَتَ قَرِيحَتُهُ.

### بيان الفهم السليم

٦- والفهم إِنْما يكون مع اعتدال آله، فإذا عُدِمَ الاعتدال لَمْ يكن قبول، كالطينة إذا كانت يابسة وَمُنْحَلَّة، لَمْ تقبل الخْتَم، وَإِنْما تُقبَله في حال اعتدالها، وإذا أَكْدَى الطالب مع الاجتهاد، فكيف يكون مع الهوينى والفتور؟

### بيان الطريق إِلَى سمو القدر

٧- فَإِنْ كنت أَيها الأخ ترغِبُ في سمو القدر، وَنَبَاهَةِ الذِّكْرِ، وارتفاع المنزلة بين الخلق، وتلتمس عزًّا لا تُلْمَهُ الليالي والأَيَّام، ولا تَحْقِيقُهُ الدُّهُور والأَعْوَام، وهيبة بغير سُلْطَان، وَغِنًى بلا مال، ومنفعة بغير سلاح، وَعِلَاءٌ من غير عشيرة، وَأَعْوَانًا من غير أَجْر، وَجُنْدًا بلا ديوان وَفَرَض، فعليك بالعلم، فاطلبه في مظانِّه، تَأْتِكَ المنافع عَفْوَاً، وَتَلْقَ ما تعتمدُ منها صَفْوَاً، واجتهد في تحصيله ليالي قلائل، ثُمَّ تَذُوق حلاوة الكرامة مُدَّة عُمُرِكَ، وَتَمْتَع بلذة الشرف فيه بقية أَيَّامِكَ، واستبق لنفسك الذِّكْرَ به بَعْدَ وفاتِكَ.

### بيان الحسد في طلب العلم

ولأمر اجتهد فيه طائفة العُقلاء، وتنافس عليه الحكماء، وَتَحَاسَدَ فيه الفضلاء، وَلَا يَصْلُح الحسد والملق في شيء غيره، كما أخبرنا الشيخ أبو أَحْمَد الحسن بن عبد الله بن سعيد، عن عبد الملك بن هارون، عن بشر بن عُبيد، عن وهب بن وهب، عن عبد الواحد بن ميمون، عن ابن عَبَّاس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قَالَ: «لا يَصْلُح الحَسَد والملق إِلَّا في طلب العلم»<sup>(١)</sup>.

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني (٣٨١/١). وقد رَوَاهُ ابن عدي فِي الكامل (٣٦٥/١)، وأورده الماوردي فِي أدب الدنيا والدين (ص ٧٧).

٩- ثم قال أبو تمام:

فاغْدُرْ حَسودَكَ فيما قَدْ خُصِصَتْ بِهِ      إِنَّ الْعُلاَ حَسَنَ فِي مِثْلِهَا الْحَسَدُ<sup>(١)</sup>

١٠- وَقَالَ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>:

وَمَا أَنَا بِالْغَيْرَانِ مِنْ دُونِ جَارَتِي      إِذَا أَنَا لَمْ أَصْبِحْ غَيُورًا عَلَى الْعِلْمِ

لَصِيقُ فُؤَادِي مُذْ ثَلَاثُونَ حَجَّةً      وَصَيْقَلُ ذَهْنِي، وَالْمُرُوحُ عَنْ فَهْمِي

١١- قَالَ الشَّيْخُ أَبُو هَلَالٍ: وَمِثْلُهُ مَا قُلْتُهُ:

لَا أَحْسُدُ الْمَرْءَ عَلَى ذِرْهِمِهِ      وَإِنَّمَا أَحْسُدُهُ عَلَى الْأَدَبِ

وَلَسْتُ بِالْغَيْرَانِ دُونَ جَارَتِي      إِنَّ لَمْ أَكُنْ غَيْرَانًا مِنْ دُونِ الْحَسَبِ

### بيان أن قيمة كل امرئ ما يحسنه

١٢- وإذا تدبرت قول أمير المؤمنين عليه السلام: «قيمة كل امرئ ما يحسنه»<sup>(٣)</sup>.

كنت حقيقاً بالاجتهاد في طلب العلم، أو أن قدرك عليه غير معذور في التواني عنه، والتقصير فيه؛ لأن العاقل لا يعتمد تخسيس قيمته، ولا يغفل عما يرفع من قدره.

١٣- وأخذ أبو الحسن العلوي كلام علي عليه السلام، فقال:

فَيَا لَائِمِي دَعْنِي أَغَالِي بِقِيَمَتِي      فَقِيْمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يُحْسِنُونَهُ

١٤- وَقُلْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

مَا مَرَّرْ لِي يَوْمٌ وَلَا لَيْلَةٌ      دُونَ ثَنَاءٍ حَسَنٍ أَغْنِيَنِي

وَلَيْسَ لِي فِي لَيْلَتِي رَقْدَةٌ      مِنْ دُونَ عِلْمٍ نَافِعٍ أَحْكُمُهُ

أَزِيدُ فِي عِلْمِي وَفِي قِيَمَتِي      وَقِيْمَةُ الْإِنْسَانِ مَا يَعْلَمُهُ<sup>(٤)</sup>

١٥- ومثل ما حكيناه عن الجاحظ، قول بعض الحكماء: يجب للمتعلم أن

يعرف فضل ما بين طلب العلم للمناسبة والشهرة، وبين طلبه للرغبة والشهوة،

(١) انظر: ديوان أبي تمام (١٠/٢، ١١).

(٢) كما في ديوانه (٤٩٤/٤).

(٣) أورده ابن قتيبة في عيون الأخبار (١٢٠/٢).

(٤) انظر: في ديوان المعاني للمصنف (٢٠٢).

وأن يعلم أن العلم لا يَجُود بمكنونه، ولا يَسْمَحُ بسيره وَمَخْزُونِهِ؛ إِلَّا لِمَنْ رَغِبَ فيه، لَكَرَمِ غُنْصَرِهِ، وَفَضْلِ جَوْهَرِهِ، وَرَفَعَهُ عَنِ التَّكْسُّبِ، وَصَانَهُ عَنِ الشُّبَاكِ انْتَفَعَ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْطِيهِ خَالِصَ فَائِدَتِهِ حَتَّى يُعْطِيَهُ خَالِصَ مَحَبَّتِهِ.

١٦- فقد قالوا: «ما شَابَ من شَيْبَ لَهُ»، وَقَدْ قِيلَ: «لا يُنَالُ

العلم براحة الجسم».

١٧- قَالَ الشَّيْخُ<sup>(١)</sup>:

أَبَيْتُ بِاللَّيْلِ غَرِيبَ الْكَرَى	يَأْخُذُ مِنِّي الدَّرْسَ وَالْكِتَابُ
وَقِيمُ الْحِكْمَةِ فِي أُمْلِي	يَصُوغُ مَا يَسْبِكُهُ اللَّبُّ
أُلْفُ ضَمِيرِي حِينَ أَرْغَفْتُه	أَفْرَغَ مَا اسْتَوْعَبَهُ الْقَلْبُ
لِسَانُ كَفِّي حِينَ أَنْطَقْتُهُ	أَرْصَاكَ فِيهِ الْمَنْطِقُ السُّكْبُ
مُنْحَلٌ فِي خَلْقِهِ ذَابِلٌ	مُعْظَمٌ فِي فِعْلِهِ خَذْبُ
وَلَمْ يَكُنْ بِالْعَضْبِ فِي خَلْقِهِ	لَكِنَّهُ فِي صُنْعِهِ عَضْبُ
يَنْكُسُهُ الْمَرْءُ فَيَعْلُو بِهِ	وَرُبَّ نِكْسٍ غِيبُهُ نَصْبُ
وَمُذْ عَرَفْنَا لَذَّةَ الْعِلْمِ لَا	يُعْجِبُنَا الْحُلُو وَلَا الْعَذْبُ

#### تمام العلم بستة أشياء

١٨- وَقَالَ بَعْضُ الْأَوَائِلِ: «لَا يَتِمُّ الْعِلْمُ إِلَّا بِسِتَةِ أَشْيَاءَ: ذَهْنٌ ثَاقِبٌ، وَزَمَانٌ طَوِيلٌ، وَكِفَايَةٌ، وَعَمَلٌ كَثِيرٌ، وَمُعَلِّمٌ حَازِقٌ، وَشَهْوَةٌ، وَكُلُّمَا نَقَصَ مِنْ هَذِهِ السِتَةِ شَيْءٌ، نَقَصَ بِمَقْدَارِهِ مِنَ الْعِلْمِ»<sup>(٢)</sup>.

١٩- قَالَ الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ: لَمْ يَذْكُرِ الطَّبِيعَةَ، وَهِيَ غَيْرُ الذَّهْنِ الثَّاقِبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ يَكُونُ ذَهْنًا، وَلَا يَكُونُ مَطْبُوعًا، وَيَكُونُ أَغْفَلَ مِنْ صَاحِبِهِ، وَلَهُ مِثْلُ عَنَايَتِهِ، وَيَكُونُ صَاحِبُهُ أَشْعَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ تُعِينُ الْعَقْلَ، وَتَفْسَحُ لَهُ.

(١) انظر: ديوان المعاني (٢/٧٨).

(٢) انظر: المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري (ص ١٣٥).

٢٠- وَقَدْ حُكِيَ عَنِ النَّظَامِ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ نَظَرْتُ فِي الْعُرُوضِ لِأَحْكَمَتِهِ فِي يَوْمَيْنِ».

٢١- قَالَ الْأَخْفَشُ: فَنَظَرَ فِيهِ فَلَمْ يَعْرِفِ الْمَتَحَرِّكَ مِنَ السَّاكِنِ فِي شَهْرَيْنِ! وَالطَّبِيعَةُ تُسَهِّلُ الطَّرِيقَ، وَتُقَرِّبُ الْبَعِيدَ.

وَذَكَرَ الشَّهْوَةَ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ إِذَا اشْتَهَتْ الشَّيْءَ، كَانَتْ أَسْمَحَ فِي طَلْبِهِ، وَأَنْشَطَ لَالْتِمَاسِهِ، وَهِيَ عِنْدَ الشَّهْوَةِ أَقْبَلُ لِلْمَعَانِي، وَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تَذْخِرْ مِنْ قُوَاهَا، وَلَمْ تَحْجِسْ مِنْ مَكْنُونِهَا شَيْئًا، وَآثَرَتْ كَدَّ النَّظَرِ عَلَى رَاحَةِ التَّرْكِ.

٢٢- وَلِذَلِكَ قِيلَ: يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَبْدَأَ مِنْهُ بِالْمَهْمِ، وَأَنْ يَخْتَارَ مِنْ صُنُوفِهِ مَا هُوَ أَنْشَطُ لَهُ، وَطَبَعُهُ بِهِ أَعْنَى، فَإِنَّ الْقَبُولَ عَلَى قَدَرِ النَّشَاطِ، وَالْبُلُوغَ عَلَى قَدَرِ الْعِنَايَةِ.

٢٣- وَذَكَرَ الْكَفَايَةَ؛ لِأَنَّ التَّكْسِبَ وَتَعَذُّرَ الْمَعَاشِ مَقْطَعَةٌ، وَالرَّغْبَةُ إِلَى الرَّجَالِ مَذَلَّةٌ، وَالْحَاجَةُ تُمَيِّتُ النَّفْسَ، وَتُفْسِدُ الْحِسَّ.

#### \* المعلم الحاذق:

٢٤- وَذَكَرَ الْمُعَلِّمُ الْحَاقِقُ؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا أَخَذَ الْمُتَعَلِّمُ سَوْءَ عِبَارَةِ الْمُعَلِّمِ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاقِقًا بِطَرَقِ التَّعْلِيمِ، عَالِمًا بِتَقْدِيمِ الْمَبَادِي، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ الْمُتَعَلِّمُ مِنْهُ بِطَائِلٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَّمَ إِذَا أُخِّرَ، وَالْمُؤَخَّرَ إِذَا قُدِّمَ، بَطَلَ نِظَامُ التَّعْلِيمِ، وَضَلَّتْ مُقَدِّمَاتُ الْأُمُورِ، فَادَّيَّ الْمُتَعَلِّمُ ذَلِكَ، وَإِنْ اجْتَهَدَ إِلَى الْبُعْدِ وَالتَّأَخُّرِ، وَعَلَى قَدَرِ الْأَسَاسِ يَكُونُ الْبِنَاءُ.

٢٥- وَذَكَرَ ثَقُوبَ الذَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّةُ الْقَبُولِ، وَسَبَبُ الْفَهْمِ، وَالْبَلَادَةُ تُنَافِي ذَلِكَ الْفَهْمَ وَالْقَبُولَ، وَالْبَلِيدُ لَا يَنْفَعُهُ طَوْلُ التَّعْلِيمِ، كَالصَّخْرِ لَا يَنْبُتُ فِيهِ بِدَوَامِ الْمَطَرِ!!

٢٦- وَذَكَرَ كَثْرَةَ الْعَمَلِ، لِكَثْرَةِ الْعِلْمِ، وَكَثْرَةِ الْعَوَاقِقِ وَالْمَوَانِعِ، وَقَصْرِ الْعُمُرِ، فَمَنْ لَا يَدَأُبُ فِي الطَّلَبِ، وَيُكَثِّرُ مِنَ الْاِلْتِمَاسِ فِي وَقْتِ الْفَرَاغِ، وَقُوَّةِ الشَّبَابِ، قَطَعَتْهُ الْقَوَاطِعُ بَعْدَ قَلِيلٍ، فَيَبْقَى صَفْرًا، وَعَارِيًا عَطِلًا.

### ذكر حق العلم على أهله

٢٧- قَالَ أَبُو هَلَالٍ: فَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ مُؤَسَّسًا فِي الْوَحْدَةِ، وَوُطِّنًا فِي الْغُرْبَةِ، وَشَرْفًا لِلْوَضِيعِ، وَقُوَّةً لِلضَّعِيفِ، وَيَسَارًا لِلْمُقْتَرِ، وَنَبَاهَةً لِلْمَغْمُورِ حَتَّى يُلْحَقَهُ بِالْمَشْهُورِ الْمَذْكُورِ؛ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَى أَنْفُسِ الْأَعْلَاقِ، وَيُقَدَّمَ عَلَى أَكْرَمِ الْعُقَدِ، وَمِنْ حَقِّ مَنْ يَعْرِفُهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، أَنْ يَجْتَهِدَ فِي التَّمَاسِهِ لِيَفُوزَ بِفَضِيلَتِهِ، فَإِنَّ مَا كَانَتْ هَذِهِ خِصَالَهُ، كَانَ التَّقْصِيرُ فِي طَلَبِهِ قُصُورًا، وَالتَّفْرِيطُ فِي تَحْصِيلِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدُ التَّوْفِيقِ.

وَمَنْ أَقْصَرَ عَنْهُ أَوْ قَصُرَ دُونُهُ؛ فَلْيَأْذَنْ بِخُسْرَانِ الصَّبْقَةِ، وَلْيُقِرَّ بِقُصُورِ الْهِمَّةِ، وَلْيَعْتَرَفْ بِنُقْصَانِ الْمَعْرِفَةِ، وَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ غَبَنَ الْحِظَّ الْأَوْفَرَ، وَخُدَعَ عَنِ النَّصِيبِ الْأَجْزَلِ، وَبَاعَ الْأَرْفَعَ بِالْأَدُونِ، وَرَضِيَ بِالْأَخْسَرِ عِوَضًا عَنِ الْأَنْفَسِ، وَذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ.

### بيان فضل العلم

٢٨- وَأَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْعَطَّارِ، عَنْ أَحْمَدَ ابْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَنَسِ الْمَطْوَعِيِّ، عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: «قَرَأْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ اللَّهِ، أَنَّ الْحَكِمَةَ تَزِيدُ الشَّرِيفَ شَرْفًا، وَتَرْفَعُ الْمَمْلُوكَ حَتَّى تُجْلِسَهُ مَجَالِسَ الْمُلُوكِ»<sup>(١)</sup>.

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْحَسَنِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «يَرْحِمُ اللَّهُ لُقْمَانَ، لَقَدْ كَانَ عَبْدًا حَبِشِيًّا، فَجَعَلَ اللَّهُ كَلَامَهُ قُرْآنًا».

٢٩- وَحَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الزَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: «بَلَّغْنِي أَنْ الْأَعْمَشَ قَالَ: أَنَا مِمَّنْ رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْقُرْآنِ، لَوْلَا الْقُرْآنُ لَكَانَ عَلَى رِقَبَتِي دَنْ صَحْنًا أَبِيغُهُ».

٣٠- وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: «رَأَيْتُ الْأَعْمَشَ لَبَسَ فَرَّوًا مَقْلُوبًا وَبَتًّا، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ لَكُنْتُ بَقَالًا، يَقْذِرُنِي النَّاسُ أَنْ يَشْتَرَوْا مِنِّي».

(١) رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي حَلِيلَتِهِ (١٧٣/٦)، وَابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (١٤٣/٥).

٣١- ومثلُ ذَلِكَ أن الرياشي رأى سقاءً على رقبته قربةً، فقال: «لولا العلم لَكُنْتُ مثلَ هَذَا»، وَكَانَ أبوه عَبْدًا سَقَاءً.

٣٢- وَكَانَ عطاء بن أبي رباح أسودَ مُمْرِحًا، وَكَانَ إِذَا جِئْنَاهُ نَهَابُ أَنْ نَسْأَلَهُ حَتَّى يَمَسَّ عَارِضِيهِ، أَوْ يَتَنَحَّضَ، فَكَانَ ذَلِكَ إِذْنُهُ فِي السُّؤَالِ، فَكُنَّا نَدْنُو مِنْهُ حِينَئِذٍ وَنَسْأَلُهُ.

٣٣- وَكَانَ مُجَاهِدٌ مِنْ سُودَانَ مَكَّةَ مَوْلَى لَابِنِ عَبَّاسٍ، قَالَ مُجَاهِدٌ: كَانَ ابْنُ عَمْرِو يَأْخُذُ لِي بِالرُّكَّابِ، وَيُسَوِّي عَلَيَّ ثِيَابِي إِذَا رَكِبْتُ.

٣٤- وَحَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا الْمُبَرِّدُ عَنْ الرِّيَاشِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَعَزُّ مِنَ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُلُوكَ حُكَّامٌ عَلَى النَّاسِ، وَالْعُلَمَاءَ حُكَّامٌ عَلَى الْمُلُوكِ».

٣٥- قَالَ الشَّيْخُ أَبُو هَلَالٍ: وَلَعَمْرِي إِنَّ شَيْئًا يُنْزِلُ الْمَمْلُوكَ مِنْزِلَةَ الْمُلُوكِ، وَيُحِلُّ التَّابِعَ مَحَلَّ الْمَتَّبِعِ، وَيُحْكَمُ بِهِ السُّوقَةُ عَلَى الْمَلِكِ الْعَظِيمِ، لِحَقِيقِ أَنْ يُتَنَافَسَ فِيهِ، وَيُحْسَدَ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ، وَيُجْتَهَدُ فِي طَلْبِهِ أَشَدَّ الْجُهْدِ، وَأَمْرًا يَخْدُمُ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو مُجَاهِدًا، وَمُجَاهِدٌ هُوَ ابْنُ جَبْرِ أَحَدِ مَمَالِكِ مَكَّةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ فِي فَضْلِهِ وَزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ وَشُهْرَةِ اسْمِهِ، وَأَبُوهُ أَبُوهُ فِي شَرَفِهِ وَمَكَانِهِ مِنَ الصَّحْبَةِ، ثُمَّ مِنْ رُتْبَةِ الْخِلَافَةِ، وَمُلْكِهِ الْأَرْضِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَطَاعَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالْكَفَرِ لَهُ طَوْعًا وَكَرْهًا، لَحْرِيٌّ أَنْ يَرِغَبَ فِيهِ الْعَاقِلُ، وَيُحَافِظَ عَلَيْهِ اللَّيِّبُ.

٣٦- وَشَبَّاهُ بِفَعْلِ ابْنِ عَمْرِو، مَا رُوِيَ أَنَّ عَدِيَّ بْنَ أَرْطَاةَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، قَالَ لَوَكَيْعِ بْنِ أَبِي سُودٍ: «سَوْ عَلَيَّ ثِيَابِي»، فَقَالَ وَكَيْعٌ: أَيُّهَا الْأَمِيرُ ذَكَرْتَنِي ضَيْقَ خُفْيٍّ، فَضَحَكْتُ عَدِيًّا، وَقَالَ: إِنَّ الْأَخَّ يَلِي مِنْ أَخِيهِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ هَذَا. فَقَالَ وَكَيْعٌ: إِذَا غُرِلْتَ فَكَلِّفْنَا مَا شِئْتَ، وَكَانَ وَكَيْعٌ مَعَ ذَلِكَ يَأْخُذُ بِرُكَّابِ الْحَسَنِ إِذَا أَرَادَ الرُّكُوبَ.

٣٧- قَالَ الشَّيْخُ أَبُو هَلَالٍ: وَلِفَضْلِ الْعِلْمِ مَا ذَلَّتْ فِيهِ التَّمَاسَةُ الْأَعْرَاءُ، وَتَوَاضَعُ الْكِبَرَاءُ، وَخَضَعَ لِأَهْلِهِ ذَوُوا الْأَحْلَامِ الرَّاجِحَةُ، وَالتُّفُوسُ الْأَبْيَةُ، وَالْعُقُولُ

السَّليمة، واحتملوا فيه الأذى، وصبروا عَلَى المكروه، ومن طلب النفيس خاطَرَ بالنَّفيس، وَصَبَرَ عَلَى الخسيس.

٣٨- ومثالُ ذَلِكَ: ما أَخْبَرَنَا به الشيخ أبو أَحْمَد، حَدَّثَنَا أبو بكر السراج النحوي، قَالَ: قَالَ لَنَا إبراهيم بن البُحْثري، قَالَ عمر بن شَبَّة: كُنَّا نَكُونُ عِنْدُ الْأَصْمَعِيِّ فيجِيءُ أَصْحَابُنَا: الرياشي، والزِّيَادِيُّ، والمَازِنِيُّ، والجَرْمِيُّ، والسَّدْرِيُّ، والسَّجَّسْتَانِيُّ، والْخَلْقُ، فيَجْلِسُ فِي دَهْلِيْزِهِ، وَفِي الدَّهْلِيْزِ تُرَابٌ قَدَرُ عَظْمِ الذَّرَاعِ، فتسفي الريح علينا التُّراب، فيدخل فِي رُؤُوسِنَا، فقال لَنَا يَوْمًا وَقَدْ رَأَى مَا نَحْنُ فِيهِ: كَانَ يُقَالُ إِذَا كَثُرَتِ الْمُؤْتَفِكَاتُ، زَكَتِ الْأَرْضُ، ومعناه: أَنَّ الرِّيحَ تَجْلِبُ تُرَابًا مِنْ أَرْضٍ غَرِيبَةٍ إِلَى أَرْضٍ أُخْرَى.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: فشعوركم الآن تزكوا بهذا التُّراب!! فقال الرياشي: انظروا إِلَى ابنِ الفاعلة ما يصنع بنا، وكيف يستخف بنا، ويسخر مِنَّا.

٣٩- قَالَ أَبُو هَلَالٍ: سُمِّيَتِ الرِّيحُ: الْمُؤْتَفِكَاتُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَمَاسَكُ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَدَمُ التَّمَاسِكِ، وَسُمِّيَ الْكَذِبُ: إِفْكًَا إِذْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْفَسَادِ وَالْبُطْلَانِ، كَأَنَّهُ لَا يَتَمَاسِكُ.

٤٠- وَأَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَد، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمِّي يُحَدِّثُ، قَالَ: سَهَرْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي بِالْبَادِيَةِ، وَأَنَا نَازِلٌ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْقَصِيمِ، وَكَانَ وَاسِعَ الرَّحْلِ، كَرِيمَ الْمَحَلِّ فَأَصْبَحْتُ وَقَدْ عَزَمْتُ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَتَيْتُ أَبَا مَثْوَايَ، فَقُلْتُ: إِنِّي هَلَعْتُ مِنْ طَوْلِ الْغُرْبَةِ، وَاشْتَقْتُ أَهْلِي، وَلَمْ أَفِدْ فِي قَدَمَتِي هَذِهِ إِلَيْكُمْ كَبِيرَ عِلْمٍ، وَإِنَّمَا كُنْتُ أَغْتَفِرُ وَحْشَةَ الْغُرْبَةِ، وَجَفَاءَ الْبَادِيَةِ لِلْفَائِدَةِ؛ فَأَظْهَرَ تَوَجُّعًا، ثُمَّ أُبْرَزَ غَدَاءً فَتَعَدَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِنَاقَةٍ لَهُ مَهْرِيَّةٍ كَأَنَّهَا سَبِيكَةٌ لُجَيْنٍ فَارْتَحَلَهَا، ثُمَّ رَكِبَ وَأَرْدَفَنِي وَأَقْبَلَهَا مَطْلِعَ الشَّمْسِ، فَمَا سَرْنَا كَبِيرَ مَسِيرٍ حَتَّى لَقِينَا شَيْخًا عَلَى حِمَارٍ، فَسَلَّمَ عَلَيَّ، وَقَالَ: يَا ابْنَ عَمٍّ أَتُنْشِدُ أَمْ تَقُولُ؟ فَقَالَ: كَلَّا. قَالَ: فَأَنَاحَ وَقَالَ لِي: خُذْ بِيَدِ عَمِّكَ فَأَنْزِلْهُ عَنْ حِمَارِهِ، ففعلت.



فقال: أنشدنا رحمك الله، وتصدق على هذا الغريب بأبيات يعيهن عنك، ويذكرك بهن.

فقال: إيهما أكبر، وأنشد:

لَقَدْ طَالَ يَا سَوْدَاءُ مِنْكَ الْمَوَاعِدُ      وَدُونَ الْجَدَى الْمَأْمُولِ مِنْكَ الْفِرَاقُ  
ثُمَّ نِينَا غَدَوًا وَغَيْمُكُمْ غَدًا      ضَابَّابٌ فَلَا صَحْوٌ وَلَا هُوَ جَانِدُ  
إِذَا أَلَّتْ أُعْطِيتِ الْغِنَى ثُمَّ لَمْ تَجِدْ      بِفَضْلِ الْغِنَى أَلْفَيْتِ مَالَكَ حَامِدُ  
وَقُلْ غِنَاءُ عَنْكَ مَالٌ جَمَعْتَهُ      إِذَا صَارَ مِيرَاثًا وَوَارَاكَ لِاحِدُ  
إِذَا أَلَّتْ لَمْ تَعْرِكَ بِجَنِّكَ بَعْضَ مَا      يَرِيبُ مِنَ الْأَدْنَى رَمَاكَ الْأَبَاعِدُ  
إِذَا أَلَّتْ لَمْ تَعْرِكَ طَعَامًا تُحِبُّهُ      وَلَا مَجْلِسًا تُدْعَى إِلَيْهِ الْوَلَانِدُ  
تَجَلَّلْتَ عَارًا لَا يَزَالُ يَشْبُهُ      سَبَابُ الرُّجَالِ شَرُّهُمْ وَالْقَصَانِدُ

وأنشدني أيضًا:

تَعَزَّ فَإِنَّ الصَّبْرَ بِالْحَرِّ أَجْمَلُ      وَلَيْسَ عَلَى رَبِّ الزَّمَانِ مُعَوَّلُ  
فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ فِينَا تَبَدَّلَتْ      بِبُؤْسَى وَنُعْمَى وَالْحَوَادِثُ تَفْعَلُ  
فَمَا لَيْتَ مِنَّا قَنَاءَ صَالِيَةٍ      وَلَا دَلَّلْنَا لِلَّتِي لَيْسَ تَجْمَلُ  
وَلَكِنْ رَحَلْنَاهَا نُفُوسًا كَرِيمَةً      تُحْمَلُ مَا لَا تَسْتَطِيعُ فَتَحْمَلُ  
وَفِينَا بَعَزَمِ الصَّبْرِ مِنَّا نُفُوسَنَا      فَصَحَّتْ لَنَا الْأَعْرَاضُ وَالنَّاسُ هَزَلُ

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: فَقَمْتُ وَاللَّهُ وَقَدْ أَنْسَيْتُ أَهْلِي، وَهَانَ عَلَيَّ طُولُ الْعُرْبَةِ، وَشَظَفُ الْعَيْشِ سُرُورًا بِمَا سَمِعْتُ، ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ، مَنْ لَمْ يَكُنْ اسْتِفَادَةَ الْأَدَبِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْأَهْلِ وَالْمَالِ لَمْ يُنْجِبْ.

٤١ - قَالَ الشَّيْخُ: شَظَفُ الْعَيْشِ: شِدَّتُهُ وَخَشَوْنَتُهُ، قُلْنَا: وَمَنْ عَرَفَ الْعِلْمَ

وَفَضْلَهُ، لَمْ يَقْضِ نَهْمَتَهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَشْبَعْ مِنْ جَمْعِهِ طُولَ عُمُرِهِ.

٤٢- ولهذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فيما أَخْبَرَنَا به الشيخ أَبُو أَحْمَد، عن ابن منيع، عن أَبِي خُثَيْمَةَ، عن جرير، عن الليث، عن مُجَاهِد، عن ابن عَبَّاس، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْهُوْمَان لَا يَقْضِي وَاحِدٌ مِنْهُمَا نَهْمَتُهُ، مِنْهُوْمٌ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُوْمٌ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا»<sup>(١)</sup>.

٤٣- وقيل يا رسول الله: من أجوع الناس؟ قَالَ: «طَالِبُ الْعِلْمِ». قيل: فمن أشبعهم؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَبْتَغِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

٤٤- وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: لَا يَزَالُ الرَّجُلُ عَالِمًا مَا تَعَلَّمَ، فَإِذَا تَرَكَ كَانَ أَجْهَلَ مَا يَكُونُ.

٤٥- قَالَ الشَّيْخُ أَبُو هَلَالٍ: وَنَحْنُ هَذَا مَا قُلْتُهُ:

أَحْقَرُ نَفْسِي وَهِيَ نَفْسٌ جَلِيلَةٌ      تَكْنُفُهَا مِنْ جَانِبَيْهَا الْقَضَائِلُ  
أَحَاوِلُ مِنْهَا أَنْ تَزِيدَ فَتَرْتَقِي      إِلَى حَيْثُ لَا يَسْمُو إِلَيْهِ الْمُحَاوِلُ  
وإنْ أَلْتَ لَمْ تَبْغِ الزِّيَادَةَ فِي الْعِلَا      فَأَلْتَ عَلَى النُّقْصَانِ مِنْهُنَّ حَاصِلُ<sup>(٣)</sup>

٤٦- وقيل لابن المبارك: إِلَى كَمْ تَكْتُبُ الْحَدِيثَ؟ فقال: لَعَلَّ الْكَلِمَةَ الَّتِي أَنْتَفِعُ بِهَا لَمْ أَسْمَعْهَا بَعْدُ!

٤٧- وَقَالَ سُفْيَانُ: مَنْ تَرَأَسَ سَرِيعًا أَضُرَّ بِكَثِيرٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَمَنْ لَمْ يَتَرَأَسْ طَلَبَ وَطَلَبَ حَتَّى يَبْلُغَ.

٤٨- وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: رَحَلَ مَسْرُوقٌ فِي آيَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ، فَسَأَلَ عَنِ الَّذِي يُفْسِرُهَا، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ بِالشَّامِ، فَتَجَهَّزَ إِلَى الشَّامِ حَتَّى سَأَلَ عَنْهَا، قَالَ: وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَطْلَبَ لِلْعِلْمِ فِي الْآفَاقِ مِنْ مَسْرُوقٍ.

(١) رَوَاهُ الْبَزَارُ (٩٥/١) زَوَائِدُ، وَالتَّطَبُّعُ فِي الْكَبِيرِ (٧٦/١١)، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ (٦٦٢٤).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الْمَجْرُوحِينَ (٢٦١/٢)، وَالدَّيْلَمِيُّ فِي الْفَرْدُوسِ (٨٥/١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي أَحْبَارِ أَصْبَهَانَ (٢٥٩/١).

(٣) انظر: ديوان المصنف (١٧٩).

٤٩- وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ: إِنِّي كُنْتُ لَأَسِيرُ الْأَيَّامَ وَاللَّيَالِي فِي طَلَبِ

الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

٥٠- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اطْلُبُوا الْعِلْمَ كُلَّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ فَإِنَّهُ مُيسِّرٌ لِمَنْ

طَلَبَهُ، وَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ حَاجَةً فَلْيُكْرِ إِلَيْهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَاتِ فِي الْبُكُورِ»<sup>(١)</sup>.

٥١- وَقَالَ أُرَيْدُ التَّمِيمِيُّ: إِذَا سَمِعْتَ بِأَرْضٍ عَالِمًا أَتَيْتَهَا.

٥٢- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى: لَقَدْ طَلَبْتُ الْعِلْمَ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى ظَنَّ الْغَرِيبُ

إِذَا دَخَلَهَا أَنِّي بِهَا غَرِيبٌ، لَشِدَّةِ طَلْبِي وَحِرْصِي عَلَى الْعِلْمِ.

٥٣- وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: قَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَوَجَدْتُ بِهَا أَرْبَعَةَ آلَافِ شَابٍ

يَطْلُبُونَ الْحَدِيثَ. قَالَ: وَمَا زَالَ قَتَادَةُ مُتَعَلِّمًا حَتَّى مَاتَ.

٥٤- حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ، عَنْ نَفْطُوَيْهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ

الْأَعْرَابِيِّ، قَالَ: قَالَ رَقِيبٌ لِلْأَعْمَشِ: إِنْ إِيْتَانِكَ لَذَلٌّ، وَأَنْ الْجُلُوسَ عِنْدَكَ لَحَسْرَةٌ،

وَمَا أَشْبَهُكَ إِلَّا بِدَوَاءِ الْمَشْيِ، يُحْتَمَلُ مَا فِيهِ مِنَ الْكَرَاهَةِ، لِمَا يُرْجَى مِنَ الْمَنْفَعَةِ.

٥٥- وَكَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يُحِبُّ تَقْدِيمَ شَابٍ كَانَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ، فَيَتَأَخَّرُ

وَيَغِيبُ. فَقَالَ لَهُ مَا أَخْبَرْنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمِيدَ بْنِ كَرْدُوسَ،

قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، يَقُولُ: مَنْ غَابَ خَابَ، وَأَكَلَ نَصِيْبَهُ الْأَصْحَابُ.

٥٦- قَالَ الشَّيْخُ أَبُو هَلَالٍ: وَنَحْوُ هَذَا مَا قُلْتُهُ:

مَنْ كَانَ عَنْكَ مَغِيبًا      اسْأَلَاكَ عَنْهُ مَغِيبُهُ

وَإِذَا تَطَوَّلَ هَجْرُهُ      نُسِيَ اللَّقَاءُ وَطِيبُهُ

أَوْ مَا سَمِعْتَ مَقَالَهُمْ      مَنْ غَابَ غَابَ نَصِيْبُهُ

٥٧- وَقِيلَ لِبُزْجَمَهْرٍ: بِمَ جَمَعْتَ هَذَا الْعِلْمَ الْكَثِيرَ؟ قَالَ: بِيَكُورٍ كَبُكُورِ

الْغُرَابِ، وَحِرْصٍ كَحِرْصِ الْخَنْزِيرِ، وَصَبْرٍ كَصَبْرِ الْحِمَارِ.

٥٨- وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ شُعْبَةَ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ: مَا بَالُ حَدِيثِكَ نَقِيًّا؟ قَالَ: لَتَرْكِي

الْعَصَائِدَ بِالْغَدَوَاتِ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٣٥٥/١).

- ٥٩- وسُئِلَ شريكٌ عن حديثٍ فقال: هَذَا ما فاتتنا فيه العصائد.
- ٦٠- وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: ذَلَلْتُ طَالِبًا، فَعَزَزْتُ مُطْلُوبًا<sup>(١)</sup>. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ حَرْمَلَةَ: قَدْ شَجَّنِي سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيْبِ فِي الْعِلْمِ مَرَّتَيْنِ.
- ٦١- وَقَالَ الْأَعْمَشُ: الْحَبْرُ فِي ثِيَابٍ صَاحِبُ الْحَدِيثِ، أَحْسَنُ مِنَ الْخُلُقِ فِي ثَوْبِ الْعَرُوسِ.
- ٦٢- وَقَالَ ابنُ شَهَابٍ: مَا اسْتَوْدَعْتُ قَلْبِي شَيْئًا قَطُّ فَنَسِيْتَهُ. قُلْنَا: وَحَسْبُكَ بِهَذَا عَنَاءٌ وَتَوَفَّرًا.
- ٦٣- وَكَانَ ابنُ شَهَابٍ لَا يَأْكُلُ التَّفَاحَ، وَعِنْدَ الْأَطْبَاءِ أَنَّ التَّفَاحَ يَمْلَأُ الْمَعْدَةَ لَزُوجَاتٍ تَشْغَلُ وَتُنْسِي، وَكَانَ يَشْرَبُ الْعَسَلَ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ يُرَكِّي.
- ٦٤- وَذَكَرَ أَنَّ ابنَ الْأَنْبَارِيِّ كَانَ يُؤْتَى بِالرُّطْبِ فَيُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَمْسُهُ، وَيَقُولُ لَهُ: مَا أَطْيَبُكَ وَأَحْلَاكَ، وَلِلْعَلْمِ أَطْيَبُ مِنْكَ وَأَحْلَى، وَلَا يَنَالُ مِنْهُ.
- ٦٥- وَنَحْوُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْجُبَّائِيَّ رَأَى ابْنَهُ أَبَا هَاشِمٍ يَأْكُلُ بَاذُنْجَانَةً فِي بُسْتَانٍ لَهُ، فَقَالَ: أَلْقِهَا يَا بُنَيَّ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا دِينَارًا! فَأَلْقَاهَا وَأَخَذَ الدَّنَانِيرَ.
- ٦٦- وَقَالَ ابنُ الْمِرَاغِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ يُخَادَعَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ فِي الدَّرْسِ.
- ٦٧- وَقَالَ ابنُ جَرَوِّ المَوْصِلِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِنْسَانُ الْأَخْبَارَ وَالْأَشْعَارَ لَوْ قَتَلَ مَلَلَهُ.
- ٦٨- وَكَانَ أَبُو سَهْلٍ الصُّعْلُوكِيُّ إِذَا دَخَلَ الْحَمَّامَ سَمِعَتْ لَهُ هَمَمَةٌ مِنَ الدَّرْسِ وَالْقِرَاءَةِ، وَيَقُولُ: كَانَ يَقَالُ: الْعِلْمُ مَا دَخَلَ مَعَكَ الْحَمَامَ، يَحُثُّ عَلَى الْحِفْظِ.

### بيان حفظ العلم

- ٦٩- وَقَالَ بَعْضُ الْفَلَّاسِفَةِ: الْعِلْمُ مَا إِذَا غَرَقْتَ سَفِينَتَكَ يَسْبَحُ مَعَكَ، يَقُولُ: الْعِلْمُ هُوَ الْمَحْفُوظُ<sup>(٢)</sup>.

(١) أوردته الغزالي رحمه الله في إحياء علوم الدين (١٠/١).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٩/١).

٧٠- قُلْنَا: والحفظُ لا يكون إلا مع شدة العناية، وكثرة الدرس وطول المذاكرة، والمذاكرة حياة العلم، وإذا لم يكن درسٌ لم يكن حفظٌ، وإذا لم تكن مُذاكرة قُلَّت منفعة الدرس، ومن عَوَّلَ عَلَى الكتاب، وأخلَّ بالدرس والمذاكرة، ضاعت ثمرةُ سعيه واجتهاده فِي طلب العلم.

وقد أحسن القائل:

وَلَيْسَ عِلْمًا مَا وَعَى الْقِمَطْرُ      مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا وَعَاهُ الصَّدْرُ

٧١- وأنشدنا الشيخ أبو أحمد، عن ابن العلاف، لأبي علي البصير:

إِذَا مَا غَدَتْ طَلَابَةُ الْعِلْمِ لَمْ تَفِدْ      مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا مَا تُحَلِّدُ فِي الْكُتُبِ

غَدَوْتُ بِتَشْمِيرٍ وَجِدْتُ عَلَيْهِمْ      فَمَحَبَّرْتَنِي أَذْنِي وَمُصَحَّفَهَا قَلْبِي

٧٢- قَالَ الشَّيْخُ: وَقُلْتُ فِي قَرِيبٍ مِنْهُ:

لَقَلَّ غَنَاءٌ عَنْ جَهْلٍ مُعَمَّرٍ      ذَفَاتِرُ ثُلَغَى فِي الظُّرُوفِ وَتُرْفَعُ

تَرُوحُ وَتَعْدُو عِنْدَهُ فِي مَضِيعَةٍ      وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ نَفْسٍ يُضَيِّعُ<sup>(١)</sup>

٧٣- وَأَنشَدَ النَّظَامُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشِيرٍ<sup>(٢)</sup>:

أَمَا لَوْ أَعَى كُلُّ مَا أَسْمَعُ      وَأَحْفَظُ مِنْ ذَاكَ مَا أَجْمَعُ

وَلَمْ أَسْتَفِدْ غَيْرَ مَا قَلَدُ      سَتُ لَقِيلَ هُوَ الْعَالِمُ الْمِصْقَعُ

وَلَكِنْ نَفْسِي إِلَى كُلِّ شَيْءٍ      مِنَ الْعِلْمِ تَسْمَعُهُ تَنْزِعُ

فَلَا أَنَا أَحْفَظُ مَا قَدْ جَمَعْتُ      وَلَا أَنَا مِنْ جَمْعِهِ أَشْبَعُ

وَأَخْضَرُ بِالصُّمْتِ فِي مَجْلِسٍ      وَعِلْمِي فِي الْكُتُبِ مُسْتَوْدَعُ

وَمَنْ يَكُ فِي عِلْمِهِ هَكَذَا      يَكُنْ دَهْرُهُ الْقَهْقَرَى يَرْجِعُ

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَافِظًا وَاعِيًا      فَجَمْعُكَ لِلْكَتُبِ لَا يَنْفَعُ

(١) انظر: ديوان المعاني للمصنف (١٤٨/١)، وديوانه أيضًا (١٥٤-١٥٥).

(٢) انظر: الحيوان للجاحظ (٥٩/١).

٧٤- فقال النظام: كُلَّفَ ابْنُ بَشِيرِ الْكُتُبَ مَا لَا تُكَلِّفُ، إِنَّ الْكُتُبَ لَا تُحْيِي الْمَوْتَى، وَلَا تُحَوِّلُ الْأَخْمَقَ عَاقِلًا، وَلَا الْبَلِيدَ ذَكِيًّا، وَلَكِنَّ الطَّبِيعَةَ إِذَا كَانَ فِيهَا أَذْنَى قَبُولٍ فَالْكَتَبُ تَشْحِذُ وَتَفْتَقُ وَتُرْهَفُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ كُلَّ شَيْءٍ، فَيَنْبَغِي لِأَهْلِهِ أَنْ يُدَاوُوهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا تُصَوِّرُ لَهُ لَشَيْءٍ اعْتَرَاهُ.

٧٥- وَسَمِعَ يُؤْنَسُ بْنُ حَبِيبٍ رَجُلًا يُنْشِدُ:

اسْتَوْدَعَ الْعِلْمَ قِرْطَاسًا فَضِيعَةً      فَبِئْسَ مُسْتَوْدَعُ الْعِلْمِ الْقِرَاطِيسُ

فقال: قاتله الله، ما أشدَّ صَبَابَتَهُ بِالْعِلْمِ، وَصَيَانَتَهُ لِلْحِفْظِ، إِنَّ عِلْمَكَ مِنْ رَوْحِكَ، وَمَالِكَ مِنْ بَدَنِكَ، فَصُنُّهُمَا عَلَى قَدَرِ هَذَيْنِ مِنْكَ<sup>(١)</sup>.

٧٦- وَكَانَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- يَقُولُ: الْإِحْتِفَازُ بِمَا فِي صَدْرِكَ أَوْلَى مِنْ دَرَسِ مَا فِي كِتَابِكَ، وَقَالَ: اجْعَلْ مَا فِي كِتَابِكَ رَأْسَ الْمَالِ، وَمَا فِي صَدْرِكَ لِلتَّفَقُّةِ.

٧٧- وَقِيلَ لِأَبِي نَوَاسٍ: قَدْ بَعَثْنَا إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ، وَالْأَصْمَعِيِّ، لِيُجْمَعَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: أَمَّا أَبُو عُبَيْدَةَ فَإِنْ أَمَكْنُوهُ مِنْ سَفَرٍ قَرَأَ عَلَيْهِمْ أَسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ، وَأَمَّا الْأَصْمَعِيُّ فَبَلْبَلْ يُطْرَبُهُمْ بِنَغْمَاتِهِ<sup>(٢)</sup>.

٧٨- وَحَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، عَنِ الصُّوْلِيِّ، عَنِ الْجَمْحِيِّ قَالَ: قَالَ التَّوْزِي: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يَقُولُ: اخْتَلَفْتُ إِلَى يُونُسَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، كُلَّ يَوْمٍ أَمْلَأُ الْوَاحِي مِنْ حِفْظِهِ وَأَنْصَرِفُ.

٧٩- وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: إِنَّ الرَّجُلَ لِيَطْلُبَ وَقَلْبُهُ شَعْبٌ مِنَ الشَّعَابِ، ثُمَّ لَا يَلْبِثُ أَنْ يَصِيرَ وَادِيًّا، لَا يُوضَعُ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا التَّهْمَةُ، قُلْنَا: يُرِيدُ أَنْ أَوَّلَ الْحِفْظِ شَدِيدٌ يَشْقَى عَلَى الْإِنْسَانِ ثُمَّ إِذَا اعْتَادَ سَهْلًا.

٨٠- وَمُصَدِّاقُ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ: عَنِ الصُّوْلِيِّ عَنِ الْحَرِثِ بْنِ أَسَامَةَ، قَالَ: كَانَ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: كُلُّ وَعَاءٍ أَفْرَغَتْ فِيهِ شَيْئًا فَإِنَّهُ يَضِيقُ إِلَّا الْقَلْبَ، فَإِنَّهُ كُلَّمَا أَفْرَغَ فِيهِ اتَّسَعَ.

(١) انظر: ديوان المعاني للمصنف (١/٤٨).

(٢) أورده ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/١٣٠).

٨١- وقال أبو السمع الطائي: كُنْتُ أَسْمَعُ عُمُومَتِي فِي الْمَجْلِسِ يُنْشَدُونَ الشعر، فإذا استعدتُ زجروني وسبوني، وقالوا: تسمع شيئاً ولا تحفظه. قال الشيخ: وَكَانَ الْحَفِظُ يَتَعَذَّرُ عَلَيَّ حِينَ ابْتَدَأْتُ أَرُومَهُ، ثُمَّ عَوَّدْتُهُ نَفْسِي، إِلَى أَنْ حَفِظْتُ قَصِيدَةَ رُؤْبَةٍ:

وقام الأعماق خاوي المَحْتَرَق.

في ليلة وهي من مائتي بَيْتٍ.

٨٢- وقد قَالَ الشَّعْبِي: مَا وَضَعْتُ سُودَاءَ فِي بَيْضَاءَ قَطْ، وَلَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ بِحَدِيثٍ فَاحْتَجْتُ إِلَى أَنْ يُعِيدَهُ عَلَيَّ. قَالَ: وَيَنْبَغِي لِلدَّارِسِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ فِي دَرَسِهِ حَتَّى يُسْمِعَ نَفْسَهُ، فَإِنْ مَا سَمِعْتَهُ الْأُذُنُ رَسَخَ فِي الْقَلْبِ، وَلِهَذَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَوْعَى لِمَا يَسْمَعُهُ مِنْهُ لِمَا يَقْرَأُهُ، وَإِذَا كَانَ الْمَدْرُوسُ مِمَّا يُفْسَحُ طُرُقَ الْفَصَاحَةِ وَرَفَعَ الدَّارِسُ بِهِ صَوْتَهُ زَادَتْ فَصَاحَتُهُ.

٨٣- وَحُكِيَ لِي عَنْ بَعْضِ الْمَشَايخ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ فِي بَعْضِ قُرَى النَّبْطِ فَتًى فَصِيحَ اللَّهْجَةِ، حَسَنَ الْبَيَانِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ سَبَبِ فَصَاحَتِهِ مَعَ لُكْنَةِ أَهْلِ جِلْدَتِهِ؟ فَقَالَ: كُنْتُ أَعْمِدُ فِي كُلِّ يَوْمٍ إِلَى خَمْسِينَ وَرَقَةً مِنْ كُتُبِ الْجَاحِظِ فَأَرْفَعُ صَوْتِي بِهَا فِي قِرَائَتِهَا، فَمَا مَرَّ لِي إِلَّا زَمَانٌ قَصِيرٌ حَتَّى صِرْتُ إِلَى مَا تَرَى.

٨٤- وَحُكِيَ لِي عَنْ أَبِي حَامِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: إِذَا دَرَسْتُمْ فَارْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ، فَإِنَّهُ أَثْبَتُ لِلْحَفِظِ، وَأَذْهَبُ لِلنُّومِ، وَكَانَ يَقُولُ: الْقِرَاءَةُ الْخَفِيَّةُ لِلْفَهْمِ، وَالرَّفِيعَةُ لِلْحَفِظِ وَالْفَهْمِ. وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقْرَأُ الْكِتَابَ ثُمَّ يَذَاكِرُ بِهِ حَرْفًا حَرْفًا، كَأَنَّهُ قَارِئًا يَقْرَأُهُ عَلَيْهِ، فَيُفَسِّرُهُ لَهُ.

٨٥- وَكَانَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ يَكْشِفُ عَنْ ظَهْرِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ، يَطْرُدُ بِهِ النَّوْمَ، وَحَكَى الرَّبِيعُ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّهَا قَالَتْ: أَسْرَجْتُ لِأَبِي فِي لَيْلَةٍ سَبْعِينَ مَرَّةً، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- يَقُولُ: الظُّلْمَةُ أَضْوَاءٌ لِلْقَلْبِ.

٨٦- وَاعْلَمْ أَنَّ الذِّكَاءَ، وَجُودَةَ الْقَرِيحَةِ، وَثَقُوبَ الذُّهْنِ، جَوَاهِرُ نَفِيسَةٍ، فَإِذَا طَلَبَ صَاحِبُهَا الْعِلْمَ فَبَلَغَ مَبْلَغًا، فَقَدْ حَفِظَ جَمَالَهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَأَحْرَزَ مَنَافِعَهَا

لَهَا، وَمَنْ تَرَكَ الطَّلَبَ حَتَّى كَلَّ ذَهْنَهُ، وَعَمِيَتْ فُطْنَتُهُ وَتَبَلَّدَتْ قَرِيحَتُهُ، مَعَ إِدْبَارِ عَمْرِهِ، كَانَ كَمَنْ عَمِدَ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ الْيَاقُوتِ وَالذَّرِّ فَرَضَهُ، وَأَبْطَلَ الْجَمَالَ وَالنَّفْعَ بِهِ، وَإِذَا كَانَ مَا جَمَعْتُهُ مِنَ الْعِلْمِ قَلِيلًا، وَكَانَ حِفْظًا، كَثُرَتِ الْمُنْفَعَةُ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَثِيرًا غَيْرَ مَحْفُوظٍ قَلَّتْ مَنَفَعَتُهُ.

٨٧- وَحَدَّثَنِي الضَّرَابُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ النَّفَاطِيقِيَّ يَقُولُ: كَانَ عِلْمُ الْأَصْمَعِيِّ فِي قَمَطَرٍ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ حَافِظًا.

٨٨- وَكَانَ كَتَبَ أَبِي عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ مَلَأَ بَيْتَ فَاحِشٍ، فَكَانَ جَمِيعُ مَا يُؤْخَذُ عَنْهُ إِلَى آخِرِ عَمْرِهِ مِنْ حِفْظِهِ، وَالَّذِي نَذَلُّ عَلَيْهِ أَخْبَارُ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمَعُونَ الْخُطْبَةَ وَالْقَصِيدَةَ الطَّوِيلَتَيْنِ فَيَحْفَظُونَهُمَا، وَمَا رُويَ أَنَّهُمْ اسْتَعَادُوا الْخُطْبَةَ وَالشَّاعِرَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِهِمَا، وَكَانَ مِنَ الْمَوْلَدِينَ مِنْ وَصَفٍ بِمِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ.

٨٩- أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ، عَنْ رَجَالِهِ قَالَ: أَمَرَ الرَّشِيدُ أَبُو يُونُسَ الْقَاضِي بِأَنْ يَجْمَعَ لَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، فَيُحَدِّثُوهُ وَوَلَدَهُ، فَجَمَعَ لَهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، فَحَضَرُوا إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، فَإِنَّهُمَا أَبَيَا أَنْ يَحْضُرَا، فَركب إليهما الأمين والمأمون فحدَّثتهما عبد الله بن إدريس بمائة حديث، فلما فرغ قال له المأمون: أتأذن لي أن أقرأها عليك من حِفْظِي؟ فقال: إن شئت، فوضع الكتاب من يده وقرأها بأسانيدِها من حِفْظِهِ، وعرض عليه المأمون مالا فلم يقبله، وسأله المأمون أن يبعث إليه بطبيب يُداويه من جراحةٍ به، فأبى وقال: يَشْفِينِي الَّذِي أَمْرَضَنِي.

٩٠- وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ يُونُسَ: فَأَمَرَ لَهُ الْمَأْمُونُ بِعَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: لَا أَقْبَلُ عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَرْبَةَ مَاءٍ، فزاده المأمون عشرة آلاف أخرى فلم يقبلها، وقال: لو ملأت هذا المسجد لي ذهبًا لم أقبله.

٩١- وَقَالَ الْمَنْصُورُ بْنُ الْمَهْدِيِّ لِلْمَأْمُونِ: أَيَحْسَنُ بِمِثْلِي أَنْ يَتَعَلَّمَ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأَنْ تَمُوتَ طَالِبًا لِلْعِلْمِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَمُوتَ قَانِعًا بِالْجَهْلِ.

٩٢- وَرُويَ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ بْنَ سُرَيْجَ لَمْ يَبْتَغِ عَلَى فَرَّاشِهِ حَتَّى سَاتَ ابْنُ



## محبة العلم

- ٩٣- وحكي عن ثعلب أنه كَانَ لَا يَفَارِقُهُ كِتَابُ يَدْرُسُهُ، فَإِذَا دَعَاهُ رَجُلٌ إِلَى دَعْوَةٍ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يُوَسِّعَ لَهُ مَقْدَارَ مَسُورَةٍ يَضَعُ فِيهِ كِتَابًا وَيَدْرُسُ.
- ٩٤- وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الْخِطَّاطُ النَّحْوِيُّ يَدْرُسُ جَمِيعَ أَوْقَاتِهِ حَتَّى فِي الطَّرِيقِ، وَكَانَ رُبَّمَا سَقَطَ فِي جُرْفٍ، أَوْ خَبِطَتْهُ دَابَّةٌ.
- ٩٥- وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ يَشْدُو فِي وَسْطِهِ خِطًّا إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَدْرُسُ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَسْقُطَ إِذَا نَعَسَ.
- ٩٦- وَكَانَ ابْنُ الْفُرَاتِ لَا يَتْرِكُ كُلَّ يَوْمٍ إِذَا أَصْبَحَ أَنْ يَحْفَظَ شَيْئًا وَإِنْ قَلَّ.

## بيان الحرص على طلب العلم

- ٩٧- وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَتَى تَبْلُغَ مِنَ الْعِلْمِ مَبْلَغًا يُرْضَى وَأَنْتَ تُؤَثِّرُ النَّوْمَ عَلَى الدَّرْسِ، وَالْأَكْلَ عَلَى الْقِرَاءَةِ؟
- ٩٨- وَسَأَلَ رَجُلٌ أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّا يُورَثُ الْحِفْظَ؟ فَقَالَ: الْبَزْرُ الْبِزْرُ. وَنَحْوَ ذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِبُقْرَاطٍ: كَيْفَ حَفِظْتَ هَذَا الْعِلْمَ الْكَثِيرَ؟ فَقَالَ: أَوْقَدْتُ مِنَ الزَّيْتِ أَكْثَرَ مِمَّا شَرِبْتُ أَنْتَ مِنَ الْمَاءِ.
- ٩٩- وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ: كُنْتُ أَحْضَرُ مَجْلِسَ أَبِي حَازِمٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْعِدَاةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ دَرَسَ لَثَلَا أَنْقَضَ عَادَتِي مِنَ الْحُضُورِ.

## حب سيدنا الشافعي للعلم

- ١٠٠- وَاشْتَرَى أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ لَهُ جَارِيَةً، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ أَقْبَلَ عَلَى الدَّرْسِ، وَالْجَارِيَةُ تَنْتَظِرُ اجْتِمَاعَهُ مَعَهَا، فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا فَلَمَّا أَصْبَحَتْ صَارَتْ إِلَى النَّخَّاسِ، وَقَالَتْ: حَبْسُونِي مَعَ مَجْنُونٍ!! فَبَلَغَ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- قَوْلَهَا، فَقَالَ: الْمَجْنُونُ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ الْعِلْمِ ثُمَّ ضَيَّعَهُ، أَوْ تَوَانَى فِيهِ حَتَّى فَاتَهُ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: ديوان الإمام الشافعي رحمه الله (ص ٤٣).

١٠١- وَقَالَ بَعْضُ الْكُتَّابِ: كُنَّا إِذَا دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ بْنِ الْعَمِيدِ رَأَيْنَا إِلَى جَانِبِهِ فِي مَجْلِسِ الْعَمَلِ زُهَاءَ مَائَةِ مُجْلَدَةٍ فَتَنَكَّرَ ذَلِكَ، فَفُطِنَ يَوْمًا لِإِنْكَارِنَا، فَقَالَ: إِنِّي أَحْفَظُ جَمِيعَ مَا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ، فَإِذَا اشْتَغَلْتُ بِالْعَمَلِ عَنْ دَرْسِهَا أَحْضَرْتُهَا عِنْدِي فَكَلِمًا نَظَرْتُ إِلَيْهَا ذَكَرْتُ مُحْفُوظِي مِنْهَا، فَقَامَ لِي مَقَامُ الدَّرْسِ!

ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْهَا: خُذْ أَهْبَاءَ شَيْءٍ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ مِنْهَا كِتَابًا، وَقَالَ: هُوَ الثَّامِنُ مِنْ كِتَابِ كَذَا، فَابْتَدَأَ أَبُو الْفَضْلِ فَقَرَأَ مِنْ أَوَّلِهِ صَدْرًا، ثُمَّ مِنْ وَسْطِهِ، ثُمَّ مِنْ آخِرِهِ، فَتَحَقَّقَ عِنْدَنَا أَنَّهُ صَدَقَ مَا قَالَ، وَعَجِبْنَا مِنْ حِفْظِهِ وَعِنَايَتِهِ وَحِرْصِهِ، وَكَانَ يَأْخُذُ ابْنَهُ أَبَا الْفَتْحِ كُلَّ يَوْمٍ بِدَرْسِ أَلْفِي بَيْتٍ قَبْلَ الْغَدَاءِ، وَكَانَ يَحْفَظُ أَكْثَرَ مِنْ مَائَتِي أَلْفِ بَيْتٍ.

١٠٢- وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَحْفَظُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَلْفَ أَرْجُوزَةٍ، فِيهَا مَا كَانَ عِدَدَ أَيْبَاتِهَا الْمَائَةِ وَالْمَائَتَيْنِ. وَكَانَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ مِنَ الْمُوصُوفِينَ بِسُرْعَةِ الْحِفْظِ، وَسَمِعْتُ الشَّيْخَ أَبَا أَحْمَدَ يَقُولُ: دَخَلَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى عَسَلِ بْنِ ذَكْوَانَ مَعَ جَمَاعَةٍ، فَأَنشَدَهُمْ عَسَلٌ:

هَلْ خَبَرَ الْقَبْرَ سَائِلِيهِ	أَمْ قَرَّ عَيْنًا بِزَائِرِيهِ
أَمْ هَلْ تَرَاهُ أَحَاطَ عِلْمًا	بِالْجَسَدِ الْمُسْتَكِنِ فِيهِ
لَوْ عَلِمَ الْقَبْرُ مَنْ يُوَارِي	تَاهَ عَلَى كُلِّ مَنْ يَلِيهِ

وهي قصيدة، فسألوه أن يملئها عليهم، فوعدهم، فألحوا عليه، فأعرض عنهم. فقال لهم أبو علي: لا تُكلفوا الشيخ ما يكرهه، فقام فأملأها عليهم، وإذا هو قد حفظها من لفظه، وكان عسل ضنينًا بعلمه، وكان إذا رأى متعلمًا ذكيًا يفهم ويحفظ قال: يُعِينُ اللَّهُ وَالْبَلْعُ. يُريد أن الله يبلوه من أمور الدنيا بما يُنسيه العلم، وَالْبَلْعُ مِمَّا يُنْسِي.

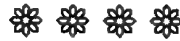
١٠٣- وَذَكَرَ لِي عَنْ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ قَالَ: ضَاقَتْ بِي الْحَالُ أَيَّامَ طَلْبِي الْعِلْمَ، فَعَجَزْتُ عَنْ شِرَاءِ الْبَزْرِ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ بِاللَّيْلِ إِلَى الدَّرْبِ الَّذِي أَنْزَلُهُ، وَأَرْتَفِقُ بِسَرَّاجِ الْحَارِسِ، وَكَانَ رُبَّمَا نَامَ الْحَارِسُ فَكُنْتُ أَنْوِبُ عَنْهُ، -وهذا وأبيك-

الحرصُ والاجتهادُ، لا جرمَ أَنَّهُ صَارَ أَحَدَ أَعْيَانِ الدُّنْيَا الْمُشَارَ إِلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ وَالْبِرَاعَةِ وَالْجَاهِ الْعَرِيضِ، وَالذِّكْرَ الْبَاقِي عَلَى أَعْقَابِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ، وَمَنْ طَلَبَ وَجَدَ إِلَّا مَا قَلَّ وَشَدَّ.

١٠٤ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِأَبِي هَاشِمٍ: مَا أَحْسَنَ جَمْعَكَ لِمَعَانِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ وَاجْتِهَادَكَ لِكَلَامِهِ، فَقَالَ: قَدْ دَسْتُ كِتَابَهُ دُوسًا، وَأَكَلْتُهَا وَشَرِبْتُهَا دَرَسًا، فَعَرَفْتُهَا ظَهْرًا وَبَطْنًا.

قلنا: إِلَّا مَا كَانَ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَسَائِرِ عُلُومِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِأَبِي هَاشِمٍ فِيهَا تَقَدُّمٌ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ الْاجْتِهَادِ، لَظَنَّهُ أَنَّ آيَةَ التَّحْدِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: وَسُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَهُمْ - فِي ظَنِّي - مَدْنِيَّةٌ. وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْ مِثْلِ أَبِي هَاشِمٍ، وَآيَاتُ التَّحْدِي فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْأَمْرُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ أَنَّهَا مَدْنِيَّةٌ أَشْهُرُ مَنْ أَنْ يَشْكُ فِيهِ مُتَعَلِّمٌ فَضْلًا عَنْ عَالَمٍ.

١٠٥ - وَأَمَلَى أَبُو عَلِيٍّ جَمِيعَ كِتَابِهِ مِمَّنْ حَفَظَهُ، وَهِيَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ وَرَقَةٍ، وَمَا رَأَى أَحَدًا مَعَهُ دَفْتَرًا قَطُّ إِلَّا فِي أَيَّامِ تَعَلُّمِهِ، وَلَيْسَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا مُصْحَفٌ وَتَقْوِيمٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَبْلُغُ هَذَا الْمَبْلَغَ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا بَعْدَ الْجُهْدِ الشَّدِيدِ وَالتَّعَبِ الْكَثِيرِ<sup>(١)</sup>.



(١) هَذَا آخِرُهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.



ذَمُّ مَنْ لَا يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ  
لِلْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرُ  
الْمُتَوَفَّى ٥٧١ هـ

مَقَّهٖ وَعَلَّوْهُ عَلَيْهِ  
أَحْمَدُ فَرِيدُ الْمَرْيَدِيِّ

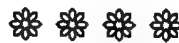


### ترجمة مختصرة للحافظ ابن عساكر

هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر الدمشقي، الإمام الحافظ المؤرخ الشافعي. ولد سنة ٤٩٩هـ، وتوفي سنة ٥٧١هـ.

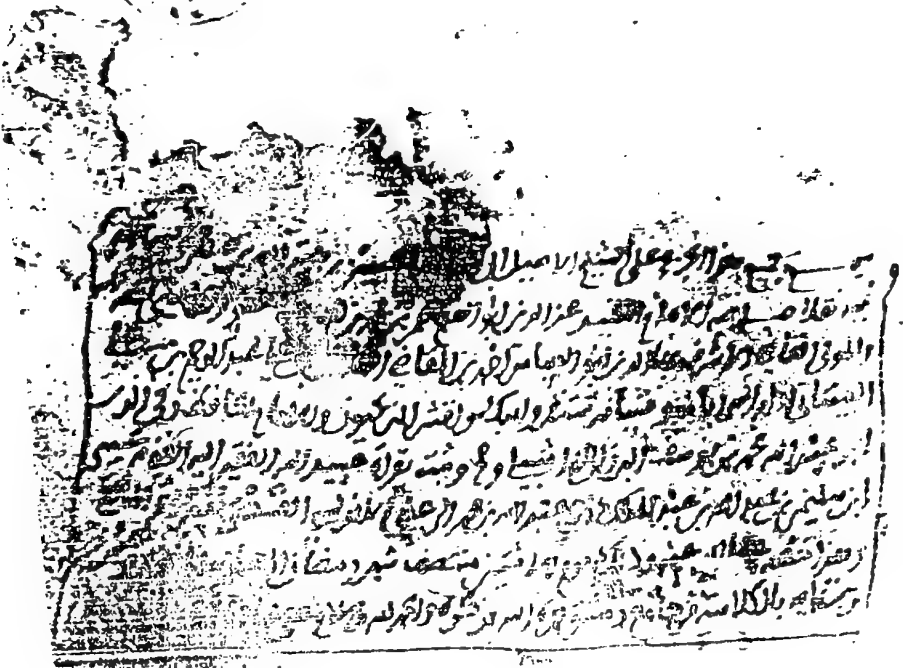
#### \* من مصنفاته الكثيرة:

- ١- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل.
  - ٢- تاريخ مدينة دمشق.
  - ٣- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري.
  - ٤- أخبار حفظ القرآن.
  - ٥- الأربعون في الحث على الجهاد.
  - ٦- التوبة.
  - ٧- ذم من لا يعمل بعلمه وهو كتابنا هذا، وهو من أماليه، نسخته الخطية من المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع ٢٨٧ يقع في ٧ ورقات ذات وجهين.
- وقد طبع عدة طبعات من قبل.
- وانظر في ترجمة المصنف: السير (٥٦٩/٢٠)، وشذرات الذهب (٤/٣٩٩).



صور المخطوط

الجلس الرابع عشر في دم ولا يجل بعلمه  
يا من ذا العلم ايا حفظ الى الله  
يا من ذا العلم ايا حفظ الى الله  
رواية الشيخ امام العالم الى السمع الخميني في هذا الموضع





ما بد صر الله عنه استندنا الوالحين محمد و محمد العبد والافتناء  
 احمد على اوتك الما فوط حال اسدنا محمد ابي قتيب بن محمد بن  
 ابي عبد الله بن محمد ابي الربيع لا يبيع العلم ان لم يقض للعلم  
 والعلم زين وتقوى الله زينة والمفتون لهم  
 وجه الله ما ذا العلم بالغه لا المكدر منع فيها لا ولا الكبار  
 نظر العلم واعلم ان الشفقت لا يملك علم الله والحق  
 وعلم الناس واقصد نفهم ابدا اياك ان تعلم ان الملك  
 وعظماؤك رفيق عند رايته فالرفق يعطيت اذا جعلوا  
 وان يكن من قوم لا اطلاق لهم فليس عليهم يحسبوا  
 فان عسوا عراجهم لا يجر واحد وصابر ولا يخسر احد  
 فكل شئ يربطها مع الله عليك نفسك ان جاورا وان  
 العالمين صلوا على محمد وآل محمد



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[١] أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَغَرِّ قَرَاتِكَيْنِ بْنِ الْأَسْعَدِ بْنِ الْمَذْكَورِ بَيْغَدَادَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ لَوْلُو، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبَانَ السَّرَاجَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ - يَعْنِي: الْحِمَّانِي - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرِيحٍ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنْ مَالِهِ مِمَّ اكْتَسَبَهُ؟ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟ وَعَنْ عِلْمِهِ مَا صَنَعَ فِيهِ؟ وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ؟ وَعَنْ عُمُرِهِ فِيمَ أَفْنَاهُ؟».

قَالَ رضي الله عنه: أَخْرَجَهُ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> فِي جَامِعِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ شَاذَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ الْمَقْرِيِّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَزَقْنَاهُ عَالِيًّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عِيَّاشٍ.

[٢] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَدِيبِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْمَقْرِيِّ، قَالَ [.....] <sup>(٢)</sup>، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَنْدِيِّ - فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ - قَالَ: حَدَّثَنَا صَامِتُ بْنُ مُعَاذٍ الْجَنْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ الصُّنَابَحِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ خِصَالٍ:

(١) سنن الترمذي (٦١٢/٤) من طريق الدارمي، وهو في الدارمي (٥٣٧/١٤٤/١).

(٢) بياض بالأصل.

عَنْ عُمَرَةَ فِيهِمْ أَفْنَاهُ؟ وَعَنْ شَبَابِهِ فِيهِمْ أَبْلَاهُ؟ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ؟ وَفِيهِمْ أَلْفَقَهُ؟  
وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمَلَ فِيهِ؟<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْجَنْدِيُّ: قَالَ لَنَا صَامِتٌ: لَيْسَ لِمَسْأَلَةٍ مِنْهَا جَوَابٌ.

قَالَ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمَقْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَرُوبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ  
عَدِيٍّ، عَنِ الصَّنَابِحِيِّ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مِثْلَهُ مَرْفُوعًا.

قَالَ ۞: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ الْكَنْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ بْنِ عُسَيْلَةَ الصَّنَابِحِيِّ، عَنْ مَعَاذٍ.

[٣] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو السَّمُرْقَنْدِيِّ،  
قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْجُرْجَانِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا  
حَمْزَةُ بْنُ يُونُسَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ،  
قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عِيسَى الْخَرَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَهْبِيبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبَّادِ بْنِ  
صَهْبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ  
مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ ۞ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُبُّ عَابِدٍ جَاهِلٍ، وَرُبُّ  
عَالِمٍ فَاجِرٍ، فَاحْذَرُوا الْجُهَالَ مِنَ الْعِبَادِ، وَالْفُجَارَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ أَوْلَئِكَ فِتْنَةُ  
الْفِتْنَاءِ».

قَالَ ۞: تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو سَعِيدٍ بَشَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ<sup>(٢)</sup>.

[٤] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي الرَّجَاءِ الْأَصْبَهَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا  
أَبُو الْفَتْحِ مَنْصُورُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأُدَيْبِيُّ، قَالَا:  
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ  
يُونُسَ بْنِ بَشَرٍ الْهَرَوِيُّ الْحَافِظُ -بِدَمَشَقِ-، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١١١/٦٠/٢٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧٨٥/٢٨٦/٢)،

وذكر: «وعن ماله من أين اكتسبه».

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٤٣٣/٦)، وقال: منكر عن خالد بن معدان.

يوسف الثقفي، قَالَ: حَدَّثَنَا زكريا بن نافع، قَالَ: حَدَّثَنَا سعيد بن الحسن، عن السري بن يحيى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

[٥] وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ النِّسَابُورِي الصُّوفِي بِأَصْبَهَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ ابْنِ الْحَسَنِ بْنِ يُونُسَ الْحَافِظُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ النَّجَادُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْقٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكْرِ الْهَزَائِي، قَالَ: حَدَّثَنَا بَحْرُ ابْنِ نَصْرِ الْخَوْلَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشَدُّ -وَفِي حَدِيثٍ سَعِيدٍ: إِنَّ أَشَدَّ- النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعُهُ- وَفِي حَدِيثٍ إِسْمَاعِيلُ: لَا يَنْفَعُهُ- اللَّهُ- عَزَّ وَجَلَّ- بِعِلْمِهِ»<sup>(١)</sup>.

[٦] أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَصْبَهَانِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدٍ الْأَدِيبُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الْعَاصِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ بُنْدَارٍ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَا يَنْفَعُهُ عِلْمُهُ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عُثْمَانُ هُوَ ابْنُ مِقْسَمٍ الْبُرِّي، وَالْحَدِيثُ غَرِيبٌ.

وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الْجَزْرِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مِقْسَمٍ، فَزَادَ فِي إِسْنَادِهِ: أَبَا سَعِيدٍ كَيْسَانَ الْمُقْبَرِي.

[٧] أَخْبَرَنَا الشَّيْخ أَبُو الْعَزَّ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ السُّلَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْرَازِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ

(١) ذكره البيهقي في شعب الإيمان (٤٠٦/٤)، وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٨٠٧/٥)، وابن

عبد البر في جامع بيان العلم (١٦٢/١).

(٢) أخرجه الأجرى في أخلاق العلماء (٦٤)، ومن طريق آخر أخرجه البيهقي في شعب الإيمان

(٤٠٥/٤).

علي بن مُحَمَّد أَحْمَد الْوَرَّاق، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَفْصِ عُمَرَ بْنِ أَيُّوبَ السَّقَطِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ الصَّبَّاحُ الْجَرَجَرَانِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الْجَزْرِي، عَنْ عُمَانَ بْنِ مَقْسَمٍ، عَنْ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعُهُ عِلْمُهُ»<sup>(١)</sup>.

[٨] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَقِيهِ - بَغْدَاد - قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ ثَابِتٍ الْحَافِظُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَامِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ، وَوَيْلٌ لِمَنْ عَلِمَ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِي، عَنْ حَذِيفَةَ.

تَفَرَّدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ قَيْسٍ.

[٩] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو غَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ - بَغْدَاد -، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي صَابِرٍ النَّاقِدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَبِيبٍ الْعَبَّاسُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى الْبَرْثِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ يَحْيَى بْنُ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَائِذِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، أَوْ أَوْحَى إِلَيَّ بَعْضَ أَنْبِيَائِهِ: قُلْ لِلَّذِينَ يَتَفَقَهُونَ لَغَيْرِ الدِّينِ، وَيَتَعَلَّمُونَ لَغَيْرِ الْعَمَلِ، وَيَطْلُبُونَ الدُّنْيَا بِعَمَلٍ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزُّهْدِ رَقْمَ (٤٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ (١/١٦٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي اقْتِضَاءِ الْعِلْمِ بِالْعَمَلِ رَقْمَ (٦٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٤/١١١)، وَفِي الْأَصْلِ أَشِيرُ فَوْقَ (قَيْسٍ) وَهُوَ ثَابِتٌ عَنِ الْخَطِيبِ.

الآخرة، يلبسون للناس مُسُوك الكَبَاش، قلوبهم كقلوب الذئاب، أَلَسْتَهُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَل، وقلوبهم أَمْرٌ مِنَ الصَّبْر، إِيَّاي يَخْدَعُونَ، أَوْ بِي يَسْتَهْزِئُونَ، فَبِي حَلَفْتُ لَا تُحِينَ لَهُمْ فَتْنَةٌ تَدْعُ الْحَلِيمَ حِيرَانٌ<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ ﷺ: تفرد به المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، عن عُثْمَانَ الْوَقَاصِي،  
 عن الزهري.

[١٠] أَخْبَرَنَا الشَّيْخ أَبُو مُحَمَّد هبة الله بن أَحْمَد المَرْكِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْر أَحْمَد بن علي البغدادي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْم أَحْمَد بن عبد الله بن أَحْمَد الحافظ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن جعفر بن أَحْمَد بن فارس، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بن عبد الله بن مسعود العبدي، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَام بن عمار، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِي بن سليمان الكلبي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَش، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ جَنْدَب ابن عبد الله ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْعَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ وَيَنْسَى نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السَّرَاجِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرَقُ نَفْسَهُ»<sup>(٢)</sup>.

[١١] أَخْبَرَنَا الشَّيْخ أَبُو بَكْر وَجيه بن طاهر بن مُحَمَّد الشَّحَامِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِد أَحْمَد بن الحسن بن مُحَمَّد الأزهري، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَن بن أَحْمَد بن مُحَمَّد المَخْلَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْم عبد الملك بن مُحَمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الله -يعني: ابن أَحْمَد بن حنبل- قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّار ابن حاتم، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَر بن سليمان، عَنْ ثَابِت، عَنْ أَنَس بن مالك ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَافِي الْأَمِّيْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا لَا يُعَافِي الْعُلَمَاءُ»<sup>(٣)</sup>.  
 قَالَ ﷺ: غريب، تَفَرَّدَ بِهِ سَيَّار العنزِي.

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/١٨٩)، وأخرجه من طريق أبي هريرة بن المبارك في الزهد رقم (٥٠).

(٢) أخرجه الخطيب في اقتضاء العلم والعمل رقم (٧٠).

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/٣٣١ - ٩/٢٢٢)، والخطيب في اقتضاء العلم والعمل رقم (٨٠)، والرامهرمزي في المحدث الفاضل (ص ٤٩٢).

[١٢] أَخْبَرَنَا الشَّرِيف أَبُو الْقَاسِمِ عَلِي بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْحُسَيْنِي، وَغَيْرُهُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِي بْنِ ثَابِتِ الْخَطِيبِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ ابْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَعْدَلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ الْحَوْشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ السَّكْرِيِّ -بِعَسْكَرٍ مَكْرَمٍ-، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَحْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّلْمِيِّ -بِبَغْدَادٍ-، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خِيَارُ أُمَّتِي عُلَمَاؤُهَا، وَخِيَارُ عُلَمَائِهَا رُحَمَاؤُهَا، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِلْجَاهِلِ أَرْبَعِينَ ذَنْبًا، قَبْلَ أَنْ يَغْفِرَ لِلْعَالِمِ ذَنْبًا وَاحِدًا، أَلَا وَإِنَّ الْعَالِمَ الرَّحِيمَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ نُورُهُ قَدْ أَضَاءَ، يَمْشِي فِيهِ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، كَمَا يَسْرِي الْكَوْكَبُ الدُّرِّيُّ»<sup>(١)</sup>.  
قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: غَرِيبٌ.

[١٣] أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمْزَةُ بْنُ يُونُسَ السَّهْمِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيِّ الْحَافِظِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ أَبُو أَحْمَدَ: وَحَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي جَهَنَّمَ رَحَى تَطْحَنُ عُلَمَاءَ السُّوءِ طَحْنًا»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ: وَهَذَا تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ هِشَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَوْصِلِيِّ.

[١٤] أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّنْجِيُّ الْخَطِيبُ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بَخْتِيَارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَنْدِيُّ -بِمَرْوٍ- قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْأَسَدِيِّ -بِبَغْدَادٍ- قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٨٨/٨).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٢٦٢/٣).





عَلَى نَفْسِهَا إِنْ قَدِمَ زَوْجُهَا أَنْ تَصُومَ مِنْ يَوْمِهَا شَهْرًا، فَقَدِمَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ الْحَسَنُ: صَامَتِ شَهْرَهَا، وَوُفِّيَ نَذْرَهَا.

قَالَ مَطَرٌ: إِنْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا.

فَقَالَ الْحَسَنُ: ثَكَلْتُكَ أَمْكُ، وَهَلْ رَأَيْتَ فَقِيهًا قَطُّ؟! وَهَلْ تَدْرِي مِنَ الْفَقِيهِ؟! الْفَقِيه: الْوَرَعُ، الزَّاهِدُ، الَّذِي لَا يَهْمُزُ مِنْ فَوْقِهِ، وَلَا يَتَضَجَّرُ بِمَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ، وَلَا يَأْخُذُ عَلَى عِلْمِ عِلْمِهِ اللَّهُ حَطَامًا.

[١٧] أَخْبَرَنَا<sup>(١)</sup> الشَّرِيفُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْعُلُوِي، عَنْ جَمَاعَةٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ الْحَافِظُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَفَافُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْبَهْلُولِ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمْدَوِيهِ الْحَرَبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْقُوبَ بْنَ سَوَاكٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ بَشَرَ بْنَ الْحَارِثِ، يَقُولُ: الْعِلْمُ حَسَنٌ لِمَنْ عَمِلَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ مَا أَضْرَهُ وَقَالَ:

هَذِهِ حَجَجٌ - أَوْ قَالَ: هَذِهِ حُجَّةٌ - يَعْنِي عَلَى مِنْ عِلْمٍ.

قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَسَمِعْتُ يَعْقُوبَ بْنَ سَوَاكٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ بَشْرًا، يَقُولُ: مِنْ كَلَامِ الْمَسِيحِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «مَنْ عِلْمٌ وَعَمَلٌ وَعِلْمٌ، فَذَاكَ يُدْعَى عَظِيمًا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ».

[١٨] قَالَ ڤ: أَنَشَدَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيه، قَالَ: أَنَشَدَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو بَكْرٍ الْحَافِظُ، قَالَ: أَنَشَدَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِي لِبَعْضِهِمْ:

اعْمَلْ بِعِلْمِكَ تَغْنَمْ أَيُّهَا الرَّجُلُ	لَا يَنْفَعُ الْعِلْمُ إِنْ لَمْ يُحْسَنْ الْعَمَلُ
وَالْعِلْمُ زِينٌ وَتَقْوَى اللَّهِ زِينَتُهُ	وَالْمُتَّقُونَ لَهُمْ فِي عِلْمِهِمْ شَغْلٌ

(١) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي الْاِقْتِضَاءِ (٥٩).

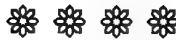
(٢) أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٣٣٧/٨).

وحجة الله يا ذا العلم بالغلة  
تعلّم العلم واعمل ما استطعت به  
وعلم الناس واقصد نفعهم أبداً  
وعظ أخاك برفقٍ عند زلته  
وإن تكن بين قوم لا خلاق لهم  
فإن عصوك فراجعهم بلا ضجر  
فكل شاة برجليها معلقة

لا المكر يتفعُ فيها لا، ولا الحيلُ  
لا يلهينك عنه اللهو والجذلُ  
إياك إياك أن يعتادك المللُ  
فالرفقُ يعطف من يعتاده الزللُ  
فأمر عليهم بمعروف إذا جهلوا  
واصبر وصابر ولا يحزنك ما فعلوا  
عليك نفسك إن جاروا وإن عدلوا

انتهت الرسالة والله الحمد والمنة.

وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلّم...





فَضْلُ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ وَأَهْلِهِ وَطَالِبِيهِ  
وَمَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَيَّامِ الْعَظِيمَةِ وَالْأَهْوَاءِ الْكَرِيمَةِ وَالْأَنْثَاءِ الْجَسِيمَةِ  
لِلْعَلَمَةِ جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ بْنِ الْمَلِكِ  
الْمُتَوَفَّى ٩٨٦ هـ نَحْوُ

مَقَامَهُ وَعَلَوَهُ عَلَيْهِ  
أَحْمَدُ فَرِيدُ الْمَرْيَدِيِّ



### تعريف بالمصنف

هو الشيخ الإمام المؤرخ العلامة الفقيه: جمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن ظهيرة المكي المخزومي الحنفي، تقلد الإفتاء بمكة المكرمة. له من الكتب: الجامع اللطيف في فضل مكة وبناء البيت الشريف. وتوفي -رَحِمَهُ اللهُ- سنة ٩٨٦هـ. وانظر: الأعلام للزركلي (٢٨٩/٧)، ومعجم المؤلفين (٦٣٢/٣).

### تعريف بالكتاب

هو كتاب مفيد مختصر مقتصر على آيات، وأحاديث، وآثار، وأبيات، تكون بمثابة التذكرة لطالبي العلم والراغبين فيه. وأصلُ الكتاب ما قد طبع قديماً بمصر، وكذلك في لبيزغ سنة ١٥٨٩م ضمن كتاب المنتقى في أخبار أم القرى. ونسخة دار الكتب المصرية، ونسخة الشيخ أحمد بن سليمان الأجهوري المحفوظة قديماً بالمتحف العراقي في بغداد تحت رقم ١٤٦٦٣ عمان. وآخرُ الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كُنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم أن العلم شرف الإنسان، وفخر له في جميع الأزمان، وهو العز الذي لا يئلى جديده، والكنز الذي لا يفنى خريده، وقدره عظيم، وفضله جسيم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. برفع العلماء على الفاعلية، أي: إنما يخاف الله من عرفه حق معرفته، وهم العلماء.

وقرئ في الشواذ برفع الاسم الشريف على الفاعلية، ونصب العلماء على المفعولية، وهذا مروى عن جماعة من العلماء، منهم إمامنا أبو حنيفة رحمته.

كَانَ الْأَسَازُ الْكَمَالُ بِنِ الْهَمَامِ فِي مَجْلِسِ تَدْرِيسِهِ، فَأُورِدَ عَلَيْهِ سَائِلُ قَرَاءَةِ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَذْكُورَةَ، فَأَجَابَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَهَابَكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبِي<sup>(١)</sup>

وحينئذٍ فالمراد بالخشية: الإجلال، فيكون المعنى على هذا: إنما يجل الله من عباده العلماء.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] الآية. فقرنهم بالملائكة، ثم عطف شهادتهم على شهادته، وميزهم من بين سائر الخلق، وفضلهم على جميع الناس بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

وَمَنْ عَلَى سِيدِ الْبَشَرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

(١) البيت نُسِبَ لِنَصِيبِ بْنِ رِبَاحٍ، دِيَوَانُهُ (ص ٦٨)، وَنُسِبَ لِمُحَنُونِ لَيْلَى، دِيَوَانُهُ (ص ٦٧).

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى تَنْبِيْهَا بِشَرِّهَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ: ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ﴿[العلق: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى فِي جَوَابِ الْكُفَّارِ حِينَ سَأَلُوا: وَمَا الرَّحْمَنُ؟ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ ﴿[الرحمن: ١-٤].

وَقَالَ تَعَالَى فِي حَقِّ الْعُلَمَاءَ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: «رَفَعْتَهُمْ تَشْمَلُ الْمَعْنَوِيَّةُ فِي الدُّنْيَا، بِحَسَنِ الصِّيتِ، وَعُلُوُّ الْمَنْزِلَةِ، وَالْحُسْبِيَّةُ فِي الْآخِرَةِ بَعْلُو الْمَنْزِلَةِ فِي الْجَنَّةِ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. وَجِهَ الدَّلَالَةُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ نَبِيَّهُ بِطَلَبِ الْإِزْدِيَادِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنَ الْعِلْمِ. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَنْزِلَةُ يَقُولُ اللَّهُ: «أَنَا الَّذِي خَلَقْتُ الْخَلْقَ وَالْقَلَمَ، وَعَلَّمْتُ النَّاسَ الْبَيَانَ».

وَأَمَّا مَا جَاءَتْ بِهِ السَّنَةُ فَأَكْثَرُ مَنْ أَنْ يُحَاطَ بِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

مَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلِبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَطَالِبُ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحَوْتَ فِي الْبَحْرِ»<sup>(١)</sup>.

(١) رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِهِ (١٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٨١/١)، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٨/١)، (٢٨٩/٢)، (٢٩٧)، (٥٧/٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْمُسْنَدِ (١٧٢/١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (٢٥٧/١)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مَعْجَمِ الشُّيُوخِ (٦٥٢/٢).

وروى عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من غدا لطلب العلم صُلَّتْ عليه الملائكة، وبورك له في معيشته»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «من سَلَكَ طريقاً يَلْتَمِسُ فيه علماً سَلَكَ الله به طريقاً إِلَى الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup>. وَفِي رواية: «سهل الله له به طريقاً إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أجنحتها لَطَالِبِ العلم لِرِضاها بِما يصنع»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ بعضُ العلماء: المراد بوضع الأجنحة: التواضع عَلَى جهة التشريف، وقيل: عَلَى الحقيقة، تضع أجنحتها لَهُمْ، فيمشون عليها، ولا يدركون ذَلِكَ للطافة أجسادهم.

وعنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «العلماء ورثة الأنبياء، وَإِنَّ الأنبياءَ لَمْ يورثوا ديناراً ولا درهماً، ولكن ورثوا العلم، فمن أخذ به فقد أخذ بحظٍّ وافر»<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي إسحاق المزني يرفعه إِلَى النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُقَالُ للعابد يوم القيامة: ادخل الْجَنَّةَ، ويقال للعالم: قف، واشفع لِمَن شئت»<sup>(٥)</sup>.

وعنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «العالم والمُتَعَلِّم كهذه من هَذِهِ، وَجَمَعَ بين الْمُسَبِّحَةِ والتي تليها، شريكان في الأجر، ولا خير في سائر الناس بعد»<sup>(٦)</sup>.

(١) رَوَاهُ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٤٥/١).

(٢) رَوَاهُ الحاكم في المستدرک (١٦٥/١)، والترمذي (٢٨/٥)، والدارمي (١١٠/١)، وابن حبان (٢٨٤/١)، وأبو داود (٣١٧/٣)، وابن ماجه (٨١/١)، وأحمد (١٩٦/٥).

(٣) تقدم في سابقه.

(٤) رَوَاهُ البخاري (٣٧/١)، (٨٠٢/٢)، (١٦٧١/٤)، والحاكم في المستدرک (٦٢٤/٢)، وابن الجارود (ص ٢٣٩).

(٥) رَوَاهُ البيهقي في الشعب (٣٤٦/٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٢٢/١).

(٦) رَوَاهُ ابن ماجه (٨٣/١).

وعنه عليه السلام أنه قال: «اغد عالماً أو متعلماً، أو مستمعاً أو مُحِبّاً لذلك، ولا تكن الخامسة فتهلك»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مسألة واحدة يتعلمها المؤمن خيرٌ له من عبادة سنة، وخيرٌ له من عتق رقبة من ولد إسماعيل»<sup>(٢)</sup>.

### \* لطيفة:

تخصيص أولاد إسماعيل بالذكر دون غيرهم قيل: لكونهم أفضل أصناف الأمم، فإن العرب أفضل الأمم، ثم أفضلهم أولاد إسماعيل.

وقيل: لأن أولاد إسماعيل لم يجر عليهم رق قبل الإسلام.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «من غدا إلى المسجد لا يريد إلا أن يتعلم خيراً أو يعلمه كان له كأجر حاج تاماً حجه»<sup>(٣)</sup>. رواه مسلم.

وعنه عليه السلام أنه قال: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم»<sup>(٤)</sup>.

وفي الترمذي: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد»<sup>(٥)</sup>.

وعنه عليه السلام أنه قال: «يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء»<sup>(٦)</sup>.

قال بعض الفضلاء: «أكرم بمرتبة هي متوسطة بين النبوة والشهادة».

أقول: في العطف بتم أدل دليل على أفضلية العلماء على الشهداء، كما لا يخفى على من عرف الحكم النحوي في ثم. انتهى

(١) رواه الدارمي (٦٩/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٤/٥)، والبخاري في مسنده (٩٤/٩)،

والطبراني في الأوسط (١٠/١)، (٢٣١/٥)، والصغير (٦٣/٢)، وكذلك في الكبير (١٥٠/٩).

(٢) رواه أبو الشيخ في العظمة (٢٦٣/١)، والقضاعي في الشهاب (٢٦٠/٢)،

وابن المبارك في الزهد (ص ٤٨٧) بنحوه.

(٣) رواه مسلم (٤٦٣/١)، والبخاري (٢٣٥/١).

(٤) رواه الدارمي (٧٥/١).

(٥) رواه الترمذي (٣٢٤/٧)، وابن ماجه (٨١/١)، وقال أبو عيسى: حديث غريب.

(٦) رواه ابن ماجه (١٤٤٣/٢)، والأجري في أخلاق العلماء (ص ٥٩)، وابن عبد البر في جامع

بيان العلم (٣٠/١).

وَفِي الْفَائِقِ عَنْهُ ﷺ: «تَعْلَمُوا الْعِلْمَ وَعَلِمُوهُ النَّاسُ»<sup>(١)</sup>.  
 وفيه أيضاً: «تَعْلَمُوا الْعِلْمَ وَاعْمَلُوا بِهِ»<sup>(٢)</sup>.  
 وفيه: «تَعْلَمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ»<sup>(٣)</sup>.  
 وفيه: «تَعْلَمُوا الْعِلْمَ وَكُونُوا مِنْ أَهْلِهِ»<sup>(٤)</sup>.  
 وفيه: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَحْتَاجُونَ إِلَى الْعُلَمَاءِ فِي الْجَنَّةِ، كَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا»<sup>(٥)</sup>.

### \* لطيفة:

من الاحتياج إلى العلماء في الجنة أنه إذا دخل أهل الجنة إليها يعطيهم الله جميع ما يتمنونه، ولا يزالون يتمنون بإذن ربهم، حتى تعجز عقولهم وتديراتهم عن الأماني؛ لأنهم نالوا كل ما أرادوا من النعيم، فيقول الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بعد ذَلِكَ كله: تَمَنَوْا، فلا يعرفون ما يتمنون، فيرجعون حينئذٍ إلى العلماء، فيسألونهم ما يتمنون، فيستنبطون لهم أشياء من أسرار الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-، فيتمنونها. كذا في «حادي القلوب إلى لقاء المحبوب» لابن بنت الملق الشافعي -رَحِمَهُ اللهُ-.

والأحاديث في ذَلِكَ كثيرة جداً، وهذا بعض من كل.  
 وَقَالَ بعضُ الفضلاء: «العلمُ أمان من كيد الشيطان، وحرز من كيد الحسود، ودليل العقل» ولقد أحسن من قال: [البسيط]  
 ما أحسن العقل والمحمود من عقلا      وأقبح الجهل والمذموم من جهلا

(١) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٧٢/١)، والطيالسي في مسنده (ص ٥٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٥٤/١).

(٢) رَوَاهُ ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٤/١٣).

(٣) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٨٠/١)، وابن أبي شيبة (٥٤٢/٨).

(٤) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٧٠/١).

(٥) رَوَاهُ الديلمي في الفردوس (٢٨٠/١).

فليس يصلح نطق المرء في جدلٍ والجهل يُفسده يوماً إذا سئلا  
والعلمُ أشرف شيء ناله رجل من لم يكن فيه علم لم يكن رجلاً  
تعلم العلم واعمل يا أخَيَّ به فالعلمُ زين لمن بالعلم قد عملا  
وعن بعض الحكماء أنه قال: «العلم خليل المؤمن، والحلم وزيره، والعقل  
دليله، والعمل قائده، والرفق والده، والبر أخوه، والصبر أمير جنوده»<sup>(١)</sup>.  
وقال بعض الحكماء: لمثقال ذرة من العلم أفضل من جهاد الجاهل ألف عام.  
وقال الإمام الشافعي رحمه الله، وأعاد علينا من بركاته: «الاشتغال بالعلم أفضل  
من صلاة النافلة». وقال: «ليس بعد الفرائض أفضل من طلب العلم»<sup>(٢)</sup>.  
وقال بعض العلماء: «العلم نور يهتدي به الحائر» وفي معناه أنشدوا:  
[البسيط]

بالعلم تحيا نفوس قط ما عرفت من قبل ما الفرق بين الصدق واليمين  
العلم للنفس نور تستدل به على الحقائق مثل النور للعين  
وقال آخر: [الطويل]

كفى شرفاً بالعلم دعواه جاهل ويفرح إن أمسى إلى العلم ينسب  
ويكفي خمولاً بالجهالة أنني أراح متى أنسب إليها وأغضب  
وقال عبد الملك بن مروان لبنيه: «يا بني، تعلموا العلم، فإن استغنيتم كان  
كمالاً وإن افتقرتم كان لكم مالا». وأنشد في معناه: [البسيط]

العلم بلغ قومًا ذروة الشرف وصاحب العلم محفوظ من التلف  
يا صاحب العلم مهلاً لا تدنسه بالموبقات فما للعلم من خلف  
العلم يرفع بيتاً لا عماد له والجهل يهدم بيت العز والشرف

(١) رواه الديلمي في الفردوس (٩٧/٣).

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٥/١).

وَقَالَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ: «يَنْبَغِي لِكُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَبَالِغَ فِي تَعْظِيمِ الْعُلَمَاءِ مَا أَمْكَنَ، وَلَا يَعِدَّ غَيْرَهُمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ». وَقَدْ أَجَادَ مِنْ قَالَ: [الكامل]

وَمِنَ الْجَهَالَةِ أَنْ تَعْظُمَ جَاهِلًا      لَصَقَالٍ مَلْبَسُهُ وَرَوْنَقُ نَقْشِهِ  
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ التَّبَرُّ فِي بَطْنِ الثَّرَى      خَافٍ إِلَيَّ أَنْ يَسْتَبِينَ بَنِيْشَهُ  
مَا ضَرَّ شَمْسَ الضُّحَى وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ      أَلَّا يَرَى ضَوْءَهَا مِنْ لَيْسَ ذَا بَصَرٍ

وَقَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ، الْعِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ الْمَالَ، وَالْعِلْمُ حَاكِمٌ، وَالْمَالُ مُحْكُومٌ عَلَيْهِ، وَالْعِلْمُ يَزِيدُ بِالْإِنْفَاقِ، وَالْمَالُ يَنْقُصُ بِالنَّفَقَةِ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «خَيْرُ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ- بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَلِكِ وَالْمَالِ، فَاخْتَارَ الْعِلْمَ، فَأَعْطَاهُ الْمَلِكُ وَالْمَالُ مَعَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رضي الله عنه: «لَيْسَ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللَّهُ فِي قَلْبٍ مَنْ يَشَاءُ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: «لَيْتَ شَعْرِي أَيْ شَيْءٍ أَدْرَكَ مِنْ فَاتِهِ، وَأَيَّ شَيْءٍ فَاتَ مِنْ أَدْرَكَ الْعِلْمِ»<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ أَحْسَنَ مَا قِيلَ: [الطويل]

مَعَ الْعِلْمِ فَاسْلُكْ حَيْثُمَا سَلَكَ الْعِلْمُ      وَعَنْهُ فَاكْشِفْ كُلَّ مَنْ عِنْدَهُ فَهْمٌ  
فَفِيهِ جَلَاءٌ لِلْقُلُوبِ مِنَ الْعَمَى      وَعَوْنٌ عَلَى الدِّينِ الَّذِي أَمْرُهُ حَتْمٌ  
فَخَالَطَ رَوَاهُ الْعِلْمُ وَاصْحَبْ خِيَارَهُمْ      فَصَحْبَتُهُمْ زِينٌ وَخَلَطَتُهُمْ غَنَمٌ  
وَلَا تَعْدُونَ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ      تُجُومُ هَدًى إِنْ غَابَ نَجْمٌ بَدَا نَجْمٌ

(١) ذكره ابن عبد ربه في العقد الفريد (١/٢٦٥)، وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ (١/٥٧).

(٢) رَوَاهُ الدِّلِمِيُّ فِي الْفَرْدُوسِ (٢/٣٠٧).

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

(٤) ذكره المقدسي في اللطائف (ص ٣٨).

فوالله لولا العلم ما اتضح ولا لاح من غيب الأمور لنا رسم<sup>(١)</sup>

وعن ابن المبارك أنه قال: «لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم، فقد جهل».

وعن مُحَمَّد بن عَثْمَان بن أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّى يَسْمَعَ مِمَّنْ هُوَ أَسَنُ مِنْهُ، وَمِمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَمِمَّنْ هُوَ دُونَهُ».

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «منهم من لا يشبعان، طالب علم، وطالب الدنيا، وهما لا يستويان، أما طالب العلم، فيزداد رضا الرحمن، وأما طالب الدنيا فيزداد في الطغيان»<sup>(٢)</sup>. ثم قرأ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].  
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِئٌ﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴿﴾ [العلق: ٦-٧].

وما أحسن قول بعضهم: [البسيط]

وَمَا الْفَضْلُ إِلَّا لِأَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّهُمْ عَلَى الْهُدَى لِمَنْ اسْتَهْدَى أَدْلَاءُ  
وَقَدَرُ كُلِّ أَمْرٍ مَا كَانَ يُحْسِنُهُ وَالْجَاهِلُونَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَعْدَاءُ  
فَفَزَّ بَعْلَمُ تَعِشْ حَيًّا بِهِ أَبَدًا فَالنَّاسُ مَوْتَى وَأَهْلُ الْعِلْمِ أَحْيَاءُ

وقيل للحسين بن الفضل رضي الله عنه: هل تجد في القرآن: من جهل شيئًا عاداه؟ فقال: نعم، في موضعين، قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

وَقَالَ يَحْيَى بن معاذ الرازي رضي الله عنه: «العلماء أَرَأَفُ بِأَمَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَرْحَمُ عَلَيْهِمْ مِنْ آبَائِهِمْ وَأُمَهَاتِهِمْ، وَذَلِكَ أَنْ آبَاءَهُمْ وَأُمَهَاتِهِمْ يَحْفَظُونَهُمْ مِنْ نَارِ الدُّنْيَا وَأَفَاتِهَا، وَالْعُلَمَاءُ يَحْفَظُونَهُمْ مِنْ نَارِ الْآخِرَةِ وَشِدَائِهَا».

(١) الأبيات أوردها ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٥٠/١)، ونسبها إلى أحمد بن عمر بن عبد الله ابن عصفور.

(٢) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٩٦/١)، وَالْحَاكِمُ (٩٢/١).



وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «العجائب عامة، وَفِي آخِرِ الزَّمانِ أَعْمُ والنَّوائِبُ طامة، وَفِي أَمْرِ الدُّنيا أَطْمُ، والمصائبُ عظيمة وموت العلماء أعظم، وَإِنَّ الْعَالَمَ حَيَاتُهُ رَحْمَةٌ لِلأُمَّةِ، وموته فِي الإسلامِ ثَلَمَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وعن معاذ: «تعلموا العلم؛ فَإِنْ تَعَلَّمَهُ جَنَّةٌ، وَطَلَبَهُ عِبَادَةٌ، وَمَذَاكِرَتُهُ تَسْبِيحٌ، وَالبَحْثُ عَنْهُ جِهَادٌ، وتعليمه من لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة»<sup>(٢)</sup>.

وما أحسن قول الزمخشري: [الوافر]

وكل فضيلة فيها سناء وجدت العلم من هاتيك أسنى

فلا تعتد غير العلم ذخراً فإن العلم كنز ليس يفنى

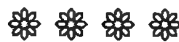
وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «موت ألف عابد قائم الليل، صائم النهار أهونُ من موت العالم البصير بحلال الله وحرامه»<sup>(٣)</sup>.

والكلام فِي هَذَا يطول، ولنختتم هَذَا النوع بحديث نبوي ورد فِي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ؛ حَتَّى لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُساءَ جِهالاً فَاسألُوا فَأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»<sup>(٤)</sup>.

وهذا التعليق لا يحتمل أكثر من هَذَا، وفيما ذكرته مقنع.

اللهم إِنِّي أَسْأَلُكَ بِجَاهِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ تَرْزُقَنِي عِلْماً نَافِعاً، وَتَخْتِمَ لِي بِالْخَيْرِ، وَتَحْشُرَنِي فِي زَمْرَةٍ مِنْ ذَكَرْتَهُمْ بِقَوْلِكَ تَبَارَكَ اسْمُكَ: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ ﴿٦٩﴾ [النساء: ٦٩].

آمين يا رب العالمين...



(١) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٨٠/١) بِنَحْوِهِ.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٥٤/١).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٥٤/١).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٥٩/٤)، وَابْنُ حِبَّانَ (١١٤/١٥) هَذَا اللَّفْظَ.

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٣	* أدب الطلب ومنتهى الأرب للعلامة الشوكاني
٥	ترجمة مختصرة للشوكاني
٧	مقدمة المؤلف
٨٧	- بيان ما ينبغي لطالب العلم تعلمه
٩٦	الطبقة الأولى من حملة العلم
١٢٠	الطبقة الثانية من حملة العلم
١٢٢	الطبقة الثالثة من حملة العلم
١٢٤	الطبقة الرابعة من حملة العلم
١٢٩	بناء الشريعة على جلب المصالح ودفع المفاسد
١٣٦	إنكار المؤلف لحيل الفقهاء
١٤٤	نقد المؤلف للفقهاء في الإجماع والقياس
١٤٤	* أمّا الإجماع
١٤٧	* أمّا القياس
١٤٩	* أمّا الاستحسان
١٥١	* الحث على طلب العلم والاجتهاد في طلبه للعلامة أبي هلال العسكري
١٥٣	ترجمة مُختصرة للمصنف
١٥٤	تعريف بالكتاب

- ١٥٥ - صورة الصفحة الأولى من المخطوط
- ١٥٦ - صورة الصفحة الثانية من المخطوط
- ١٥٧ - بيان أن الاجتهاد راحة العاقل والتواني عادة الجاهل
- ١٥٨ - بيان أن العلم يُعطيك كلما أعطيته
- ١٥٨ - بيان الفهم السليم
- ١٥٨ - بيان الطريق إلى سمو القدر
- ١٥٨ - بيان الحسد في طلب العلم
- ١٥٩ - بيان أن قيمة كل امرئ ما يُحسنه
- ١٦٠ - تمام العلم بستة أشياء
- ١٦٢ - ذكر حق العلم على أهله
- ١٦٢ - بيان فضل العلم
- ١٦٨ - بيان حفظ العلم
- ١٧٣ - محبة العلم
- ١٧٣ - بيان الحرص على طلب العلم
- ١٧٣ - حب سيدنا الشافعي للعلم
- \* جزء فيه المجلس الرابع عشر في ذم من لا يعمل بعلمه تصنيف العلامة أبي القاسم  
١٧٧ ابن عساكر
- ١٧٩ - ترجمة مُختصرة للحافظ ابن عساكر
- ١٨٠ - صورة الصفحة الأولى من المخطوط
- ١٨١ - صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط
- \* فضل العلم الشريف وأهله وطالبيه وما ورد من الآيات العظيمة والأخبار الكريمة  
١٩٣ والآثار الجسيمة للعلامة مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن ظهيرة

١٩٥	تعريف بالمصنف
١٩٥	تعريف بالكتاب
١٩٧	متن كتاب فضل العلم الشريف وأخلاق أهله وطالبه
٢٠٠	- لطيفة
٢٠٠	- لطيفة
٢٠٦	الفهرس



# أَدَبُ الطَّلَبِ وَمُنْتَهَى الْأَرَبِ

هَذَا الشَّرْحُ

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وقال: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، في آيات أخرى كثيرة تتحدث عن فضل العلم والعلماء. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «طلبُ العلم فريضةٌ على كلِّ مُسْلِمٍ، وطالبُ العلم يستغفرُ له كُلُّ شيءٍ حتى الحوتُ في البحر»، وقال صلى الله عليه وسلم: «من غَدَا لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَبُورِكَ لَهُ فِي مَعِيشَتِهِ»، وقال: «العلماءُ ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ولكن وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فمن أخذَ به فقد أخذَ بحظٍّ وافرٍ». وهذا المجموع الذي بين يديك أخي القارئ، يتضمن أربعة كتبٍ في فضل العلم لأربعة من كبار أئمة المسلمين، وهي:

- ١ - «أدب الطلب ومنتهى الأرب» للإمام الشوكاني.
- ٢ - «الحث على طلب العلم والاجتهاد في طلبه» لأبي هلال العسكري.
- ٣ - «ذم من لا يعمل بعلمه» لأبي القاسم ابن عساكر.
- ٤ - «فضل العلم الشريف وأهله» لابن ظهيرة المكي.



Designed & Printed By: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

هاتف: 11 9424 - بيروت - لبنان  
فاكس: 1107 2290 - رياض الصلح - بيروت

+961 5 804810 / 11  
+961 5 804813

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com  
e-mail: sales@al-ilmiyah.com



دار الكتب العلمية®

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971